

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



إشكالية إعادة بناء الدولة الجديدة في ليبيا

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص : دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:

زاوي رابح

إعداد الطالبة:

علي نصيرة

لجنة المناقشة:

أ/ قصدي فلة رئيسا

أ/ زاوي رابح مشرفا

أ/ تيباني وهيبة ممتحنا

السنة الجامعية 2015 - 2016

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فالحمد لله الذي لا ينتهي فضله ولا عطائه، الذي أهدانا الصحة والعافية وأنار دربنا بالصبر والعزيمة لإتمام هذا العمل المتواضع. وعملا بقول نبينا المصطفى "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وبعد نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرف الرسالة الأستاذ "زاوي رابح" كما نتقدم بخالص الشكر و العرفان إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين لقراءة الرسالة .

شكرا

الإهداء

إلى روح جدتي الطاهرة طيبج الله ثراها و تغمدها برحمته الواسعة
إلى روح خالتي الطاهرة طيبج الله ثراها و تغمدها برحمته الواسعة
وإلى أمي و أبي العزيزين اللذان رباني ولهما الفضل الكبير بعد فضل
الله

تعالى في إكمال مشواري الدراسي

أطل الله عمرهما

إلى إخوتي: حميد، فخر، داني، سامي،

والى زوجة أخي سامية.

إلى عمي و كل العائلة.

إلى كل زميلاتي وزملائي الذين ساعدوني خاصة لأمياء

نصيرة

خطة الدراسة

إشكالية إعادة بناء الدولة الجديدة في ليبيا.

الفصل الاول: الدولة الليبية اثناء حكم القذافي

المبحث الاول: الاهمية الجيوستراتيجية لدولة ليبيا

المطلب الأول : الثروات الاقتصادية

المطلب الثاني : الطبيعة الجيوستراتيجية

المبحث الثاني: طبيعة الدولة الليبية اجتماعيا

المطلب الأول : القبائل في الدولة الليبية

المطلب الثاني : توزيع الاقليات

المبحث الثالث: انهيار النظام الليبي

المطلب الأول : لمحة تاريخية للعقيد القذافي

المطلب الثاني : طبيعة نظام القذافي و أهم مؤسساته

المطلب الثالث: اسباب انهيار النظام الليبي

الفصل الثاني: تدخل حلف الشمال الاطلسي في بناء دولة ليبيا

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول عملية التدخل

المطلب الأول: مفهوم التدخل

المطلب الثاني: مبدأ شرعية التدخل الاجنبي في دولة ليبيا

المطلب الثالث: مفهوم منظمة حلف الناتو و اعضائه المؤسسة

المبحث الثاني: حلف الشمال الاطلسي و اهم استراتيجياته

المطلب الأول : دوافع و استراتيجيات حلف الناتو

المطلب الثاني : أهم المواقف الدولية من عملية التدخل في ليبيا

المطلب الثالث: تطورات الثورة في تدخل حلف الشمال الاطلسي

المبحث الثالث: نتائج التدخل و اهم تحديات الثورة

المطلب الأول : النتائج الاقتصادية

المطلب الثاني : النتائج السياسية و الأمنية

المطلب الثالث: النتائج العسكرية

الفصل الثالث: انعكاسات تدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا

المبحث الأول: الصراع الليبي

المطلب الأول : الاقتتال الداخلي

المطلب الثاني : بروز الجماعات الإسلامية

المطلب الثالث : تنظيم دولة داعش في ليبيا

المبحث الثاني: الحوار الليبي – الليبي

المطلب الأول: دوافع الحوار الليبي- الليبي

المطلب الثاني: تطور الحوار الليبي

المطلب الثالث : نتائج الحوار

سيناريوهات

خاتمة

مقدمة

1. التعريف بالموضوع :

بعد نهاية حقبة الاستعمار التقليدية في منطقة شمال افريقيا بما فيها الدولة الليبية التي نالت استقلالها واسترجاع سيادتها الوطنية فانتقلت من مرحلة الاستعمار الأجنبي إلى مرحلة ما بعد الاستعمار بالدخول في نظام الحكم الملكي السنوسي، ثم المرحلة القذافية في سنة 1969 واستحوذه على السلطة التي دامت أكثر من 40 عاما الى غاية 2011 في ظل النظام الديكتاتوري في البلاد، بحيث يعتبر صانع القرار لكل الدولة فوضع الدولة الليبية تحت التسمية الجماهيرية الليبية العربية الاشتراكية، وأثناء هذه المرحلة من الحكم الديكتاتوري عانت أفراد الدولة من مختلف المشاكل تعددت وتزايدت في كل مرحلة من ممارسة العنف والقتل والحرمان، أي ممارسة كل ما يتنافى وحقوق الإنسان، بالإضافة الى ذلك هناك ما يبين المعاملة الصلبة أكثر أن هو عنصر التهميش القبلي وتجريدها من كل حقوقها المدنية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، ولكن رغم إطالة هذه المدة الزمنية وإلزام الشعب صمته على مشاهد الظلم إلا وأنه قررت هذه الشعوب كسر حواجز الخوف بدل استمراريته في مأزق الديكتاتورية.

فلعل الحراك العربي كان الدافع الأساسي لبث الثقة في نفوس تلك الأفراد بداية من تونس وصولا إلى مصر ثم انتقالها إلى دولة ليبيا، ومن خلال التجربة السابقة ساعدت الشعب الليبي بعملية التوعية للتغيير الذي لا محال منه، مما دفع بالشعب الليبي لإظهار رغبته الشديدة لاعتماده على مسار التغيير، أي اعتناق مسار التحول الديمقراطي لإعادة تشكيل دولة ليبيا التي بدأت تحديدا يوم 17 فيفري 2011، ولكن بعد هذه المحاولة تأجبت الأوضاع ما جعلها أكثر سوءا بسبب رد فعل معمر القذافي بالمواجهة المسلحة.

فالدولة الليبية مصدر أطماع للدول الغربية نتيجة ثرائها بالثروات الباطنية لاسيما من ناحية النفط، و من ناحية أخرى تصاعد الأزمة التي تحولت من الأزمة الأهلية إلى أزمة ذات أهمية بالغة في المجتمع الدولي، لتكون محور نقاشاتها، فحول حلف الشمال الأطلسي اعتمدت على الإستراتيجية الأمنية وذلك من خلال التدخل الإنساني لحل الأزمة الليبية المهددة لحقوق الإنسان والتي من خلالها استمدت شرعيتها من طرف هيئة الأمم المتحدة تحت شعار حماية حقوق الإنسان.

2. أهمية الموضوع:

- تعتبر الأزمة الليبية بالغة الأهمية كونها دخلت في مناقشات ومداولات الدول الإقليمية والغربية.
- ليبيا دولة عربية فتعتبر شقيقة الدول لا سيما منها دول منطقة المغرب العربي، فكل ما يمس بدولة الجوار ليبيا يعكس مباشرة على الدول المغاربية الأخرى.
- محاولة استقراء الأحداث داخل ليبيا و معرفة الدور الدولي فيها .

3. أسباب اختيار الموضوع:

أ - الأسباب الذاتية:

- الرغبة والميول لحالة دول العالم العربي، حيث أخذنا دراسة حالة أزمة ليبيا نموذجاً.
- الرغبة في معرفة أسباب الأزمة الليبية ومعرفة طبيعة النظام الليبي (طبيعة شخصية القذافي) وأسباب سقوطه.

ب. الأسباب الموضوعية:

*كون هذه القضية حديثة الظهور فترة 2011 ما جعلها مصدر اهتمام الباحثين و المفكرين السياسيين.

- حالت في فترة مباشرة بعد سقوط أنظمة الدول: تونس، مصر، الاستبدادية
- موضوع مهم على مستوى الدراسات الأكاديمية

4. أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة للموضوع "إشكالية إعادة بناء الدولة الليبية في فترة 2011 – 2015" فيما يلي:

- معرفة طبيعة النظام السائد 2011 و محاولة الالمام بكافة الأسباب التي أدت إلى الفشل.
- معرفة اهم دوافع التدخل الخارجي في ظل الحرب الأهلية الليبية مع محاولة الوصول لفهم المواقف الدولية من ذلك.
- محاولة معرفة مدى قدرة الإنتفاضات في ظل التدخلات الإنسانية مع الدعم الإقليمي والدولي للتمكن من ضبط آليات بناء الدولة.

5. الإشكالية:

- كيف يمكن تقييم عملية إعادة بناء الدولة الليبية بعد تدخل حلف شمال الاطلسي؟
وللتعمق أكثر في هذه الدراسة إعتدنا على طرح اشكاليات فرعية وهي:
- ماهي أسباب فشل الدولة الليبية، وما هي الآثار النجمة عن ذلك؟
 - ما مدى مشروعية التدخل الأجنبي في الأزمة الليبية؟ فإذا كان تدخلا إنسانيا، هل يمكن لنا استبعاد المبدأ البراغماتي في ذلك؟
 - إلى أي مدى ساهمت الإنتفاضات الشعبية في اسقاط نظام القذافي؟ وما هو مستقبل دولة ليبيا بعدها ؟

6. فرضيات الدراسة:

- إذا كان نظام القذافي يتسم والديكتاتورية فإن ذلك قد يؤدي إلى ظهور حرب أهلية ضده، ما يفسح المجال للتدخلات الأجنبية في الدولة.
- كلما فشلت الدولة في تسيير شؤونها الداخلية، كلما زادت فرص التدخل الأجنبي تحت شعار المساعدات الإنسانية.
- كلما سادت الفوضى في الدولة، كلما تناقصت فرص بنائها.

7. منهجية الدراسة:

1/ المناهج :

إعتدنا في هذه الدراسة على عدة مناهج و هي:

أ- المنهج التاريخي:

إعتدنا على المنهج التاريخي في هذه الدراسة من أجل استحضار الأحداث التاريخية لدولة ليبيا وفهم مسارها التاريخي، في الفصل الأول خاصة، ذلك من تمكنا من دراسة الخلفيات والأسباب التي أدت إلى سقوط النظام.

ب - المنهج الإحصائي:

إعتدنا على المنهج الإحصائي من أجل التطرق إلى الإمكانات التي تمتلكها ليبيا خصوصا في مجال النفط والثروات الطبيعية في الفصل الأول، وإعتدنا عليه أيضا في الفصل الثاني لقياس نتائج الثورة.

ج - منهج دراسة الحالة:

إعتمدنا على هذا المنهج في الفصلين الثاني (دراسة حالة ليبيا أثناء الانتفاضات والتدخل الأجنبي) أما في الفصل الثالث إعتمدنا عليه لدراسة حالة ليبيا بعد القذافي.

د - المنهج الاستقصائي:

إعتمدنا على هذا المنهج لدراسة الأسباب و إمكانية استقرارها خصوصا في الفصل الثاني والثالث.

2/ الاقترب النظرية :

كما إعتمدنا على اقتربات النظرية والإحاطة الشاملة بطبيعة النظام الليبي (الإقترب النظمي والمؤسساتي) .

أما في الفصل الثاني إعتمدنا على الإقترب القانوني من أجل معرفة دراسة الآليات القانونية وكذلك قرارات الهيئة الأممية، المحكمة الجنائية، القانون الدولي لحقوق الإنسان.

8. أدبيات الدراسة:

أن قضية بناء الدولة وعملية التحول الديمقراطي ليس موضوعا جديدا يظهر في الدول العربية، إنما ظهر في مختلف الدول الأخرى حتى الأوروبية، وبالتالي نجد العديد من الفلاسفة السياسيين يهتمون بها، وبالتالي نجد كتب ومقالات إعتمدنا عليها في هذه الدراسة وهي:

- كتاب الدكتور هنري نجيب، ليبيا بين الماضي والحاضر، المنشأة الشعبية للنشر

والتوزيع وإعلان المطابع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، ط1، 1981،

إعتمدنا على هذا المرجع خاصة في الفصل الأول حيث تعمقنا من خلاله في أجهزة وطبيعة نظام الحكم القذافي في ليبيا ومعرفة السياسة العربية الليبية في مرحلة القذافي.

- وكذلك إعتمدنا على القرارات الصادرة من طرف مجلس الأمن لهيئة الأمم المتحدة (27

فيفري 2011) لإستيعاب مدى حضوره في الوضع الليبي، واعتمدنا عليه في الفصل الثاني لفهم شرعية التدخل الأجنبي من خلال القوانين والقرارات الأممية.

- د. عادل حمزة، إشكالية التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، كلية القانون والعلوم

السياسية/ جامعة ديالي، الذي أمكننا من معرفة مفهوم التدخل الإنساني في العلاقات الدولية وأهميته.

9. تقسيمات الدراسة:

تضمن الفصل الأول الإحاطة الشاملة حول أهمية دولة ليبيا في منطقة المغرب العربي، كذلك عملنا على فهم مكونات الدولة الليبية في بنيتها اجتماعيا وذلك بالتعرض إلى دراسة حالة الأقليات والعديد من القبائل مع إبراز أهمية الأخيرة في شؤون الدولة ومصيرها. ولم نتوقف عند هذا الحد، وإنما حاولنا معرفة طبيعة شخصية، وطبيعة نضامه السائد في دولة ليبيا و التطرق إلى أهم أسباب سقوطه.

أما في الفصل الثاني حاولنا التعمق لفهم جوهر الصراع (الأزمة) ومتابعة تطوراتها في مراحل عدة مع محاولة إلمامنا بمختلف الدوافع والأحداث التي مهدت الطريق للدول الأجنبية لاسيما منها فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، واسقراء أهم الإستراتيجيات والنتائج التي توصلت إليها. أما في الفصل الثالث هو التركيز على الأحداث التي كانت بمثابة نتيجة لأحداث الفصل الأول والثاني مع ظهور تغيرات جديدة في الدولة التي جعلتها أكثر تأزما وحاولنا في هذا الصدد الإلمام بجميع الآليات وخطط الدول الغربية والإقليمية، من أجل استرجاع الأمن والاستقرار في الدولة وإعادة بنائها.

فمختلف الأحداث الأخيرة في الدولة إعتدنا على سيناريوهين هما:

- الإيجابية في إمكانية تحقيق الاستقرار واستمرارية الدولة.
- السلبية في احتمال فشل الحوارات السياسية الليبية في مسارها وعرقلة حكومة الوفاق الوطني.

10. شرح بعض المفاهيم المتعلقة بالموضوع:

- 1- **بناء المؤسسات السياسية:** هي قضية مركزية في الدول النامية سواء كانت تتعلق ببنية مخرجات النظام السياسي وعناصر السلطة السياسية بفروعها التنفيذية، التشريعية و القضائية، أو جانب المدخلات كالأحزاب السياسية، الجماعات، والمنظمات غير الحكومية في إطار التنافس¹.
- 2- **تعريف الديمقراطية:** كما عرفها لويل « Lowel » " بأنها تجربة الحكم "، بينما عرفها لانكولين "أنها حكم الشعب للشعب وبالشعب"، أما سيلبي عرفها "بأنها الحكم الذي يملك الشعب نصيبه".
- 3- **الديمقراطية:** يكون الشعب فيها مصدر السلطات ويؤسس الإجماع السياسي على مبدأ المواطنة المتساوية، مقارنة بالأنظمة الأخرى.

¹- عبد الغفار رشاد القصبي، التطور الساسي والتحول الديمقراطي، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط 2، 2006، ص 264.

وحسب ابن خلدون حتمية الدولة في مسار الانتقال الديمقراطي فقد تعاقد الشعب (المجتمع) متجدد تغيير الدول وقيادتها، وتصوغ أهدافها العامة المرحلية بموجب شرعية المسار يمكنهم لغلبة العصبية، وهو إدراك ضرورات الانتقال في الوقت المناسب بانتفاضة شعبية إلى نظام الحكم الديمقراطي¹.

تعريف الدولة:

إن الدولة هو تنظيم اجتماعي فهي اصطلاحية لا يمكن أن تتضمن قيمة على قمة الحياة و هذه القيمة تتعلق بالوجدان الفردي، إذ يتجه نحو الغاية، فإذا كانت الدولة في خدمة الفرد فهي مقبولة شرعيا مع أنها تبقى اصطلاحية ومؤقتة، فالدولة هي في المرتبة الثانوية، فإذا قبلت أن تخدم الشعب وهو لتحقيق الهدف الأسمى².

¹ - د. محمد حسين العامري، د. عبد السلام محمد السعيد، الإعلام والديمقراطية في الوطن العربي، القاهرة للمنشورات والتوزيع، 2009، ط1، 2010، ص 19.

² - عبد الله العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 09، 2011، ص 15.

الفصل الأول

الدولة الليبية أثناء مرحلة

حكم القذافي

تمهيد:

تعتبر الدولة من أهم الدول العربية في شمال إفريقيا بحيث تحتل مرتبة هامة سواءً على المستوى الداخلي والخارجي، وذلك نظراً للموقع الجيوستراتيجي الهام الذي تحتله، وتوسطها بين الدول العربية من جهة، وتفتحها على الدول الغربية من جهة أخرى مما دفع بالأطماع الخارجية التي ليس لها حدود بموقعها وثرواتها الطبيعية الهامة كغيرها من الدول العربية الأخرى، ونتيجة لذلك تعتبر حصيلة التراث التاريخي بحيث الأحداث التاريخية على النظام السياسي الليبي بعد مرحلة الاستقلال من الاستعمار البريطاني والإيطالي، وبعد هذه المدة تحولت الدولة إلى دولة الملكية، ففي دراستنا في هذا الفصل حاولنا إبراز الأحداث التاريخية لهذه الدولة وأهمية ثرواتها الاقتصادية خاصة منها النفطية والتركيز أكثر على طبيعة النظام السياسي الليبي وأهم مراحله ودراسة الأسباب التي أدت إلى سقوطه وانتهياره والتي تمت عبر مراحل عدة.

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لدولة ليبيا.

المطلب الأول: ماهية الموقع الجغرافي.

تعتبر الدولة الليبية ذات موقع حيوي استراتيجي هام حيث تلعب دورا هاما في المنطقة المتوسطية مما جعلها مصدر أطماع الدول الغربية منذ عقود طويلة ، حيث نجد دولة ليبيا تقع في منطقة شمال افريقيا على ساحل البحر الأبيض المتوسط، فتتوسط الدول العربية الأخرى فتحدها مصر من الشرق، الجزائر وتونس من الغرب، أما من الجنوب نجد السودان، تشاد والنيجر، وتملك دولة ليبيا مساحة واسعة حيث تصل مساحتها الاجمالية الى ما يقدر بـ 1759540 كلم²، فهذه المساحة تتقارب نوعا ما من مساحة ولاية ألاسكا او ما يقارب ثلاثة اضعاف من مساحة فرنسا.



الموقع+ الجغرافي++ للدولة + ليبيا (<https://www.google.dz/search?q>)

أما من ناحية الحدود البرية: حدود الجزائر وليبيا تصل الى ما يقارب 982 كلم²، أما التشاد تصل حدودها مع ليبيا الى ما يقارب 1055 كلم²، أما حدودها مع مصر يصل الى 1115 كلم²، على البحر الأبيض المتوسط.

أما من ناحية المتطلبات البحرية: المياه الإقليمية الليبية تمتد 12 ميلا بحريا وخليج السدرة الخط الفاصل بينه وبين الشمال تصل إلى 30° - 32°¹.

فبناءا للموقع الذي تمتلكه جعلها جسرا مهما يربط بين القارة الافريقية و الأوروبية،

¹ - Library of Congress-Federal Research Division, Contry Profil :Libya, April 2005, P (04)

وكذلك تأثيرها على الجنوب المتوسط منذ أقدم العصور تأثيرا مباشرا بالأحداث التاريخية المهمة التي عرفتها هذه المنطقة.

وتملك دولة ليبيا عدة مناخات وتضاريس هامة ومن أهم خصائصها:

أ/ الأحوال المناخية:

يتميز المناخ الليبي بشساعة المساحة الصحراوية مما يجعله مناخا جافا، إضافة الى البحر الأبيض المتوسط من الشمال هما عاملان أساسيان في تحديد مناخ البلاد، ففصل اشتهاء يعتبر معتدلا رغم تساقط الثلوج في بعض المناطق المرتفعة، أما فصل الصيف فيعتبر حارا نسبيا فتصل درجة الحرارة خلال شهر أوت الى 30° مئوية.

فالأمطار قليلة في فصل الصيف خصوصا في المناطق الجبلية كالجبل الغربي والجبل الأخضر، أما ما يتعلق بالمنطقة الصحراوية فإن معدل درجة الحرارة في العام تزيد عن 30° مئوية. فدولة ليبيا تتميز بمناخ معتدل يتسم بالتنوع المناخي في منطقة البحر الأبيض المتوسط الممتدة من الساحل الى المناخ الصحراوي في الجنوب مما يجعله عامل جذب ومقوم هام من مقومات الصناعة، السياحة، وبالتالي المنطقة الصحراوية تحتل معظم مساحة البلاد.¹

ب/ التضاريس في دولة ليبيا:

تتعدد التضاريس الليبية وتتنوع، ذلك نتيجة المساحة الكبرى التي تستحوذ عليها، بالإضافة الى الموقع الجغرافي واطاللتها على المحيط المتوسط، ومن هذه التضاريس يمكن أن نذكرها فيما يلي:

1/ السهول الساحلية:

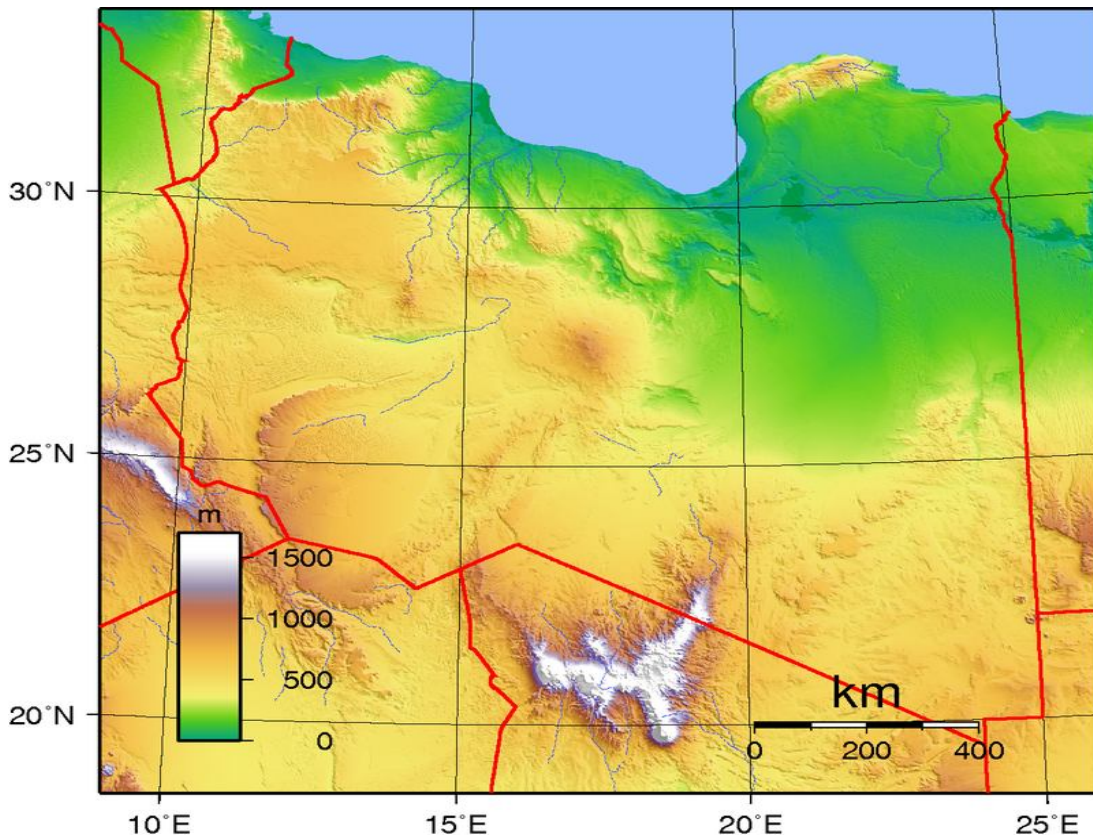
تمتد السهول الساحلية الليبية التي تطل على البحر الأبيض المتوسط و التي تتكون على شكل سلسلة متصلة تتفاوت نسبة مساحتها حسب الموقع الجغرافي، فتتميز السهول الساحلية لانبساطها واستواء سطحها وقليلة الانحدار مع القليل من الكثبان الرملية في سهل الجفارة وسهل سيرت.² ويمتد الساحل الليبي على طول ما يزيد عن 1900 كلم² من بلدة رأس الجديرة على الحدود مع تونس في الغرب وحتى بئر الرملة في الشرق على حدود مصر ومن اهم السهول الساحلية نجد منها ما يلي: سهل الخمس، سهل مصراتة، سرت، بن غازي والسهول الشرقية.

¹ - معلومات - عن ليبيا/ EMBASSY OF LIBYA-CANADA :libyanembassy.Ca

² - عبد الرزاق علي الرجبي، السكان والتنمية البشرية في ليبيا 1954-2004، (بنية الماضي وهيكله الحاضر، وأفاق المستقبل)، أطروحة الدكتوراه، العلوم في التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، رسالة منشورة، ص 45.

12 المرتفعات الشمالية: هناك ثلاثة أقسام منها:

الجبل الغربي الذي يمتد على طول 500 كلم من شمال الشرق الى جنوب غرب، وارتفاعه ما يقرب 600 م و750م فوق سطح البحر، رغم انها تتعدد إلا انه يمكن ان نذكر بعض منها؛ جبل نفوسة، جبل غريان، وترهونة ومسلاتة بالإضافة إلى سهول أخرى مثل الجفارة.



التضاريس في دولة ليبيا (<https://www.google.dz/search>)

13 الاقليم الصحراوي:

يعتبر اقليم الصحراء في ليبيا أكبر الاقاليم في البلاد بحيث تمثل مساحته ما يزيد عن 90 بالمئة من المساحة الإجمالية وتظهر على شكل هضبة، يحدها من الشمال خليج سرت ومناطق الانتقال من الجبل الى الصحراء، ففي الغرب تمتد منحدرات الطاسيلي ومن H هم التضاريس نجد مكون صحراء ليبيا مثل هضبة الحمادة الحمراء، بحيث تتكون هذه الأخيرة من سطح صحراوي.



التضاريس في دولة ليبيا (<https://www.google.dz/search?>)

4/ مميزات الغطاء النباتي في الأراضي الليبية:

يؤثر المناخ وتضاريس دولة ليبيا بشكل سلبي على الغطاء النباتي وقلة تنوعه وذلك لشساعة الغطاء الصحراوي ووقوع معظم أراضيها في المناخ الجاف، باستثناء بعض الاجزاء الساحلية في أماكن محدودة وتضييق في كثير من المواقع وتنتسح في أماكن أخرى حسب طبيعة الساحل، ففي الجبل الاخضر تنتوع النباتات حسب نوعية التربة مثل الزيتون، العرعار، البطوم، الخروب والبلوط،...الخ.¹

المطلب الثاني: أهمية الثروات الطبيعية لدولة ليبيا.

تعد دولة ليبيا من أكبر الدول العربية في عملية انتاج النفط وتملك مصادر ومنابع طاقوية هائلة بحيث تعتمد الدولة في عائداتها على هذا المنتج، فتم اكتشافه في ليبيا منذ 1955 للحقول النفطية الأولى في هذا البلد، وكان ذلك في أمل وزلطين، وبدأ الاستكشاف والحفر في منطقة تبلغ مساحتها ما يقارب 600 ألف كلم²، ولكن بدأت الدولة الليبية في انتاج النفط سنة 1961، وكانت النتاجات وصلت الى ما يقارب 3 ملايين برميل (حوالي 16 بالمئة من مجموع الأوبيك opec) وفي عام 2011 كان انتاج النفط الليبي يصل الى ما يقارب 1470000/برميل اي حوالي (1،47 مليون من مجموع الـ OPEC).

إلا وان قانون الثروات المعدنية سمحت فقط باستكشاف ومسح الأرض ولم تسمح بحفر الآبار، ولكن لم تبقى على رأيها فحسب القانون 25 من قانون النفط أودن بحفر آبار النفط للمنقبين، فالمؤسسة

¹ - عبد الرزاق علي الرجبي، المرجع نفسه، ص ص 47 - 69.

الوطنية للنفط (la national oil corporation) هي اكبر مؤسسات انتاج النفط الليبي، فيتم تشغيل صناعة النفط من قبل المؤسسة المملوكة الوطنية للنفط NOC، بالإضافة الى العديد من الشركات الأخرى الصغرى وبعض الشركات الاجنبية.

يعتبر النفط الليبي أعلى جودة ويتميز بمحتوى منخفض من الكبريت بحيث تسميه الدول الغربية بـ (النفط الخام الحلو) او النفط الخام الجودة، وأسعاره اعلى من النوع الآخر ما جعلها مصدر لأطماع دول الشمال، بحيث تقدر احتياطات النفط الليبي حوالي 70 ترليون قدم³، وبالتالي مجمل النفط والغاز تقدر احتياطاته ما يزيد عن 547,00000000000 قدم³، بحيث انتاج الغاز وحده يصل الى ما يقارب 1034 مليار قدم³.¹

¹Temehu,Oilend natural Gaz :<https://www.temehu.com/Oil-gaz.htm>

المبحث الثاني: طبيعة الدولة الليبية اجتماعيا

المطلب الأول: القبائل ودورها في عملية الحراك السياسي.

يتكون المجتمع الليبي من عدة قبائل تتعايش مع بعضها البعض تحت الهياكل المجتمعية القبلية منذ العهد الملكي ضد أي محاولة لاختراق المجتمع الليبي.

ويتشكل النسيج الاجتماعي في ليبيا من عدة قبائل متآلفة وتعايش في مناخ من السلم الأهلي الذي وفر أرضية اجتماعية وثقافية محافظة، متضامنة بعيداً عن أي نوع من أنواع النزاع أو الفوضى وتعود جذور تلك القبائل إلى العرب والأمازيغ¹.

فقد تشير التقديرات إلى أن ليبيا تضم حوالي 140 قبيلة وعشيرة بعضها يمتد من مصر إلى تونس، ويقدر أن هناك حوالي 20 إلى 30 من هذه القبائل تتمتع بنفوذ حقيقي.

ولكن بعد إستيلاء القذافي على السلطة سعى لتفويض النظام القبلي وتهميشه بحيث اعتبره نظاماً متخلفاً مرتبطاً بالممارسات الملكية الرجعية.

ولم ينسجم النظام القبائلي مع نظريته التقدمية القومية ولا مع حقيقة أنه انحدر من قبيلة صغيرة من بين هذه القبائل المحرومة والتي عزلها أولاً وهي قبيلة القذاذفية غير هامة نسبياً، واتخذ سلسلة من الخطوات لتعديل الحدود الإدارية التي كانت تستند إلى الخطوات الفاصلة بين القبائل وعزل جميع المسؤولين الذين قد كانوا عينوا على أساس قبلي في العهد الملكي، وبعد محاولة تحديث التنمية الاقتصادية خاصة في السبعينات من أركان الهجرة التي تسببت في تحجيم أهمية ودور القبائل².

ومن أهم القبائل يمكن لنا أن نذكر قبيلة ورفلة التي تعتبر من أكبر القبائل الليبية عدداً (حوالي مليون شخص) وهي منتشرة في كل الأراضي الليبية وتتمركز في الغرب وكذلك قبيلة "القذاذفية" التي تتمركز في "سبها" أي وسط ليبيا، وكذلك قبيلة "المقارحة" في الوسط بوادي الشاطئ، بالإضافة إلى قبيلة "أولاد سليمان" المتواجدة في "فزان" وفي مناطق شرق ليبيا منها "المرج" و"البيضاء"، بالإضافة إلى قبيلة "العبيدات"، و"العواقر" و"البراعصة" التي تتمركز في شرق البلاد.

فتمركز هذه القبائل في المناطق المحددة، لم يمنع انتشارها في كامل الأراضي الليبية ومدنها على سبيل المثال مدينة "بن غاري" تعتبر فضاء تلنقي فيه كل القبائل الليبية التي تنتشر على أنحاء

¹ - المرجع نفسه، ص 04.

² - الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (V): قسم الصراع في ليبيا، تحرير الشرق الأوسط، ر 107، 6 حزيران/ يونيو 2011، ص 15.

خارطة المدينة، فهذه القبائل ترتبط بعلاقات ومصالح مبنية ومتينة يصعب اختراقها أو تمزيقها، والدليل على ذلك المحاولات العديدة من نظام القذافي وسلطته الاستبدادية على هذه التركيبة القبلية وذلك من خلال انتهاج سياسة اللعب على موازين القوى القبلية واستمالتها لصالحه لفرص سيطرته واحكامه على الدولة، وذلك عن طريق تقوية ودعم قبيلة مقابل إضعاف قبيلة أخرى التي تهدف إلى تنفيذ مخططاته وأحكام قبضته السياسية على المجتمع.

وكان تمسك نسيج تركيبي المجتمع القبلي الليبي أكثر قوة موحدة، كان عصيا على النظام القذافي، والدليل على ذلك بعد انتفاضات فيفري 2011 تصافرت القبائل الليبية على الرغم من تعددها إلا وأنها كانت تمثل:

1- كياناً مجتمعياً متماسكاً:

تربطها منظومة من علاقات قرابة قوية متمسكة بالقيم القبلية في إطار وحدة وطنية قادرة على إسقاط الحكم القذافي ومعظم الليبيين من المذهب الملكي الأشعري ميلاً إلى القيم الإسلامية الوسطية المعتدلة.

ولعب التدين المعتدل في إرساء القيم الإسلامية الوسطية في نسج المجتمع الليبي طيلة العقود. وتعد الحركة السنوسية حرجة دعوية إصلاحية نشأت في القرن 19، بنى أدبية تقليدية تمثلت في نظام الزوايا حيث حافظت على بنية المجتمع القبلية¹.

أ - أصل ونسب قبيلة المقارحة:

تتنمي قبيلة المقارحة إلى القبيلة العربية الكبرى "بنو سليم" من فتحت "بني عوف" من علاق فب حصن، وهم ينتمون إلى بن يعقوب بن عبد الله بن شكر بن حرقوص بن فائد بن هيكل... وصولاً إلى بن سليم التي هاجرت من شبه الجزيرة العربية في سنة 1051 ميلادي إلى شمال إفريقيا، ويتواجدون في عدة دول عربية، في مصر والبحيرة،... في جيزان جنوب "السعودية"... وفي "اليمن" وفي "رمي" تبع محافظة سنبوة، وفي السودان في مدينة كسلة على البحر الأحمر، وكذلك يوجد جزء منهم في تونس وكل من منطقة أقبلي، مدينة الكاف والمهدية... وفي مالي أيضاً، في ضواحي "طمبكتو" وكذلك يتواجدون بأعداد قليلة في جنوب الأردن، غرب الحدود السعودية الأردنية، وكذلك يتواجدون بإسم المزاريع في الإمارات، في منطقة "عرادة" التي تعتبر أحد لمحات "الرئيسية المقارحة".

¹ - منظمة فريد بيريش إبيرت، المرجع نفسه، ص 04.

فبن عوف وزغبة وذباب من بني سليم استقر قديماً في بادئ الأمر في طرابلس وقبيلة بنو سليم قبلية عدنانية ترجع إلى ذرية إسماعيل إبراهيم عليه السلام، والعدنانيين من بطنين هم (مضرّ وربيعه) وأهم القبائل مضرّهم (بنو سليم، وبنو هلال) وهم بنو سليم بن منصور بن عكرة بن حفصة بن قيس بن عيلان بن مضر، بن نزار، بن معد، بن عدنان¹.

وتتركز قبلية المقارحة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لدولة ليبيا وينحدر منها جلود رجل الثاني في النظام الليبي الذي أبعده القذافي عام 1993، المتهم في قضية أزمة "لوكربي" وتعتبر هذه القبيلة من أكبر القبائل الليبية أكثر تسليحاً².

قبيلة القذاذفية من قبائل "الاشراف" ومن المعروف أنّ نسبهم يرجع إلى الإمام موسى الكاظم بن جعفر (الصادق) بن محمد (الباقر) بن علي (زين العابدين) بن الحسين البسط بن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم.

وقد هاجر جزء منهم إلى دول الجوار في العهد العثماني الثاني أثناء الفترة التي زادت فيها الضرائب العثمانية على جميع السكان.

وبحسب أماكن تواجد هذه القبائل في ليبيا، فقد هاجرت قبائل عدّة في ذلك العهد إلى دول الجوار مثل مصر تونس وتشاد النيجر والسودان، حيث توفر المياه الصالحة والأراضي الخصبة. ولما كان أغلب انتشار القبيلة في منطقة الوسط والجنوب فقد توجه الجزء الذي هاجر منهم إلى منطقة غانم بالقرب من بحيرة تشاد، وقد هاجرت معه مجموعة من عدّة قبائل من تلك المناطق مثل جزء من قبائل "ورقلة"، "المقارحة"، "المغاربة" المناصير و"أولاد سليمان" وغيرهم من القبائل.

وقد كان لهذه القبائل تأثيراً على المناطق التي هاجروا إليها، فقد تغيرت معظم أسماء المناطق التي عاشت بها القبائل الليبية المهاجرة إلى أسماء عربية مثل أم زوير، وبحر الغزل، ... الخ. أما باقي قبيلة القذاذفية فقد بقي في منطقة سرت والمناطق الصحراوية المحيطة بها مثل أبو هاديو جازف الحنيوه، والجفرة، ومنطقة قبائل ورقلة، واصل تواجد قبيلة القذاذفية هو من منطقة "غريان"³.

¹ - أصول قبيلة المقارحة، مأخوذة، من: Almajal 2007. Tal/c4her.com

² - ردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق السياسية وقيم العلوم السياسية، 2012 / 2013، ص 73.

³ - أصول قبيلة القذاذفية: مأخوذة من: Almajal 2007. Tal/c4her.com

فمن ناحية الصراعات فقد شاركت القذافية في جميع الصراعات التي خاضتها قبائل أولاد سليمان سواءً ضد القبائل العربية أو المعادية لهم أو ضد الصّوة القبلية المعادية وأهمها صف البحر، وهو مكون من القبائل العربية من الساحل والموازية تقليدياً للأتراك "القرمانليين".

تاريخ ونسب قبائل برقة:

يطلق اسم "برقة" على منطقة شرق ليبيا، التي كانت تسكنه قبلية "لواته" عند الفتح الإسلامي، وأصولهم من قبيلة "حمير" في اليمن وأنهم هاجروا قديماً إلى المغرب، قد شكّلت برقة بعد الفتح الإسلامي محطة للجيش الإسلامي وللمسافرين في الطريق إلى المغرب العربي والأندلس، وقد ذكر اليعقوبي في القرن العاشر استقرار بعض أبناء القبائل العربية حول مدينة "برقة"، "المرج"، في الجبلين المطلين عليها من الشرق والغرب ولكن هذا التواجد لم يكن له أهمية من الصعيد الاجتماعي والسياسي، وبقي النفوذ في "برقة" لقبيلة "لواته" حتى دخول قبائل بني سليم وبني هلال بداية 443 هـ (1051م) وقد استقرّ منهم ببرقة "بنو هيب" وأحلافهم "ناصره" و"عميره" و"رواحه" و"قزازه"، بينما بقيت باقي بني سليم وأحلافهم متقدمة نحو المغرب العربي.

وقد ذكر الإدريسي في 1154م مواطن القبائل المستقرة بعد مائة سنة من بداية هجرتها إلى البرقة، وقال أن مواطن ناصره وعميره هو من قصر العطش (غرب العقيلة حوالي 27 كلم) إلى قافز (بن غازي وقمينس) أما رواحه فمواطنهم طلميشة إلى أرض برنيق¹.

فبرقة تاريخياً واجتماعياً واقتصادياً كانت مرتبطة أكثر بمصر وسكان الصحراء الغربية تحديداً أكثر من إقليم طرابلس وفزان.

فعندما كانت الدولة تعاني من تردّي الأوضاع الاقتصادية في سنة 1792م، التي كانت نتيجة تناقص المحاصيل الزراعية والموسمية والمواشي التي تمثّل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، وتقلص مداخيل الدولة التي أضعفها بصورة عامة والحكومة بصورة خاصة أدّت إلى هجرة العديد من القبائل مثل القذافية، الطبول (بطن البرقة) والعبيدات إلى دولة مصر بحثاً عن الحياة².

تلعب القبيلة دوراً هاماً في الحراك السياسي بحيث أنها تعتبر البنية الأساسية للدولة خاصة في ليبيا التي تتكون من المجتمعات القبلية، فإذا ساندت الدولة دعمتها وإذا وقفت ضد قراراتها التعسفية،

¹ - قبائل برقة، عربي Buzz، مأخوذ من: Boazid.yoo7.com

² - د. فرج عبد العزيز نجم، القبيلة والإسلام والنّولة، (الجزء الأول)، دار الدّعوة والقاهرة، 2004، ص 05.

فدمرتها وأطاحت بنظامها، ما أدى بنا إلى التخصّص وتركيز اهتمامنا على هذا الدور الذي أدى إلى تغيير الأوضاع السياسية السائدة في الدول العربية بما فيها ليبيا.

أ- دور القبيلة في الحراك السياسي في المنطقة العربية خلال الفترة المعاصرة (مرحلة التحول الديمقراطي):

تعد البنية القبلية من الخصائص السوسولوجية للمنطقة العربية عامةً منذ تاريخها القديم كما تطبع تاريخها المعاصر أيضاً، وكان لها دوراً مهماً في عملية التحتم المجتمعات وكذلك في حركات مقاومة ضد الاستعمارات، وكان لها حضور فعّال في التاريخ الاجتماعي والسياسي ضد السلطة المركزية العثمانية وكذلك ضد مختلف الإستعمارات الأجنبية، بالحركات السياسية والاجتماعية التي تقوم بها هذه البنية القبلية، كتعبيرات عن الاحتجاج والمطلبية من أجل إظهار طبيعة وعجز الدولة ومؤسسات المجتمع المدني عن المواجهات والتحديات المطروحة خاصة في المجال التنموي، ويمكن أن تكون وسيلة في اليد الخارجي من أجل حدوث اضطرابات و انقسامات داخلية، وذلك عن طريق تسلّحها من أجل تحقيق غايات ومصالح ذاتية في مقابل إضعاف تلك الدولة¹.

النظام السياسي الليبي يدعم بعض القبائل لجعلها سنداً لنظامه الديكتاتوري التي تعتبر مجموعة من الإجراءات التعبوية لحشد دعم القبائل "القائد" في مختلف المناطق وذلك بتقديم الهدايا، وتنظيم مهرجانات الفروسية خاصة في أوقات الشدة لزيادة الدعم، وكذلك في بعض الأحيان توفير لهم وسائل الإعلام، لكن لم يستتف معمر القذافي بنظامه السياسي عن استعمال منهج العفوية الجماعية وذلك مثلاً بسجن أبناء القبائل، نفي زعمائها ومتابعيهم وملاحقة أسرهم أو بالدفع بشباب القبائل إلى أتون الحرب مع التشاد خاصة في ثمانينات القرن الماضي الذين لم يرضوا ولم يدعموا سياسية الدكتاتورية.

فاستعمال النظام الليبي للقبائل كان بمثابة الملجأ الذي يمكنه في ظل التحالفات الخارجية الراهنة على العلاقات الحميمة الداخلية وأهمّها العلاقات القبلية.

فالقبيلة طلبت الهيكل الاجتماعي الأقدر على احتضان الأفراد والتحكم في مساراتهم السياسية في ظل غياب مكونات مدنية أخرى من أجل الانتماء مثل الأحزاب السياسية، النقابات المختلفة، الجمعيات والمجتمع المدني.

¹- محمد نجيب بوطالب، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات الإبعاد السياسية لظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسولوجية للثورتين التونسية والليبية، معهد الدوحة، أكتوبر، (2011)، ص 05.

فمسيره البناء السياسي للدولة الليبية (الجماهيرية) تقتضي إلى تأكيد حضور القبيلة في خطط النظام وسعيه إلى توظيفها وتجنيدھا، فالنفوذ القبلي لم يختفي عن المشهد السياسي.

ففي الهياكل السياسية الأساسية في ليبيا، ضلت تتمحور حول "أمانة المؤتمر الشعبي" من جهة و"اللجنة الشعبية" من جهة أخرى، ولكن مختلف (أردف) بتنظيمات أهلية ذات الطابع القبلي مثل (روابط شبان القبائل) مقرها طرابلس.

ففي 1977 قام بتشكيل ما يسمى (بالنوايا القبلية) وذلك من أجل محاصرة المطالب المناطقية والمحلية الضيقة التي يمكن أن تتحول إلى حركات واحتجاجات، أي مراقبتها والسيطرة على بؤر التوتر الممكنة¹.

وكذلك تشكيل "التنظيمات الشعبية والاجتماعية" وضعت لنفس الأهداف وهي هياكل قبلية تتمثل وظيفتها في مراقبة المعارضات ومواجهتها.

ولشد أهمية القبائل بالنسبة للنظام السياسي الليبي قام القذافي بمختلف أعمال سياسية، كتنظيم سلسلة من الزيارات إلى المناطق والجهات، وتقضي كل زيارة إلى توقيع وثيقة عهد مبايعة من طرف كل مجموعة قبلية يزورها، والهدف الأساسي من هذه الزيارات هي زيادة حشد التأييد والعمل على ضمان عملية إدماج المجموعات القبلية في النظام بشكل سياسي جماعي يحول دون إمكانية تمرّد الأفراد ضد النظام أي فرض سيطرته على شعوب هذه القبائل وضمان كسب تأييدها بما يعني الاستقطاب السياسي للمعطى القبلي الذي يعتبر عنصراً فعالاً في علاقة الدولة والمجتمع الليبي.

الجدول رقم 01: الطابع العسكري لقبائل ليبيا بداية القرن 20 (1911 - 1920).

القبيلة	عدد قطع السلاح
الدرسة برقة	2000
العراقيل	14000
الزوية	11000
الجبان والزنتان	2500
الصيعان	5000
الحرابة	5000

¹ - د. محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص ص 10 - 12.

المطلب الثاني: توزيع الأقليات في المجتمع الليبي.

عرفت البلدان العربية خلال المدة الأخيرة في إطار ما أصبح يطلق بالربيع العربي ثورات عصفت بأنظمة عتيقة، مما أدى بهذه البلدان بالدخول في مرحلة الانتقالية، عرفت ظهور قوى ونزاعات كانت خفية بسبب القمع الذي كان سائداً في ظل الأنظمة الديكتاتورية وظهور الأقليات كقوة كانت كامنة المجتمع.

ففي حالة ليبيا إبان الثورة على نظام القذافي كانت الوحدة بين المقاتلين يحدّد عاملان، العامل الديني والعامل القبلي، فلقد وجدت التنظيمات التي تنتمي لتنظيمات دينية سياسية محدودة الفرص، وبقي المحدد القبلي هو الأهم في تحديد التضامن والوعي الجمعي للليبيين في مرحلة القضاء على النظام القذافي الديكتاتوري، خاصة في عملية المجموعات القتالية في ليبيا، فكون الدولة تعاني منذ عقود من الفشل في مختلف النواحي السياسية الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الثقافية والدليل على ذلك غياب نشاط المؤسسات السياسية وغياب الأحزاب السياسية والنقابات وخاصة غياب دور المجتمع المدني أي فراغ السلطة وسيادة الفوضى مما زاد من دور المجموعات القتالية ضد النظام الذي أدى إلى انهيار الدولة وأجهزتها.

كانت هذه الأقليات تعاني منذ عهد طويل بسبب تهميشها من الحقوق السياسية خاصة من طرف النظام القضائي، فإسقاط النظام القذافي هي فرصة للأقليات خاصة الأمازيغية، لأنها منحدرت في منطقة جبال نفوسة والمطالبة للحصول على حقوقها في 2011 لمنح الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

نجحت الأقليات خاصة منها الأمازيغية باسترجاع حقوقها والدليل على ذلك تقديم "بن خليف" لينتخب رئيساً للمؤتمر العالمي للأمازيغي الندوة المنعقدة في جربة بتونس 2011.

فالمجموعات الاثنية والقبلية في البلد، خاصة طوارق والقبائل الزنجرية في الجنوب مثل "التوبو" فهي مجموعات مقصية من طرف النظام القذافي من كل الحقوق المدنية، خاصة الحقوق الانتخابية، فهي مناطق تعاني التوترات خاصة الأمنية، ورغم ذلك لا يمكن إخفاء القدرة العظيمة لهذه الأقليات وتهميشها لا ينتج إلا عواقب وخيمة للبلد وللنظام المستبد والديكتاتوري، كون الدولة الليبية تتشكل من نظام قبلي وإثني¹.

مفهوم الأقلية:

¹ - الأقليات الإثنية في موجة الانتقال الديمقراطي، مأخوذة من: Studies.Aljazeera.net/ar/Files/ arabworld democracy/2013/01.

عندما نقول الأقلية يأتي في الأذهان الأقلية العددية، والأقلية المستضعفة أو هي مجموعة من الأفراد همشت حقوقها لمختلف الأسباب، وتتواجد خاصة في أنحاء الدول العربية بصفة خاصة ودول العالم الثالث بصفة عامة، فهي الورقة الرابعة لدول الغرب المتقدم التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان من مفهومها الخاص لهذه الحقوق من واقع أهداف سياسية تستعمل هذه الأقليات في أغلب الأحيان للضغط السياسي من أجل التدخل في شؤون حكم الدولة لتحقيق مصالح إستراتيجية.

مفهوم الاقلية في اللغة:

الأقلية: من قلّ، يقلّ، والقلّة والكثرة يستعملان في الأعداد وقال سبحانه وتعالى: «ولا تزال تطّلع على خائنه منهم إلا قليلاً منهم فاعف عنهم واصفح إن الله يحبّ المحسنين»^{*} أي جماعة قليلة. وقوم قليلون أقلاء وأقلّة: خسّاس، (قال الله سبحانه وتعالى) «وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ»^{**}.

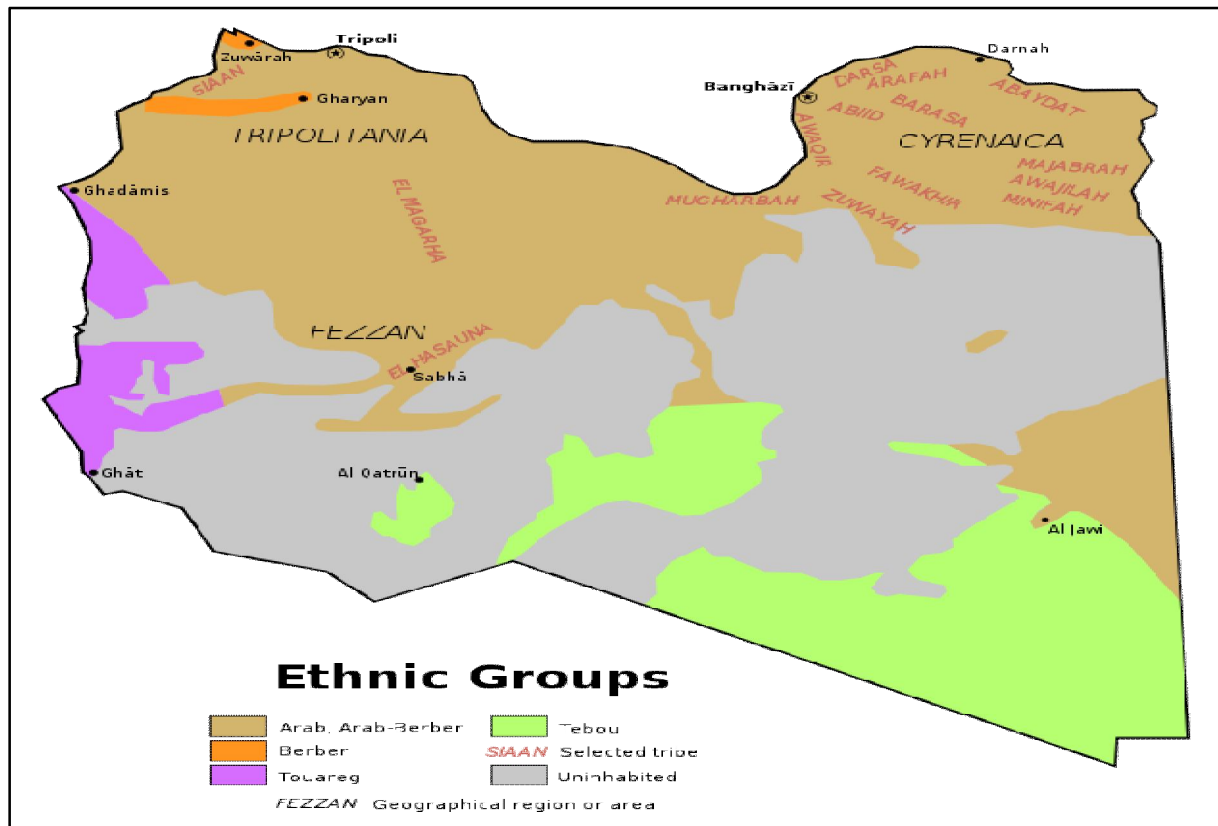
أمّا اصطلاحاً وحديثاً في أدبيات الغرب وكان أول ظهور له في ق 18 حيث التزم الباب العالي في معاهدة باريس 1856، ومعاهدة برلين 1878م بالمساواة في المعاملة بين سائر رعاياه خاصة رعايا المسيحيين، ولكن لم تكن هذه المقاصدة بريئة وإنما مقابل مصلحة شخصية ذاتية، وهي مبررات تسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة الضعيفة وعلى رأسها الدول العثمانية. وعند قيام عصبة الأمم لم يتضمن ميثاقها أيّ إشارة إلى حقّ الأقليات في تقرير مصيرها إلاّ بالنسبة للأقليات في الدول المهزومة في الحرب العالمية 1914 - 1917¹.

فمشكلة الأقليات هو مشكلة قديمة التاريخ لكنها ظهرت بقوة.

* - سورة المائدة، آية: 13.

** - سورة الأنفال، آية: 26.

¹ - فلة زردومي، فقه السياسة الشرعية للأقليات المسلمة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفقه الأصول، جامعة العقيد الحاد لخضر، باتنة: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشرع، 2005 - 2006، ص ص 24 - 25.



التضاريس في دولة ليبيا (<https://www.google.dz/search>)

المبحث الثالث: النظام الليبي وأسباب انهياره.

المطلب الأول: نبذة تاريخية لمعمر القذافي.

ولد معمر القذافي في سنة 1942، أصبح حاكماً لدولة ليبيا منذ الانقلاب العسكري عام 1969 إلى مرحلة حلول الثورة الليبية في 2011 والتي أطاحت بحكمه، ودامت فترة حكمه لإثنين وأربعين (42) عامًا فهي المرحلة الأطول في تاريخ ليبيا، توفي في 20 أكتوبر 2011.

دخل معمر القذافي فترة الحكم في ليبيا مباشرة بعد الانقلاب العسكري على الملكية الدستورية بعد أن أطاح "الملك إدريس" الذي كان الملك الوحيد على ليبيا وهذا بقيادة مجموعة من الضباط الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "الضباط الأحرار"، قد تحرك القذافي مباشرة ليضع بصمته على البلاد حيث أكد بحزمه على السيادة الليبية، كما قام بوضع الحدّ لإستغلال القوات الجوية الأمريكية لقاعدة "ويليس إيرفيلد" في عام 1970، فإتخذ خطوات لترسيخ سيطرته على اقتصاد الدولة وذلك من خلال تأمين حيازات الشركات الأجنبية في قطاع النفط، وقام القذافي بإزالة كل جميع ملامح ما اعتبره ممارسات رجعية مرتبطة بالماضي فألغى البرلمان الوطني وكذلك عدّة مؤسسات أخرى مرتبطة بالملكية، كما قام بتأميم المصارف الخاصة عام 1970 وبشكل عام انتزع السلطة من أيدي النخبة الاقتصادية الصغيرة في البلاد¹.

كما أطلق على نظام حكمه عام 1977 اسم " الجماهيرية" وكان يشغل بنفس منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة منذ عام 1969، وهو أحد من حكام العرب الذين أتوا للحكم في النصف الثاني من القرن العشرين (عصر القومية العربية)².

كما أثارت أفكاره التي طرحها كثيرا من الجدل والاستهجان داخل وخارج ليبيا خاصة استثماره بالقرار في البلاد، لما يزيد عن أربعين عقود، وكذلك اعتماده على قمع الحريات العامة. وقد نشر أفكاره في كتابه الأخضر على أساس فكر جماهيري بمشاركة السلطة والذي اعتمد فيه على مزيج من الأنظمة الحديثة والقديمة، ومن خلاله أكد على أنه لا يحكم وإنما يقود ويتزعم على هذا الأساس كانت أفكار القذافي وحياته التي خلقت ديكتاتورية بمعنى الكلمة³.

¹- تقرير الشرق الأوسط، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (V): فهم الصراع في ليبيا، تقرير الشرق الأوسط، رقم 107 - 6 حزيران، 2011، ص 05.

²- الثورة الليبية وسيناريوهات المستقبل: www.democratic.ac.de/?p=536.

³- المرجع نفسه.

فبعد عام 1976 بعد نشر معمر القذافي لكتابه الأخضر على عرض فيه ما سماه النظرية العالمية الثالثة التي اعتبرها تجاوزاً للنظرية الماركسية والرأسمالية، وتستند إلى حكم جماهيرية الشعب، فهذه النظرية التي جاء بها هي نظرية سياسية في الحكم حيث تقوم على سلطة الشعب عن طريق ما سماه بالديمقراطية المباشرة فإعتبره من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية كأداة للتشريع، أما اللجان الشعبية، فهو طرح اشتراك بصورة جديدة كبديل للرأسمالية والماركسية، بحيث وصفها على أنها خلاصة التجارب الإنسانية¹.

فالعقيد القذافي قد ترأس وتولى العديد من المناصب التي تجعله متفردا بالسلطة منذ قيام الثورة، ومن أهم المناصب التي احتلها هي:

- رئيس مجلس قيادة الثورة.
- قائد القوا المسلحة الليبية (وفيما بعد قائد أعلى).
- وزيراً للدفاع ورئيس مجلس الأمن القومي.
- رئيس مجلس القضاء الأعلى.
- رئيس مجلس التخطيط الأعلى.
- رئيس مجلس الأعلى للإرشاد القومي.
- رئيس التنظيم السياسي الوحيد المتمثل في الاتحاد الاشتراكي العربي ومؤتمر الوطني ثم القومي.

فاستطاع القذافي أن يرأس المنصب رئيس الوزراء خلال فترة 13/07/1970 إلى فترة 06 أفرى 1972.

كم عقد اجتماع للزعماء إفريقيا في عام 2008 ومنح لقب "مالك الملوك الإفريقية" وشغل منصب رئيس الاتحاد الإفريقي في الفترة الممتدة بين من 2 فيفري 2009 إلى 31 جانفي 2010². ومنذ 02 مارس 1977 بناءً على طلب القذافي اعتمد مؤتمر الشعب العام إعلان عن إنشاء السلطة الشعبية وحل الجمهورية العربية الليبية لتحل محل محلها الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية على أساس دولة الجماهيرية رسمياً، أي قيام النظام الجماهيري المتمثل في اللجان والمؤتمرات الشعبية

¹- زردوميعلا الدين، التدخل الأجنبي ودوره ف إسقاط نظام القذافي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية الحقوق السياسية، وقسم العلوم السياسية، 2012 - 2013، ص ص 91 - 92.

²- تقرير ودراسات الديكتاتورية معمر القذافي الديكتاتوري للبيبا: 40 عام تحت سيطرة العقيد:

في ليبيا الأعلى كانت مع القرارات الرئيسية يقترحها مسؤولون حكوميون أو القذافي بحد ذاته والتي تتطلب مواقف المؤتمرات الشعبية التي اعتبرها في هذا الإعلان أن هذه الأخيرة هي لسد حاجات ليبية لكل القرارات السياسية بحث قام بالحضر على جميع المنظمات السياسية وكذلك فرض الحضر على مختلف الجماعات بما في ذلك الأحزاب السياسية، النقابات المهنية والنقابات العمالية المستقبلية، وكذلك النقابات النسائية.

ففي ديسمبر 1978 استقال القذافي عن منصبه كرئيس والأمين العام لحزب المؤتمر الشعبي العام، معلنا تركيزه على الثورة بدلا من الأنشطة الحكومية والغرض من ذلك فصل جهاز الثورة من الحكومة واستمر بتسمية نفسه "قائد الثورة" وقائداً أعلى للقوات المسلحة وتتابع ممارسة نفوذه على ليبيا، كما قام بالإضافة كلمة "العظمى" إلى الدولة عقب قصف الولايات المتحدة لليبيا عام 1986.

ففي الثمانينيات أصبحت العلاقات القذافي أكثر توطراً عند نجاح "رونالد ريغان" رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتبر ووصف رونالد معمر القذافي بأنه الكلب المسعور والمستعمر في الشرق الأوسط، كما قال أن له نهجا متشددا في ليبيا، وكما وصف حكومة القذافي بدمية للنظام السوفياتي وفي المقابل لاعب القذافي بتطوير علاقاته مع الاتحاد السوفياتي وتهديد الولايات المتحدة بالانضمام الى حلف وارسو¹.

فمعمر القذافي شارك في الدعوة إلى تأسيس الولايات المتحدة الإفريقية وكذلك أصبح أحد مؤسسي الاتحاد الإفريقي فقيام هذا الاتحاد الثالث الذي عقد في ليبيا 2005 دعى معمر القذافي لمستوى أعلى من التكامل السياسي وتكوين نظام دفاع مشترك مع عملية نقدية واحدة و ذلك تحت شعار الولايات المتحدة الإفريقية هو الأمل في 2008 و أعلن لقب ملك الملوك للقذافي من قبل لجنة جمعية القادة الأفارقة التقليديين، وفي 2009 عقد له تتويج رسمي في أديس أبابا وإثيوبيا بالتزامن مع انتخاب القذافي رئيساً للاتحاد الإفريقي لمدة عام².

وقيام معمر القذافي بتأمين قناة الليبية المستقلة وتحويلها إلى قناة حكومية وتسليمها لرئيس الإذاعة الليبية في شهر أبريل 2009³.

¹ - موسوعة الحرة معمر القذافي، العربية، مأخوذة من: 32: 10 http://ar.m.wikipedia.prg.pdf.

² - المرجع نفسه.

³ - تقارير ودراسات الديكتاتورية، المعمر القذافي، 40 عاما تحت السيطرة مأخوذة من:

http://www.anhri.net/reports/Libiya.

المطلب الثاني: ملامح النظام الليبي في فترة ما بعد الاستقلال.

بعد أن استطاع القذافي الوصول إلى سدة الحكم الذي كان عن طريق الانقلاب العسكري الذي قام به في 01 سبتمبر 1969 ضد النظام الملكي السنوسي قام بتأسيس نظام سياسي طبقاً لشخصيته المتسلطة الذي سماه بالنظام الجماهيري، وذلك بإحداث عدة تغيرات في النظام السياسي وأجهزته وذلك عبر مراحل عدة وهي كما يلي:

1- المرحلة الأولى: هي المرحلة الممتدة من 1969 إلى 1977.

أ- مجلس قيادة الثورة: الذي اعتبره أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية ومنح لديه أولوية في ممارسة السيادة والتشريع ولديه حق إصدار القوانين وبمجرد قوة السلطة التي يمتلكها لدي حق إتخاذ القرارات والإجراءات التي يراها ضرورية في وضع السياسة العامة للدولة ولا يجوز لأي أحد الطعن في هذه القوانين والقرارات التي يصدرها في أي مجال التي تكون على شكل إعلانات دستورية بمراسيم¹.

فالإنقلابيين أعطى لنفسه بموجب "شرعية الثورة" الحق في "إعلان الدستور" فنصت المادة 18 من الإعلان الدستوري: مجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة في الجمهورية العربية الليبية ويباشر أعمال السيادة العليا والتشريعية ووضع السياسة العامة للدولة نيابة عن الشعب وله بهذه الصفة أن يتخذ كافة التدابير في صورة إعلانات دستورية وقوانين وقرارات ولا يجوز الطعن بها فيما يتخذه المجلس قادة الثورة من تدابير في أي جانب من جوانب الدولة².

وبموجب المادة 18 من الإعلان الدستوري لم يكتف بالاستلاء على السلطة التشريعية والتنفيذية بوظيفتيها، بل ضم إليه حتى السلطة القضائية وذلك عن طريق إنشاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية في سنة 1971 طبقاً للقانون 1986 التي تكون مهمة الإشراف على كل الهيئات القضائية المتمثلة في المحكمة العليا، والمحاكم الشرعية، المحاكم المدنية ومحاكم السياسة العامة وإدارة قضايا الحكومة، وبموجب ذلك القانون نص على أن يرأس رئيس قيادة الثورة في حالة غياب وزير العدل ويتشكل مجلس قيادة الثورة من 12 عضواً.

¹- د. هنري نجيب، ليبيا الماضي والحاضر، النشأة الشعبية والتوزيع والإعلان والمطابع، ط1، 1981، ص 171.

²- صفحات من تاريخ النظام الانقلابي في ليبيا، مأخوذة من:

- الرائد عبد السلام أحمد جلود: نائبا لرئيس الوزراء ووزير الداخلية والحكم المحلي وبموجب التعديل الذي أدخله معمر القذافي في 16/09/1970 أصبح وزيرا للصناعة والاقتصاد ونائبا لرئيس الوزراء لقاطع الإنتاج وفي 17 أكتوبر 1970 أصبح وزيرا للقطاع المالي.

- الرائد بشير الصغير الهوادي: كان وزيرا للتربية والإرشاد القومي.

- الرائد عمر عبد الله المحيشي: وزيرا للإقتصاد بما في ذلك التخطيط والصناعة وفي 16 سبتمبر 1970 أصبح وزيرا للخزانة، وفي 1974 وزيرا للتخطيط والبحث العلمي.

- النقيب أحمد أبو بكر المقرئ: كان وزيرا للإسكان والبلديات وفي 16 سبتمبر 1970 أصبح وزيرا لإسكان المرافق.

- الرائد محمد نجيب: كان وزيرا للوحدة الخارجية.

- الرائد مختار القروي: الذي كان يشغل منصب وزيرا للمواصلات.

- الرائد الخويلدي حمدي: كان يشغل منصب 1970 قائدا للمقاومة الشعبية ثم أسندت إليه الوزارة الخارجية في 17 أكتوبر 1970، وكذلك الحكم المحلي¹.

- النقيب أبو بكر يونس جابر: الذي ارتقى من رتبة مقدم إلى رتبة نقيب للأركان القوات المسلحة ومن بعد قائدا عاما لهذه القوات.

- مصطفى الخروبي: الذي شغل منصب مدير الاستخبارات للقوات المسلحة، ومن في سنة 1975 رئيسا لأركان القوات وترقية أبو بكر يونس منصب القائد العام.

- عوض حمزة: الذي كان مساعدا لرئيس الأركان 1972 ثم نقل إلى منصب الرقيب العام.

- الرائد عبد الله المنعم الهويني: وزيرا للخارجية 1971.

أما العقيد القذافي كان رئيسا على مجلس قيادة الثورة ويحتكر السلطة في يده وهو الوحيد الذي لديه السلطة للمصادقة على قرارات الوزراء منذ سنة 1960 حتى سنة 1977 ولديه قيادة في هذا المجلس وكل قراراته سواء كانت جمعية أو فردية².

¹ - صفحات من تاريخ النظام الانقلابي، المرجع نفسه.

² - المرجع نفسه.

• مهام مجلس قيادة الثورة:

ويمكن دور مجلس قيادة الثورة في مختلف الميادين في الدولة بحيث يعتبر على رأس مجهزتها بالتالي يكمن لنا أن استخلاص بعض المهامات:

- وضع السياسة العامة ولديه حق في كافة التدابير والقرارات المختلفة المتعلقة بالدولة وأجهزتها، في أي وقت وأي مجال يراها ضروري وهو الوحيد الذي لديه حق المصادقة على كافة القرارات لكي تصبح سارية المفعول¹.
- الإشراف على ميزانية الدولة والهيئات العامة.
- لديه حق تعيين وفصل كافة الموظفين سواءاً أكان من الدبلوماسيين والمدنيين.
- له حق تعيين وإعفاء كبار المسؤولين في الجهاز المدني.
- الإشراف على كافة الأركان قوات المسلمة
- حق إعلان القوانين عبر المراسيم الدستورية وكافة الأحكام العرفية، حالة الطوارئ لحماية البلاد والنظام من الثورة.

• مجلس الوزراء:

يعتبر بمثابة السلطة التنفيذية أي هو أداة لتنفيذ السياسة الدولية طبقاً للثورات وأوامر من مجلس قيادة الثورة ويكون مسؤولاً أمامه أي أن مجلس الوزراء تابع في أعماله لمجلس قيادة الثورة فأعماله وقراراته تتم تحت إشراف مجلس قيادة الثورة ومن أهم الوظائف هي:

• مهماته:

- دراسة وإعداد كافة المشروعات والقوانين وفقاً للسياسة التي يحددها مجلس قيادة الثورة وتقديمها له من أجل الموافقة والمصادقة عليها لتصبح قابلة للتطبيق.
- خوفه يمثل السلطة التنفيذية فهو يقوم بمهام تنفيذ السياسة العامة للدولة وفق منظور مجلس قيادة الثورة².

• - الاتحاد الاشتراكي العربي:

تأسس الاتحاد الاشتراكي العربي في 1971/06/11 كإطار للمشاركة السياسية دون اعتباره حزباً سياسياً، وتقوم فلسفة ضد التنظيم على أنه تنظيم السياسي الشعبي الذي بدوره يحقق تحالف القوة

¹ - هنري نجيب، مرجع سابق ذكره، ص 171.

² - د. هنري نجيب، المرجع السابق الذكر، ص 172.

ويقضي سلميًّا على الفوارق بين الطبقات الاجتماعية الموجودة، أوكلت إليه مساندة النظام الثوري في ليبيا وخلق إيديولوجية جديدة تتماشى مع الشريعة الإسلامية ويتكون الهيكل الأساسي لهذا التنظيم من:

- مجلس قيادة الثورة الذي يمثل القيادة العليا للإتحاد الاشتراكي العربي.
- المؤتمر الوطني العام الذي يتكون من المنوبين عن المحافظات.
- إضافة إلى تنظيم القوات المسلحة والشرطة وهو قائم على مبادئ "الحرية" والإشتراكية والوحدة، ويختص بدراسة مناقشات سياسيات الاتحاد وخططته العامة وإصدارها ودراسات تقارير مجلس قيادة الثورة من خلال لجنة على مستوى المحافظات والوحدات الأساسية القاعدية، ومدة العضوية فيه ستة سنوات ويجتمع مرة كل سنتين وفي الدّراسات الطارئة يطلب من مجلس قيادة الثورة، ورئيس قيادة مجلس الثورة هو رئيس المؤتمر الوطني العام ورئيس الاتحاد الاشتراكي العربي¹.

بالإضافة إلى ذلك هناك أيضاً أجهزة أخرى في هيكله التنظيم السياسي الليبي وهي:

• الاتحادات والنقابات والروابط المهنية:

تعتبر من وحدات النظام السياسي الليبي ومن مكوناته الأساسية وقد تم تنظيمها وتحديد أهدافها وأعمالها ويقتصر دورها في ليبيا على الاهتمام بشؤونها ومشاعلها المعنوية وتقوم هذه التنظيمات المتمثلة في الروابط المهنية والاتحادات والنقابات باختيار أمانة تقوم بإدارة شؤونها الإدارية والتنظيمية، وأمانات هذه التنظيمات تشكل الاتحادات والنقابات والروابط المهنية على مستوى ليبيا، وأعضائها هم أنفسهم أعضاء مؤتمر الشعب العام حيث يعبر عن المصالح العامة لكن يحق لهم التصويت حول قضايا السياسة العامة وبنص القانون الليبي فيما يخص هذه التنظيمات على:

- أن كل مهنة أو حرفة يحتكر تمثيلها إتحاد أو نقابة أو رابطة معينة فقط.
- لا يجوز لهذه التنظيمات بأية نشاطات ليس لا علاقة بشؤون المهنية.
- لا يجوز لها أن نتصرف كوحدة جماعية في عمليات التفاوض والمساومة مع الجهاز الإداري والنقابات والاتحادان والروابط الأخرى².

¹- زردومي علاء، المرجع سابق ذكره، ص ص 97 - 98.

²- المرجع نفسه، ص 101.

• اللجان الشعبية:

جاءت اللجان الشعبية في 05 أبريل 1973 بعد خطاب القذافي الذي ألقاه في مدينة زوارة، فحسب معمر القذافي في اللجان الشعبية وضعت وسيلة لتمكين الشعب من التعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة وأكد رغبته في تشكيل هذه اللجان الشعبية بطلب من كل وحدة جغرافية وإدارية في البلاد لكي تنتخب إنتخاباً حرّاً ومباشراً.

فحسب نظرية لتشكيل اللجان الشعبية هو أن يتولى الشعب السلطة عن طريقها بالإضافة إلى المؤتمرات الشعبية التي أصبحت أداة تشريعية وتنفيذية على كافة المستويات. ففي 16 أكتوبر 1973 أصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم (78) هي بنفسها تحدد المسؤوليات الإدارية للجان الشعبية والقانون (78) يتضمن (16) مادة.

فالمادة الأولى تناولت المسؤوليات الإدارية العامة لهذه اللجان تنفيذاً للإدارة الشعبية واختبار كل لجنة أميناً لها وذلك من بين أعضائها¹.

• السلطة القضائية:

يرتكز النظام القانوني الليبي على المزاوجة بين القانون المدني والمبادئ الشريعة الإسلامية وذلك حسب القانون الدستوري، وتعد المحكمة العليا هي أعلى سلطة قضائية في الجماهير الليبية²، ففي 1971 أصدر قانون رقم (86) الذي بموجبه حل المجلس الأعلى للسلطات القضائية محل مجلس القضاء العالي.

ولكن تم تعديل عدة قوانين والقرارات منها:

تعديل القانون رقم (86) ليحوّل إلى المجلس الأعلى للسلطات القضائية، السلطة لنقل القضاة أو إحالتهم إلى التقاعد ورئيس مجلس قيادة الثورة برأس المجلس الأعلى للسلطات القضائية، أما نائب الرئيس يعتبر وزير العدل ويجتمع المجلس بناءً على دعوة رئيس مجلس قيادة الثورة أو وزير العدل ولا تهم قرارات وتوصياته إلى بضرورة أغلبية الأعضاء.

¹ - د. هنري نجيب، المرجع سابق ذكره، ص ص 195 - 198.

² - دنيا الأمل إسماعيل، إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي، مأخوذة من:

<http://www.ahewar.org/S.asp?ad=222083&r=0>

• مجلس الدولة:

هو ما كان يعرف سابقاً بإدارة القوى والتشريع التي كان يرأسها مدير يعتبر مسؤولاً أمام وزير العدل في عام 1973، فريثاً المجلس هو الدكتور علي المشيخي بالإضافة إلى (12) موظف بمكتب طرابلس الرئيسي مع (08) موظفاً آخرين في مكاتب الأقاليم، وهذا المجلي يعتبر أساساً هيئة استشارية.

• نظام المحاكم:

في الفترة 1969 - 1977 كما يلي:

أ- المحاكم الجزائية:

تعتبر المستوى الأول في النظام المحاكم وتوجد في كل قرية وكل مدينة.

ب- المحاكم الابتدائية:

تعتبر المستوى الثاني في نظام المحاكم ولها وظيفتان:

- النظرة في جميع القضايا.

- محكمة الاستئناف بالنسبة للقضايا التي سبقت أن عرضت في المحكمة الجزئية.

ج- محاكم الاستئناف:

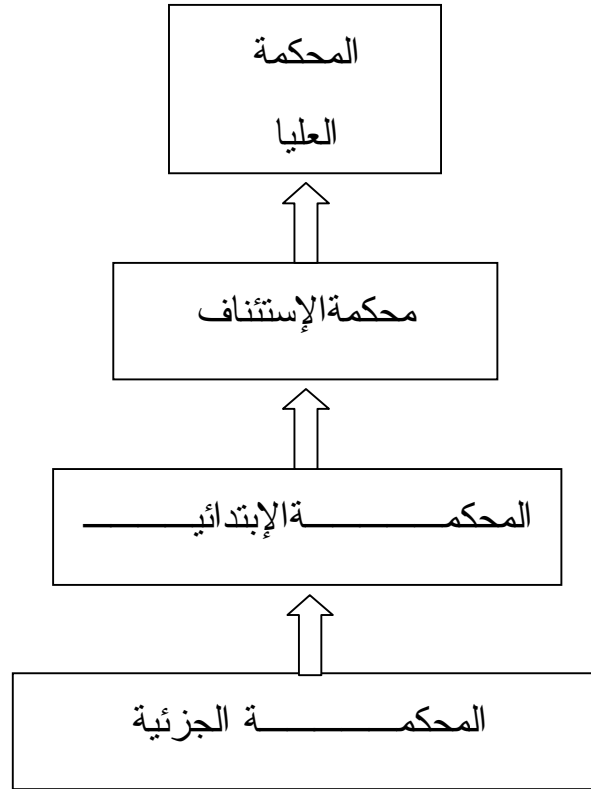
تحال إليها القضايا من المحاكم الجنائية الابتدائية ولا تنظر في القضايا الجنائيات الكبرى ولا يسمح لقضاة محكمة الابتدائية بالجلوس في محكمة الاستئناف.

د- المحكمة العليا:

تأسست في 1953 وإعادة مجلس قيادة الثورة تنظيمها ولم تعد محكمة للنقض وتتولى الأحوال المدنية، الجنائيات، الإدارة والدستورية وكذلك الأحوال الشخصية: كالزواج، الطلاق والإرث.

¹ - هنري نجيب، المرجع السابق الذكر، ص 207.

الشكل رقم 01: يبين هيكلية نظام المحاكم في ليبيا.



المصدر: د. هنري نجيب، ليبيا الماضي والحاضر، النشأة الشعبية والتوزيع والإعلان والمطابع، ط1، 1981، ص 203 .

- المرحلة الثانية لنظام الحكم في ليبيا في المرحلة الممتدة من 1977 - 2011م:

في هذه المرحلة عرفت ليبيا تصورات وتغيرات جذرية في هيكلية النظام السياسي وكل مؤسساته وذلك بإلغاء مؤسسات الدولة البيروقراطية التقليدية وحلت محلها ما يسمى "بالسلطة الشعب" أي السلطة الشعبية المباشرة التي يبدأ بتاريخ 02 مارس 1977 بإعلان عن قيام سلطة الشعب التي دامت حتى عام 2011.

• المؤتمرات الشعبية الأساسية:

المؤتمرات الشعبية الأساسية تعتبر الوسيلة الوحيدة للديمقراطية كلما جاءت في النظرية العالمية الثالثة في كتاب الأخضر لمعمر القذافي، فأى نظام الحكم خلافاً لهذا الأسلوب فهو نظام غير ديمقراطي فهي الحركة الأساسية لشعب نحو الديمقراطية.

فيتكون مؤتمرات الشعب الأساسية من تقسيم الجماهير (الشعب) إلى مؤتمرات عديدة ويختار كل مؤتمر أمانة له، بالتالي تختار الجماهير تلك المؤتمرات الشعبية الأساسية اللجان الشعبية إدارية لتحل محل الإدارة الحكومية فالموضوعات الشعبية الأساسية هي التي تملي وتقر البرنامج السياسي للجان الشعبية وتراقبهم في تنفيذ تلك السياسة¹.

فهذا المؤتمر ينقسم إلى 405 مؤتمر شعبيا وذلك على أساس جغرافي ولكل مؤتمر حدود إدارية والعضوية تشمل كل مواطن ذكورا وإناثا لكل من بلغ (18) سنة ومن فوق ويتم فيها جميع القوانين والتشريعات².

وكذلك تعتبر العمود الفقري للنظام الجماهيري، فهي وحدها صاحبة القرار، وإصدار القوانين، ولها سلطة في تشكيل واختيار الأدوات التنفيذية على جميع المستويات وفي جميع القطاعات، فهو الإطار السياسي للممارسة السلطة الشعبية وكذلك إطارا وإداريا للممارسة الوظيفة الإدارية ولم يعتبر كيان سياسي وحده وإنما هو كيان إداري بمعنى وحدة جغرافية تتمتع بالشخصية الإدارية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وندار بواسطة اللجنة الشعبية.

فحسب القانون رقم (1) لسنة 1369 بشأن المؤتمرات واللجان الشعبية بحيث نصت المادة الأولى (01) فيه: «السيادة والسلطة في الجماهير العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى للشعب، يمارسها من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية»

أما المادة (02) من القانون نصت على ممارسات ومهام المؤتمرات الأساسية «تمارس المؤتمرات الشعبية الأساسية السلطة، الحكم، والرقابة بشكل مباشر، وتتولى تسيير شؤون الدولة والمجتمع أو إصدار التشريعات اللازمة وإتخاذ القرارات التي تنظم شؤون حياتها وهي المرجعية السياسية الوحيدة في ذلك»³.

ومن أهم اختصاصاته:

- وضع السياسات العامة وسن القوانين في مختلف المجالات.

¹ - معمر القذافي، الكتاب الأخضر، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع، 1798، ص ص48- 49.

² - سقوط جماهيرية القذافي، مأخوذة من (زردومي).

- :http://www.maspolitiques.com/mas/indx.php?option=com.content&viw= article Rid=303
lybiyajamahiria-&catid10 :2010-12-09- 22-53-49&TIMd=7.

³ - أ. عبد الله علي بوبربالة، ما هي الإدارة الشعبية وتطبيقاتها بالجماهيرية العظمى، المركز العالمي للدراسات وأبحاثا لكتاب الأخضر، فرع البيضاء، حلقة نقاش حول ... تقييم الأداء في الإدارة الشعبية، ص 08.

- وضع الخطط الاقتصادية والاقتصادية والميزانيات العامة وإقرارها.
- رسم السياسة الخارجية والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات مع الدول الأخرى
- تسير الشؤون في حالات السلم والحرب (تنظيم الثورة).
- اختيار ومساءلة أمانتها ولجانها الشعبية التنفيذية والرقابية (حسب المادة 01) من القانون رقم 101¹.

• حركة اللجان الثورية:

تم تأسيس حركة اللجان الثورية في أواخر التسعينات من أجل حماية الثورة" وتكون أعضاؤها من المواليد للنظام وهذا الثوريين الملتزمين المكلفين بتعبئة الجماهير ونشر إيديولوجية النظام. ففي 1979 بعدا إلقاء القذافي في خطابه قائلا "أعضاء اللجنة الشعبية... ليسوا أقل وطنية، وثورية من اللجان الثورية، إلا أن اللجان الثورية أعلنت استعدادها منذ الآن للموت من أجل الدفاع عن الثورة وتعزيز قوتها.

وبالتالي أصبحت اللجان الثورية تعمل كجهاز أمن شبه قانوني مسؤول مباشرة أمام القذافي وبالتالي يتجاوز مؤسسات الدولة الرسمية.

فلها دوراً هاماً داخل المؤسسات الرسمية فقد أعطت سلطة الاعتراض على المترشحين للمناصب داخل المؤتمرات الشعبية والأشراف على هذه الهيئات، وبعد ذلك تغلغت اللجان الثورية في جميع المؤسسات حيث عملت كهيئة رقابية.

وفي عام 1980 منحت اللجان رسمياً الحق في إنشاء محاكم ثورية تتكون منهم وليس من القضاة والمحامين الرسميين وكانت هذه المحاكم مكلفة بشكل أساسي بمحاكمة القضايا السياسية، وأسست وسائل الإعلام الخاصة بها كجريدة (الزحف الأخضر)².

ففي 1983 عندما تم انعقاد والملتقى السادس (06) لهذه اللجان في الفترة ما بين 19 - 31 سبتمبر تحت شعار "من أجل بناء حركة ثورية فاعلية في الداخل والخارج".

¹- الجماهير العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى باللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية التقرير الوطني الدوري حول (تقيد اتفاقية حقوق الطفل)، المقدم إلى لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة.

²- تعزيز الشرق الأوسط، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (V): فهم الصراع في ليبيا، تقرير الشرق الأوسط، رقم 107، 6 حزيران، يونيو 2011، ص 09.

- ومناهم التوصيات التي أتى بها الملتقى:
- بناء اللجان الثورية وفق دليل تنظيمي (مرفق بالبيان).
- إعداد أعضاء اللجان الثورية عقائدياً.
- إعداد أعضاء اللجان الثورية حركياً (وفق برنامج مرفق بالبيان).
- تطوير مكتبة الاتصال باللجان الثورية وإدارته بواسطة لجان ثورية والتأكيد على ضرورة الالتزام بدوره كوسيلة اتصال باللجان الثورية.
- تنظيم المظاهرات الثورية (التي هي المقر الذي تلنقي فيه القوى الثورية، وصول العنوان الدائم من خلاله الاتصال بالقوى الثورية وهي التي من خلالها تحرك القوة الثورية في أي برنامج العمل الثوري).
- - تحديد البيانات الأولى الصادرة بتشكيل اللجان الثورية في عام 1977 مهامها كالاتي:
- تحريض الجماهير على ممارسة السلطة.
- ترسيخ سلطة الشعب.
- ممارسة الرقابة الثورية.
- تحريك المؤتمرات الشعبية.
- ترشيد اللجان الشعبية وأمانات المؤتمرات¹.
- حماية الثورة والدفاع عنها والدعاية لها.
- ومن ناحية اجتماعات اللجنة:
- تعقد الاجتماعات الدورية العادية بمظاهرات* اللجنة مرة كل شهر على الأقل لفرض المهام العملية وأسبوعياً لغرض التثقيف الثوري.
- تجتمع اللجنة الثورية اجتماعات طارئة كلما دعت الضرورة لذلك وتكل اللجنة من بين أعضائها من يدير اجتماعاتها بالتناوب.
- ويحق لأي عضو في اللجنة بدعوة اللجنة الثورية للاجتماع عند الضرورة.

¹ - د. محمد يوسف المقرئ، القذافي واللجان الثورية: مأخوذة من:

<http://archive.lybia-al-mostakbal.org/maqbalat0708/ar.Mohammad almgarief.230708.html>.

* - المظاهرة: هي مقر اللجان الثورية التي تلنقي فيها القوة الثورية وتتوزع هذه المقرات في كل أنحاء البلاد، فهي العنوان الدائم للاتصال بالقوة النووية.

- وتدوم خلاصة الاجتماعات والموضوعات التي انتعشت في محاضرة (ملتقى) الاجتماعات وإحالة الصورة من هذه الخلاصة إلى الشعبية المختصة بمكتبة الإتصال باللجان الثورية...، ويتضمن سجل البرنامج السنوي للجنة الثورية مفصلاً يومياً أسبوعياً شهرياً وسنوياً¹.

• الجانب التنظيمي للجنة الثورية:

يتكون الهيكل التنظيمي لهذه اللجنة الثورية من (08) شعب هي:

- شعبة الفكر والتثقيف والفقہ الثوري.
 - شعبة العمل الخارجي.
 - شعبة الجيش والشرطة.
 - شعبة التعليم والتربية (المؤسسات التعليمية).
 - شعبة الشركات والمنشآت.
 - شعبة النقابات والاتحادات والروابط.
 - شعبة المؤتمرات الشعبية.
 - شعبة اللجان الشعبية.
- وكل هذه اللجان ستنتظم أعمالها تحت سيطرت القريب للقذافي المدعو/ بمحمد المجدوب بحيث منحت له المسؤولية الفعلية والتطبيقية من قبل معمر القذافي².

• الجانب التنظيمي للجنة الثورية:

هو الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية، ولا يمثل أي جزء من السلطة التشريعية أو السيادة، فهو عبارة عن لجنة لصياغة وتختصر مهمتها في التنسيق والتنظيم وتجميع وتبويب قرارات الجماهير في المؤتمرات الشعبية الأساسية³.

فمؤتمر الشعب العام تلتقي فيه إهانات المؤتمرات واللجان وما يصيغه مؤتمر الشعب العام الذي يجتمع "دورياً" أو "سنوياً" فيطرح على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ليبدأ النقيد من قبل اللجان

¹ - حركة اللجان الثورية، وثائق تاريخية، مأخوذة من: <http://rchlibya.worldpress.com/2012/08/18%D>

² - القذافي واللجان الثورية، البناء التنظيمي والعائدي والحركي، مأخوذة من:

<http://archive.libya-al-mostakbal.org/articles/0309/drd-Mohammad-elmagref-saharea-0324309.html>

³ - أ. عبد الله علي بودرباش، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، فرع البيضاء حلقة حول تقاس: تقييم الأداء في الإدارة الشعبية.

الشعبية المسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية، فهو ليس مجموعة من الأعضاء أو أشخاص طبيعيين، وبالتالي تتحل مشكلة الديكتاتورية في الحكم وانتهاء أدواتها وبالتالي يصبح الشعب هو أداة الحكم أي سلطة الشعب المباشرة¹.

1- ويتكون هذا المؤتمر من عدة أمانات و التي تقوم بإدارة اجتماعاته: ألا و هي

* أمين مؤتمر الشعب العام، والأمين العام لمؤتمر الشعب العام، وأمين شؤون المؤتمرات الشعبية، وأمين عام اللجان الشعبية، وأمين شؤون النقابات والاتحاد المهنية وأمين الشؤون الخارجية. ومنذ 1977 قد تولى أمانة عدة أشخاص منهم:

* معمر القذافي، عبد العاطي العبيدي، محمد الزروق رجب، مفتاح الأسطي عمر، عبد الرزاق الصوصاع، الزناني محمد الزناني.

ويعقد اجتماعاته في الدوريات الطارئة والاستثنائية بطلب من أمانة أو ثلثي أعضاء².

2- أهم اختصاصاته:

- متابعة تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة من المؤتمرات.
- متابعة أعمال اللجان الشعبية.
- عقد الاجتماعات التقابلية.
- إصدار القرارات المتعلقة بإنشاء المؤتمرات الشعبية.
- مراجعة القوانين ومشروعات القوانين واللوائح والقرارات الصادرة.
- الدعوة المباشرة للإختيار الشعبي ومتابعة الإجراءات.
- إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين.
- القيام بمتابعة أعمال اللجان الشعبية التي يكلفها بها المؤتمر.
- دعوة (طلب) من النقابات والروابط المهنية واللجان الشعبية للملتقى (الاجتماع)³.

¹- معمر القذافي، الكتاب الأخضر، طرابلس، المرجع سابق ذكره، ص 49.

²- زردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط النظام القذافي في المرجع سابق ذكره، ص 103.

³- المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، المرجع سابق ذكره.

• اللجان الشعبية:

بعد الخطاب الذي ألقاه معمر القذافي في 05 أبريل 1973 في مدينة زوارة الإعلان على قيام اللجان الشعبية التي اعتبرها كنموذج حي كجانب من جوانب الثورة الشعبية.

فاللجان الشعبية هي الوسيلة لتمكين الشعب من التعبير عن نفسه بصورة ديمقراطية مباشرة، بحيث ظل من كل وحدة جغرافية وإدارية في البلاد وتشكيل "لجان شعبية" تنتخب انتخاباً حراً مباشراً وتعتبر هيكل تنفيذي وتشريعي على كافة المستويات الدولية أكد على ضرورة تكوين اللجان الشعبية ومن دون أن تشكل من المديرين أو من أية سلطة أخرى غير الشعب، وليتم التشكيل في حرية خاصة. فحسب المادة الثالثة (03) من القانون على أن اللجان الشعبية، والمؤسسات العامة والمعاهد، والشركات أن تتولى اللجان الشعبية إدارة مجالد هذه الهيئات.

أما المادة الرابعة من القانون (04) تقرّر على أن تتولى اللجان الشعبية مسؤوليات مجالس الجامعات ويصبح أمين هذه اللجنة مديراً للجامعة ... إلخ، فكل هذه القوانين أعطت صلاحيات هامة في تولي العديد من المناصب في كل المستويات الدولية.

باعتبار اللجنة الشعبية العامة أعلى سلطة تنفيذية بعد الإعلان على الجماهير العربية الليبية الشعبية الاشتراكية في 02 مارس 1977 التي دامت إلى مرحلة سقوط نظامه بعد ثورة 17 فيفري 2011 وبالتالي منحت اختصاصات هامة لهذه اللجنة ومن بينها:

- تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمرات شعبية أساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام.
- اقتراح مشروع الميزانية التسييرية ومشروع ميزانية التحول وإحالتها إلى مجلس التخطيط العام.
- إعداد مشروع وملاحظة التحول والمشروعات العامة وأحالتها إلى مجلس التخطيط العام.
- تنفيذ وإدارة المشروعات العامة الإستراتيجية.
- متابعة أعمال اللجان الشعبية العامة للقطاعات واللجان الشعبية للشعبيات واللجان الشعبية للفئات والمؤسسات والشركات العامة والأجهزة التي تتبعها والإشراف عليها لضمان سير عملها وفقاً للقرارات المؤتمر الشعبية الأساسية.
- الإشراف والمتابعة لمشروع النصر الصناعي العظيم واستثمارية.
- إصدار القرارات المتعلقة بالهيكل التنظيمية للجان الشعبية للقطاعات¹.

¹ - اللجنة الشعبية، موسوعة الحرة، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%:pdf>

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الداخل ومتابعة الاستثمارات الليبية في الخارج.
- وضع ضوابط المتعلقة بالإيفاد للعمل أو الدراسة أو التدريب أو العلاج أو للمهام في الخارج.
- اعتماد المناهج الدراسية.
- إصدار اللوائح المنظمة للتقاعد على تنفيذ الأعمال والخدمات بالنسبة للعقود التي تمول من الميزانية العامة.
- إصدار اللوائح التنفيذية للقوانين التي ينص فيها على اختصاصها بها.
- إنشاء وحلّ ودمج وتنظيم وإعادة تنظيم المؤسسات والهيئات والأجهزة والمصالح والشركات العامة والإدارات العامة.

• أمانة اللجنة الشعبية العامة:

تتكون اللجنة الشعبية العامة من أمانة تتكون من أمينها وأماناتها للمساعدين وأمناء اللجان الشعبية العامة للقطاعات والمفتشين العاملين الذين يصدر قرار بشأنهم من مؤتمر الشعب العام تكون مسؤولة عن متابعة أعمال أمناء اللجان الشعبية العامة للقطاعات والمفتشين العاملين وأمناء اللجان الشعبيات وأمناء اللجان الشعبية للهيئات والمؤسسات والمصالح والأجهزة والشركات العامة التي تتبع اللجنة الشعبية العامة¹.

• اختصاصات أمانة اللجنة الشعبية العامة:

- تنفيذ القوانين الصادرة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة في مؤتمر الشعب العام.
- الدعوة لاجتماعات اللجنة الشعبية العامة، واللجنة الشعبية العامة للشعبيات ومتابعة وتنفيذ قراراتها.
- إبرام المعاهدات، وعقد الاتفاقيات، وإتخاذ إجراءات عرضها على المؤتمر الشعب العام للمصادقة عليها.
- اعتماد محاضر اجتماعات اللجان المشتركة، ومتابعة مسائل التعاون الدولي.
- تسمية أمناء وأعضاء اللجان الشعبية للهيئات والمؤسسات والأجهزة والمصالح والشركات العامة، وكذلك أعضاء الجمعيات العمومية للشركات العامة بالتنسيق مع أمانة مؤتمر الشعب العام، وفقا للائحة التنفيذية لهذا القانون (قراراتها).

¹ - اللجنة الشعبية، موسوعة حرة، المرجع سابق ذكره.

- الإذن للجان الشعبية للشعبيات والهيئات والمؤسسات والشركات العامة بالتعاقد مع الشركات والجهات الأجنبية لتنفيذ المشروعات.
- الإبعاد للدراسة والتدريس والعمل و المهام في الخارج.
- التحقيق مع أمناء اللجان الشعبية، وتوقيع العقوبات عليهم وفقا للتشريعات النافذة والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
- الأعمال التي تكلف بها من مؤتمر الشعب العام وأمانته أو اللجنة الشعبية العامة¹.

فروع اللجان الشعبية في النظام الجماهيري:

أ - اللجنة الشعبية للقطاعات:

- هي لجان تخصصية تتولى الإدارة وتسيير قطاع معين وفق ما يحدّد مؤتمر الشعب العام، ويكمن دورها الأساسي في:
- التخطيط وكيفية التنفيذ في القرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية.
 - وتوجيه اللجان الشعبية التنفيذية التابعة لها.
 - التنسيق فيما بينها والإشراف علينا.

ب - اللجنة الشعبية العامة للشعبيات:

وتتكون حسب القانون رقم (01) لسنة 2001 تشمل:

- أمين اللجنة الشعبي العامة والأمناء المساعد.
 - أمناء اللجان الشعبية العامة للقطاعات.
 - أمناء واللجان الشعبية للقطاعات.
 - أمناء اللجان الشعبية بالشعبيات.
- فهي لجنة تنسيقية إشرافية، وليس لها علاقة بالشؤون التنفيذية فهي تقوم بالإشراف على الشعبيات وتقديم الحلول المناسبة وتذليل الصعوبات التي قد تواجهها.

وبهذه الهيكلية انتقلت الإدارة من مفهومها التقليدي إلى الإدارة الشعبية التي تعكس النظام

الجماهيري².

¹ - المرجع نفسه.

² - المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، المرجع سابق ذكره.

المؤسسة العسكرية: تنقسم إلى قسمين:

1- الجيش: يبلغ عدد قواته العاملة في الجيش الليبي حسب إحصائيات 2010 ما يقارب 76000 مجند، واحتياطي 40000 يمثلون أفراد الميليشيات وذلك كما يلي:

أ- القوات البحرية: تتكون من حوالي 8000 مجند، بما فيهم حرس الحوامل، وتحتوي القوات البحرية الليبية غواصتين، وفرقاطتين "الهاني و طاردات منها طارق بن زياد.

ب- القوات البرية: تتكون من 50.000 مجند منهم 25000 مجند تجنيداً إلزامياً وتتوزع هذه القوات في جميع التراب الليبي خاصة المناطق الحدودية وتتكون من 10 كتائب لدبابات، 10 كتائب مشاة ميكانيكي، 18 كتيبة مشاة، 06 كتائب مظليين و 22 كتيبة مدفعية، 04 لواءات صواريخ، و 07 كتائب دفاع جوي.

ج- القوات الجوية: تتكون من حوالي 18000 مجند ويبلغ عدد الطائرات الهجوم الأرضي ما يقارب 394 طائرة منها 09 أسراب من الطائرات المقاتلة و 07 أسراب من الطائرات الهجوم الأرضي، وسربان من طائرة الاستطلاع بالإضافة إلى الطائرات العمومية¹.

2- الكتائب الأمنية:

تعتبر الكتائب الأمنية لا صلة لها بالجيش الليبي لكنها تفوقه تجهيزاً وتدريباً ولا يوجد لهذه الكتائب قيادة موحدة بل يطلق على تسميات غالباً مرتبطة بأبناء القذافي مثلاً: كتيبة خميس وكتيبة المعتمصم، وكتيبة الجراح وتتمركز في المدن الكبرى، وأهم هذه الكتائب تتمركز في عاصمة طرابلس بالتحديد في:

- العزيرية مقر إقامة القذافي المحصن تحصيناً عالياً.
- كتيبة الفضيل بو عمر: هي الكتيبة التي كانت ترابط في بن غازي.
- أما في مدينة البيضاء شرقاً هناك كتيبة الجراح.
- كتيبة محمد المقرئ في غرب ليبيا التي ينسب لها قمع المظاهرات في مدن غرب ليبيا وعاصمة طرابلس.

3- المرتقة:

فهو الطرف الأخير في النالوت الأمني للنظام الليبي الذي يتشكل على شكل ميليشيات غير معلنة نظم في صفوفها أغلبيتهم أفارقة، التي تعرف بحركة اللجان الثورية العالمية¹.

¹- علاء الدين زردومي، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط النظام القذافي، المرجع سابق ذكره، ص 106.

المطلب الثاني: أسباب انهيار النظام الليبي.

في ظل الأحداث التي ظهرت مختلف الدول العربية من مصر إلى دولة تونس من الاحتجاجات وإثارة الشعب ضد الحكومة وأنظمتها الاستبدادية التي عانت منها الشعوب ولكن لم تسلم ليبيا من هذه الثورة ولكن سرعان ما أكدت كون الشعب الليبي الذي عان من نفس الظروف والأوضاع السيئة ولعدة عقود طويلة دامت أكثر من 40 عام بسبب دكتاتورية معمر القذافي، وخلفت هذه الثورات والاحتجاجات هناك أسباب جدّ مقنعة لإثارة هذه الثورة ولعل أننا سنتوصل إلى دراسة الأسباب والعوامل التي أدت إلى الاهتزازات الشعبية ضد النظام معمر القذافي في دولة ليبيا.

أ - الأسباب الاجتماعية:

- التهميش القبلي وعدم تحقيق السلم:

إن النظام الليبي في عهد القذافي كان يعتبر القبيلة جرماً، ورغم أنه كان في وقته يستعمل القبيلة لتكريس سلطة خاصة من خلال قبيلة القذافية، و نسج تحالفات مع قبائل أخرى لتدعمه من أجل الحفاظ على سلطته.

فهذه القبائل عانت لمدة عقود طويلة في عهد القذافي بتهميشها من كافة الحقوق، فالخطاب القومي العربي الذي حمّله القذافي لمدة سنين يحمل في طياته إقصاء تام لهذه الأقليات وحقوقها السياسية والثقافية والاجتماعية، وهذه الأقليات كانت لا تتجاوز 10% من سكان ليبيا.

لكن قوى القبيلة لعبت دوراً هاماً وحاسماً في ثورة 15 مارس 2011 ضد النظام من شرق ليبيا إلى غربها، إذ أن المعركة الحاسمة قادتها الوحدات القتالية الأمازيغية في جبل "نفوسة".

فكانت هذه الثورة فرصة حقيقية مواتية لهذه الأقليات خاصة الأمازيغية لكي تنتصر وتقضي على الظلم الذي لاحقها طيلة السنين الماضية، وأعلن سكان جبل نفوسة الدعم والاتحاد فيما بينهم وإلتحاقهم بالثورة منذ إنطلاقها وصولاً إلى طرابلس، ودخلهم إلى مقرّ إسكان القذافي مدينة العزيزية، أين يوجد "الحصن المنيع" للقذافي، فهذه الأقليات عازمة على استرجاع وانتزاع حقوقها².

ورغم أنها مهمشة من طرف نظام القذافي إلى المستوى الأدنى، أين نجد جزءاً من أفرادها قد حرمت من حقوقها إلى درجة حرمانها عن اكتساب الوثائق الرسمية، وذلك للاعتبارات سياسية

¹ - كئانب الأمن واللجان الثورية ليمين نيتن <http://www.yeman nation.net/news 5937.html>

² - التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي، حالة ليبيا مأخوذة من:

<http://www.univ-elwed.dz/rers/images/pdf>.

عنصرية، ولكن هذا لا يعني أن لا دور لها في تحديد مستقبل البلد، فهي تحتل مواطن إستراتيجية على الحدود الجنوبية والغربية للبلد كالطوارق وخاصة القبائل الزنجية في الجنوب مثل "التوبو" التي كانت مقصية على مستوى الحقوق المدنية وغيرها والذي لا يسمح لها الحق السياسي في الانتخابات، فهي مناطق معروفة بالثورات والانقلابات الأمنية¹.

وعلاوة على ذلك هناك عامل آخر ساهم في تصاعد الاحتجاجات ضد النظام وهو التغيير الديمغرافي وإزدياد شريحة الشباب العمرية وإفتاحهم على العالم الخارجي، فالشباب الليبي الذي يشكل حوالي 52% من مجموعة السكان (تحت سن 25 عاماً) لم يكن مستعداً أن يقبل التناقضات بين الشعارات والسياسات التي تربي عليها ونشأ في إطارها والتي تؤكد على قيم اشتراكية والعدالة الاجتماعية وملكية الشعب مقارنة بالموجود المنافض تماماً لهذا الوضع في ضل السياسات الافتتاح والخصخصة التي هددت قطاعات كبيرة من هؤلاء الشباب، وبـل هددت مصالح بعض أنصار النظام، الأمر الذي خلق شعوراً بعدم الرضى تجاه تلك السياسات و تعبيراً عن غضبهم بحيث أن ليبيا دولتهم في مقدمة "البلاد العربية" خاصة من ناحية الثورات النفطية أكثر إنتاجاً، ولكن رغم ذلك جنت عدة ثروات هامة لا تصل إلى الشعب بل تزداد فقراً وتدهوراً في الأوضاع كلها².

ب - الأسباب الاقتصادية:

الأسباب الاقتصادية ضمن الأسباب التي أدت إلى تأجيج الشعب ضد النظام القذافي وحكومته كون الدولة تتمتع بموارد وإمكانيات هامة، التي لا تتوافق مع الأوضاع الشعبية التي يعاني منها من سوء المعيشة والأوضاع المزرية المتردية وذلك لأسباب مختلفة والتي نحاول ذكر بعضها كما يلي:

- فما يميز دولة ليبيا على المستوى الاقتصادي هو كونها دولة بترولية غنية، حيث يشكل النفط من أكبر إنتاجاتها ما يزيد عن 90% من قيمة الصادرات و 80% من الإيرادات الحكومية، بينما عدد سكان ليبيا لا يتجاوز 6 ملايين نسمة، فإن الثورة البترولية مهمة إلى درجة تجعل ليبيا أغنى دولة إفريقية، ورغم هذه الإمكانيات إلا وأنّ المستوى المعيشي هو مستوى بدائي ودنيء والمتكشف لأغلبية الأسر والمجتمعات الليبية بالإضافة إلى ضعف البنيات التحتية مع رداءة الخدمات الاجتماعية.

¹ - التهميش القبلي، المرجع سبق ذكره.

² - د. محمد عاشور مصدي، قراءات في أسباب الصّراع المسلّح في ليبيا و مساراته المحتملة مأخوذ من:

<http://www.sis.gov.eg/newvr/S4/g.htm>.

- بالإضافة إلى ضعف الشديد للقطاع الخاص المحلي باستثناء القطاع غير المنظم¹ الذي يتعايش مع عدد كبير من الليبيين والعمالة المهاجرة، وغياب أية سياسة التوزيع الاقتصادي الذي يتميز بقلة ضعف الإنتاج والتصنيع رغم كل الإمكانيات الهائلة التي تتمتع والتي تتوفر عليها دولة ليبيا و التي تمكنها بتطوير القطاع الصناعي.

بحيث تصل نسبة البطالة في هذه الدولة 20.70 % في سنة 2009 و 19.5 % في سنة 2011 وتصل إلى ما يعادل 37.00 % وقد تصل إلى 44 % في القرى والأرياف مقابل عدد السكان الذي يقدر بـ 7.6 مليون نسمة في 2006م.

و أن التحولات الاشتراكية راكمت الكثير من المشاكل الاقتصادية التي أوصلت النشاط الاقتصادي إلى حالة الشلل، كان لها أكبر أثر على تدني مستوى المعيشة لدى شريحة واسعة من الليبيين ارتبطت بشكل مباشر في تحول غالبية السكان على الدولة من خلال ارتباط مصدر رزقهم بالمرتبات والمعاشات التي تصرف من الخزنة العامة أو عن طريق الشركات التابعة للقطاع العام، والتي أخفق معظمها في النجاح بالمعايير الاقتصادية المعروفة.

ورغم المحاولات من تغيير القطاع الاقتصادي ومحاولة تطويره إلا أن النشاط الاقتصادي لا يزال ضيق جدًا وضعيف، ولا تزال القيود على حركة رؤوس الأموال وحركة السلع، كما أن الأوضاع المعيشية لمعظم الليبيين لم تتحسن ولم تتغير.

بالإضافة إلى الحصار التي عانتها دولة ليبيا خلال التسعينات، مما جعلها أن تتأثر سلبياً و التي تنعكس مباشرة على أوضاع الليبيين.

بالإضافة إلى الميزان التجاري الذي يشير إلى انخفاضات هامة وتراجع مستمر بحيث تشير الإحصائيات في عام 2000 إلى ما يقدر 6462 مليون \$ ثم انخفض في عام 2001 بنسبة 30 % يعني ما يقابل 4518 مليون \$، ثم توالى الانخفاض في عام 2002 بنسبة 52 % إلى 2185 م \$².

وتكشف مؤشرات تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة عن دولة ليبيا أنها تراجع الإحتياجات من سنة 2000 إلى سنة 2002 ولكنها أحرزت المركز (52) في تقرير 2010، عبر احتفاظها عبر الثلاث سنوات الأخيرة، إنها أحرزت مكانة هامة على المستوى الإفريقي في البشرية.

¹- مركز كرينغي للشرق الأوسط، الشعب يريد إسقاط العقيد.

²- اللجنة الشعبية، موسوعة الحرة، <http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%pdf>

وأشاد تقرير صندوق النقد الدولي عام 2007 بالسلطات الليبية لانجازاتها من محاولة تطوير قطاع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية وتنويعه، مشيراً إلى النمو السريع في النشاط الغير النفطي بقدر 7.5% والنمو القوي في الإنتاج النفط يقدر 4.7% في عام 2006م وفي المقابل معدلات التضخم السنوي إلى حد كبير من مستويات متدنية في النصف الأول من هذا العام بسبب الزيادة في الأجور العامة ينتج ارتفاع الواردات لاسيما منها الغذائية.

ورغم كل هذه القدرات والثروات إلا وأن عائلة القذافي ودائره الضيقة من المقربين والأقارب أدّى إلى حرمان الجماهير العريضة الاستفادة من فوائد الثورة في بلادهم، بل استخدام تلك الثورة في شراء الأنصار والترويض أو قمع الثورة.

فرغم الثراء النسبي للشعب الليبي مقارنة بشعوب عربية أخرى (تقدر أرصدة النظام الليبي بما يزيد عن 200 مليار دولار من الفوائض المالية النفطية علاوة على خمسين (50) مليار \$ تدخل الخزينة الليبية سنوياً) ما يبين ويؤكد على أنه توجد حالات تفاوت في توزيع الثروة بطريقة غير عادلة.

فبدل من التوزيع والتقسيم العادل لمليارات الدولارات من الفوائد النفطية على الشعب الليبي الذي يعاني من الفقر والأوضاع المتدهورة¹.

بل إستأثرت واستحوذت عليها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وأتباعه، هو تجدير أرصدة الثورة والقوة في المجتمع الليبي علاوة على ما بدده القذافي وأولاده من ثروة المجتمع الليبي على عملية شراء الأسلحة وتكديس الثروات المالية في البنوك الغربية.

وإن الانفتاح على الغرب وتدقيق الاستثمارات والشركات الأجنبية منذ عام 2003 للمشاركة في مشروعات البنية التحتية ما هي إلا طموحات النظام التي قدرت تكلفتها بملايين الدولارات (150 بليون \$)، ولكن لم يغير من معادلة السلطة والثروة والفساد، بل زاد من تفاقم الوضع ما تزامن مع ذلك الانفتاح من حديث عن مشروعات لبيع الممتلكات للقطاع الخاص، حمل معه مخاوف كثيرة الطبقات العمالية والفئات الاجتماعية المتوسطة والدينا، بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وتفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام ملاحقة الغلاء بزيادة الرواتب والأجور، إلا أن ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حال دون تلك الزيادات والوعود بتوزيع عوائد البترول على الشعب في الحد من آثار السياسات الاقتصادية الرأسمالية السلبية على قطاعات عريضة من المجتمع، وكل هذه الأوضاع ساهمت بقوة

¹ - تقرير المؤتمر: نظرية تقوية في الثورات عام 2011م في شمال إفريقيا وتداعياتها.

تدفع الشعب الليبي من عمليات إحتجاجية تفاوتت قوّة وضعفا عبر الزمن وصولا إلى الصدام المفتوح مع النظام وأنصاره في فيفري 2011، وذلك بعدل شعورهم بعدم العدالة في توزيع الثروات وأن خيرات بلادهم يتم نهبها بطريقة غير عقلانية دون أن يحصلوا منها إلا على البقايا¹.

ج - الأسباب التاريخية والسياسية:

1/تاريخيا:

تاريخيا هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة اقتصاديا على حقبة الحكم "العقيد القذافي" يمكن القول أنه إن كانت الولايات الشرقية وخاصة بن غازي أكثر المدن الليبية التي ساندت حركة الانقلاب التي قادها القذافي في سنة 1969 وفي السنوات الأولى ضد حكم النظام الملكي السنوسي، فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية كان مصدر الاضطرابات والمحاولات الانقلابية ذاتها ضد نظام "معمر القذافي" من السبعينات في ق 20. كما أدى إلى موجة من هجرة الكفاءات²، من المهنيين إلى الخارج، حيث قدرها البعض في الثمانينات بحوالي ثلاثين ألف (30.000) مهاجر إتجه معظمهم إلى أوروبا وهو ما رسخ حالة القطيعة بين القذافي ونظامه وتلك المدن في ظل فجوة وعدم الثقة بين الطرفين محدثا حلقة مفرغة عناصرها: الإقصاء والقمع الذي يقود إلى الإحتجاجات والتمرد ضد النظام فيقود بدوره لمزيد من القمع والإقصاء³.

الأسباب السياسية لتأجيج الثورة على النظام القذافي:

لم تكن فقط الأسباب التاريخية والاقتصادية وحدها الدافع الأساسي للثورة والتمرد ضد النظام القذافي وإنما هناك عوامل أخرى تدخلت في ذلك، كالعوامل السياسية التي تعد الركيزة الأساسية لضمان إستقرار الجماهير في دولتهم عكس دولة ليبيا التي تعرف بالنظام الديكتاتوري التسلطي على الشعب منذ صعود الصعيد القذافي إلى سدة الحكم من سوء التسيير والاستحواذ خاصة فيما يتعلق النظام السياسي وبنيته التي أطلق الثورة الليبية التي تسمى بالربيع العربي، الذي أدى إلى كسر ثقافة الخوف من المواجهة التي أنتجت بخروج الشعب (الجماهيري) إلى الشوارع الليبية مناديا بإسقاط الحكم واستبداله ديمقراطي على العدل في كل المستويات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية.

¹ - المرجع سابق ذكره.

² - نورا أو علي، لأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، مأخوذة من:

<http://www.stratimes.com/f.aspx?t=33733818>.

³ - تقرير المؤتمر: النظرية النقدية لثورات العربية، 2011، المرجع ساب ذكره.

فعلى صعيد العوامل والأسباب التي تتعلق بالنظام السياسي وبنبؤيته التي ساهمت في تحريك الثورة على نظام القذافي، يمكن استخلاصها على النحو التالي:

1- انسداد سياسي هيكلي، إذ أن المؤتمرات واللجان الشعبية لم تعمق المشاركة المجتمعية في السياسية التي أتى بها القذافي من ممارسة الجماهير ممارسة الحقوق السياسية بطريقة مباشرة والتي كانت فقط حبر على ورق رغم محاولة إقناع الشعب إلا وإن ذلك لم يثبت واقعياً، فهذه الهياكل نفسها لها دوراً محدوداً في تحديد توجهات وسياسة الدولة، بحيث كل القرارات لا يهدف عليها إلا بعد موافقة القذافي الذي يحتكر السلطة¹.

بالإضافة إلى توريث السياسية والأمن، إذ أن الزعيم الليبي أطلق العنان لأبنائه في أن يحلوا محل مجلس قيادة الثورة عبر سيطرتهم على الملفات الرئيسية في البلد، وكأنه يقيم هيكل غير رسمي بموازاة المؤسسات الرسمية بما أضعفها، كسيف الإسلام الذي نظر له على أنه الوجه الإصلاحي، هيمن على ملف السياسة والإصلاح في مؤسسات الدولة بينما سيطر معتصم وخميس والمساعد على الملفات الاقتصادية والأمنية.

واستغل القذافي بروز إبن سيف الإسلام منذ عام 2003م في محاولة تحسين صورة النظام الليبي أمام الغرب، وتخفيف وطأة الضغوط الدولية، إذ اقترح سيف الإسلام إصلاحياً وانتخابات وفتح الحريات وإقامة مجتمع مدني إلا أن اقتراحاته ذهبت إدراج الرياح بعد (08) ثمانية سنوات وأن مثل هذه العوامل وفرة بيئة لقيام الثورة و الإطلاق شرارتها على النظام والتي كبدها هذه الجماهير لمدة سنوات عدة، هذا من جهة وجهة أخرى في عام 2011 تم اعتقال المحامي فتحي تربل في فيفري 2011 الذي كان يمثل عائلات السجناء الذين قتلوا في سجن أبو سليم عمدا في 1969 وهذا بإطلاق النار عليهم في سجن طرابلس، وهو ما دفع أهالي السجناء إلى الخروج في بن غازي يوم 15 فيفري 2011 بمطالبة إطلاق سراحه وكسر حاجز الخوف، والدعوة إلى يوم غضب في 17 فيفري عبر قنوات الأنترنت بحيث نزل العديد من المتظاهرين إلى الشوارع الليبية، ورغم تهديدات سيف الإسلام في مداخلته عبر التحدث في القنوات التلفزيونية في 20 فيفري، إلا وأن الجماهير لم يتراجع بل استمرت الاحتجاجات مما أدى إلى قمع أممي عنيف وسقوط قتلى².

¹ - خالد حنفي علي، القذافي والثورة الليبية خيارات السقوط و الصمود، مأخوذة من: <http://www.sis.eg/news/34/10.htm>.

² - المرجع نفسه.

بالإضافة إلى كل هذه المعضلات هناك أيضاً أسباب سياسة هامة، أولها الثورة القومية و ثانيها عدم وجود المساواة والعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى كرامة المواطنين والهوية الوطنية كون معمر القذافي ضد الإمبريالية الدولية قبل محاولة النظام التكيف مع متغيرات ما بعد الحرب الباردة، بالإضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أجبرتها وأدت بها إلى التخلي عن مشروعها النووي في تطوير أسلحة الدمار الشامل ذلك بسبب إخضاع ليبيا لدفع غرامات وتعويضات مالية باهظة لضحايا أزمة لوكربي والطائرة الفرنسية.

بالإضافة إلى ظهور طبقتين مهمتين في الدولة خاصة بعد قيام تأسيس لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، بحيث استغل الفرص من أجل استخدام طريقة غير عادلة بالخصومات الداخلية بين القبائل والهدف من ذلك إلقاء قبضة على السلطة، وبالتالي هاتين الطبقتين شاعت إنتشارا في الدولة بين طبقة المستفيدين من ثروات الدولة والمحتكرين على السلطة التي تدور حول القذافي وعائلته.

وقد جاء في تقرير الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية فيما يخص الممارسات القمعية للنظام الليبي، حيث جاء في تقرير: «ظلت حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات تخضع قيود مشددة ولم تظهر السلطات مقدارا يذكر مظاهر التسامح إزاء المعارضة»¹.

بالإضافة إلى تمركز جميع السلطات في يد القذافي وأفراد عائلته وعشيرته (القذافي) وثمة غياب كامل لأية مؤسسات حقيقية للدولة أو أحزاب و نقابات أو جمعيات المجتمع المدني وعلى الرغم من أن القذافي حاول بكل الوسائل إيهام الليبيين بأنهم يمارسون الديمقراطية المباشرة وأنهم يجدون شؤونهم بأنفسهم في إطار ما يسمى باللجان الشعبية، فإنّ الليبيين لم تظل عليهم تلك السخافة واعتبروها وسيلة استخدمها القذافي من أجل التهريب من المسؤولية والمحاسبة.

ومن ناحية الكتاب اعتمد خاصة على التي هي بقيادة أبناء القذافي وعلى عناصر المرتزقة، يبدو أنها استخدمت من دول جنوب الصحراء والتي تستعمل الرصاص الحي بشكل مكثف لمواجهة المتظاهرين ثم اللجوء إلى قتل الشعب، وهذا ما جعل في نفوس الشعب عزيمة قوية من أجل القضاء على هذا التعسف والاضطهاد وذلك عن طريق إسقاط القذافي وحاشيته هدف أساسي في أذهانهم².

¹- نورا وعلي، الأزمة الليبية وتداعيتها على الصعيد الدولي، المرجع سابق ذكره.

²- مركز كيرنغي للشرق الأوسط، الشعب يريد إيقاض القذافي، المرجع سابق ذكره.

12 مجرزة سجن أبو سالم:

بالإضافة إلى الأسباب التي أدت تأجيج الثورة في ليبيا ضد النظام القذافي و اتباعه هناك سبب آخر ضمن الأسباب الذي شعل نار الغضب أكثر من غيرها ألا وهي مجرزة أبو سالم التي وقعت في 29 يونيو 1996 م، التي إعتبرت أنها عملية قتل جماعية و التي تدخل ضمن أكبر انتهاكات ارتكبه النظام معمر القذافي في ليبيا حيث يصل عدد ضحاياها إلى ما يقارب 1269 معتقل، وتعدى هذه المجرزة إحدى أبرز القضايا التي ألعبت مشاعر الثورة الليبية التي أطلقت في عام 2011.

وتعمد معمر القذافي بأمر قتل العديد من السجناء إعداماً في سجن أبو سالم الواقع في طرابلس وأطلقوا النار عليهم بدعوى تمردهم في السجن، التي وصل عدد القتلى من طرف الجيش ما يقارب 1200 قتيلًا، البعض منهم دفن في ساحة السجن وحسب التحقيقات مع المتورطين في هذه المجرزة أكدوا أن الجثث بعضها نقل إلى مقابر جماعية وأخرى تم التنقيب عليها بعد عدة سنوات و تم طحنها وتكسير العظام ثم حرقها لكي لا تكتشف هذه المجرزة.

وأبرز المنتقمين في هذه المجرزة خيري خالد ولد الله السنوسي، خليفة حنيش، عمار لطيف، مصطفى الزائدي، موسى كوسا، وكبيرهم من المتورطين¹.

من بعدما وضعت هذه المجرزة، بدأ غضب الشعب في التصاعد ولمواجهة هذه الضغوطات، حاول معمر القذافي تهدئة الوضع وذلك عن طريق عرض على أهالي الضحايا منح تعويضات مالية التي تقدر بـ 120 ألف دينار ليبي، أي (98 ألف دولار) للأعزب، و130 ألف دينار ليبي (160 آلاف دولار) للمتزوج مقابل عدم مقاضاة أجهزة في الداخل والسكوت عن ما وقع في تلك المجرزة.

ورغم ذلك طلب أهالي الضحايا ومنظمات حقوق الإنسان طيلة سنوات الكشف عن مصير السجناء ومعمر القذافي لم يتجرأ على قول الحقيقة بل واصل التكتم عن الجريمة ونكران حدوثها ومنع أي حديث عنها حتى عام 2009 أبدا خبر بعض أهالي الضحايا بنبا موت أبنائهم.

مما دفع بالأهالي في 2009 و 2010 لضحايا والمفقودين في تحركاتهم وقضائهم الاحتجاجية لمطالبة بمعرفة جميع المعتقلين والكشف عن أسباب وفاتهم (قتلهم أو فتح تحقيقات على ذلك).

وتولى المحامي فتحي تربل قضية الدفاع عن الأهالي الضحايا واعتقاله من طرف السلطات الليبية في الثلاثاء 15 فيفري 2011 المواقف للموعد المحدد لمعيشة إنطلاق الاحتجاجات الليبية في

¹ - مجرزة أبو سليم، مأخوذة من: <http://ar.m.wikipedia.org/wiki/%>

17 فيفري 2011 والتي اندلعت الإطاحة بنظام معمر القذافي واعتقال المحامي فتحي بربل بمثابة زيادة اشتعال الشرارة إلى ألهبت الثورة.

وأكد المحامي فتحي تربل قاتلاً: «تمرد المعتقلين للمطالبة بشروط اعتقالهم يكون أفضل، وبمحاكمة عادلة، وبالحق في تلقي الزيارات»¹.

مضيفاً على ذلك قائلاً: «من هذا النظام القمعي الوحشي نفذ مجزرة في غضون ساعتين أو ثلاث ساعات وحاول طمس هذه الجريمة»².

فبالإضافة إلى ذلك تأكيد عمال الشريف وهو عضو في إحدى اللجان الحكومية قائلاً: «إن قوات المجلس الانتقالي حددت مكان المقابر الجماعية الذي يضم رفات 1270 قتيل».

كما أقر الدكتور سالم فرجاني: «أنّ هناك الكثير يتعين القيام به للوصول إلى الحقيقة الفعلية لهذه المجزرة»، كما أضاف «لنكن هادفين لم تكن مهنيين للتعامل مثل هذه المجازر البشرية، لذلك نطلب المساعدة من المجتمع الدولي ونحن بحاجة للمتخصصين لمساعدتنا للتعرف على الضحايا».

وكل هذه الأحداث تولى لتأكيد فساد النظام الليبي بسمعته السيئة في وجهة حضر الأغلبية الكبرى عن جماهير الليبيين³.

مراحل الانتفاضة الشعبية على النظام الليبي:

1- مرحلة انطلاق الانتفاضة الشعبية: انطلقت موجة الاحتجاجات في كل من تونس ومصر وصولاً إلى ليبيا حيث قامت مجموعة صغيرة من المتظاهرين في 15 فيفري 2011م للمطالبة بالعدالة بشأن ضحايا مجزرة أبو سليم في 1969م، وفي نفس اليوم خرجت كل من مدينة البيضاء ودرنا (سكان الجبال الخضراء) والزنتان (جبال نقوسة) الذين دعوا إلى زوال النظام القذافي، بحيث انتشرت الاضطرابات إلى المدن الأخرى في البلاد وطرابلس، فالأحداث التي وقعت في كل من تونس ومصر كانت حافزاً أساسياً في نفوس الجماهير الليبية من أجل كسر حواجز الخوف ضد النظام التسلطي

¹ - المرجع نفسه.

² - مجزرة أبو سالم، المرجع سابق ذكره.

³ - العربية ثورة المختار، ليبيا: كشف رفاة 1200 من ضحايا من من بحكم أوب سالم، مأخوذة من:

<http://archive.arabic.CNN.com/2011/libya.2011/09/25/libya.Mass-grave/>.

بمعاملة الوحشية، الذي مورس عليهم وسيطرته لعدة أعوام، والتي بدأت من مدينة بنغازي في 15 فيفري 2011¹.

تم تنظيم هذه التظاهرة في أولها (بدايتها) عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي شبكة الأنترنت في صفحات الفيسبوك إذ تم توجيه الدعوة الرئيسية منها، حيث أنشأ نشطاء ليبيا من معارضة الداخلية ومن المهجر صفحات بعنوان انتفاضات 17 فيفري 2011 لتجعله يوم غضب الشعب وعبر البيان المنشور بالصّحة عن ضرورة الخروج للشوارع للتعبير عن الفساد والفقر بشتى أنواعه الذي تعيشه الشعوب الليبية.

وبالتالي تعلم الشباب الليبي من خبرتي تونس ومصر، بالتوقع للتعامل القمعي من قبل النظام القذافي إذ يذكر في البيان أنه «حتى وإن تم تفريقنا، فعلياً أن نعيد الكرة كل يوم علينا أن نصرّ في البقاء في الشارع، علينا أن نحافظ على بلادنا، فلا تخرب ولا تدمّر عليها أن نحافظ على شعلة الثورة مستمر حتى النصر ولنا خبر المنال تونس ومصر، إنما علينا أن نجعل الأيام التي تلي 17 كلها 17 فيفري ومحددات البيات التي نصّ عليها البيان هو:

- إسقاط النظام القذافي.
 - إنشاء دولة الدستور والقانون.
 - محاسبة المجرمين الذين سفكوا دماء شعبنا.
- وهذا البيان تزامن بيان القوى السياسية ليبية في المهجر تطالب فيه القذافي بالتّحّي عن الحكم، وتؤكد حق الشعب الليبي في التعبير والتظاهر، ولكن من جعل الثورة الانتفاضات أن تخلف لكلا من مصر وتونس هو البعد القبلي الذي لعب الدور الهام في هذه الانتفاضات، بحيث المجتمع الليبي يقوم أساساً على المجتمع القبلي الذي يعلو فيه الإنتماء للقبيلة أكثر من الدولة»².

2- مرحلة المواجهة المسلحة:

في هذه المرحلة زادت الثورة الانتفاضات حدّة بين معارضي النظام ومناصريه مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا من الجماهير المتمردين على النظام وحين فقد القذافي ومناصريه السيطرة

¹ - ولغرام لاتشر، الثورة الليبية ويقظة مراكز السلطة الداخلية، لوران إيمون، نيكولاس تروفي، الكتاب السنوي EMed1، للبحر الأبيض المتوسط، المتوسطي 2012، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، شارع الملك حسين جانب البنك الإسكان الأردن، 2013 - 13145، ص 168.

² - زياد عاقل، الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهير الليبية، السياسة الدولية، م 46 (المجلة)، العدد 184، أبريل 2004، ص 72.

على الشعب المتمرد والمناذى لتحقيق العدالة وإلزامية استرجاع حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية واجهتهم بالقتل وهذا الأمر أثر بشكل حاسماً في تحويلة النصر إلى الثورة وذلك بفعل ردّ فعل النظام العنيف من طرف نظام القذافي للمناصرين المدنيين، وبالتالي كلما قتل المزيد من المناصرين من قِبل قوات الأمن، كلما إنظمّ القادة السياسيون والعسكريون وزعماء القبائل بسرعة أكبر لحماية أسرهم ومدنهم ومهما كانت المطالب المتظاهرين الأولية، فقد أصبحت ثانوية، وانشقت وحدات كاملة من الجيش¹.

ويكمن سبب هذا التطورات قوات الولاء المحلية والعائلية والقبلية، إضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة وبالتالي وجد البلد نفسه في حالة حرب أهلية متصاعدة صعبة السيطرة خلال أسبوعين من اندلاع الاحتجاجات الشعبية.

ولعلّ ردّ فعل الأمني لمعمر القذافي ونظامه لم يكن جديداً عل نموذج الثورة التي اندلعت في كل من مصر وتونس، بل كان ردّ فعل عسكري وذلك من خلال الكتائب الأمنية خاصة بعد فشل قوات الأمن في السيطرة على المتظاهرين ووقوع منطقة الشرقية تحت سيطرة الثوار، مع خطابات تعددي للثوار شديدة اللهجة، حاول به تهديد العالم لأسره، وأبرز فيه تداعيات انهيار نظامه السلبي على الشعب الليبي أولاً، وعلى دول الجوار ثانياً، ثم يعود سلبياً على المجتمع الدولي ككل، ولم يغير القذافي من لهجته مخاطباً شعبه في القنوات التلفزيونية التهديد والقمع ضدهم، ولم يبدي أية ذرة من محاولة تفهمهم لمطالب الشعب بل لم يعترف بهم كمواطنين لهم الحق في التغيير بل وجه لهم الاتهامات والوعيد كونه تقطن لحضور الوضع ف كلا الحالتين بالرفض أو تقديم تنازلات فكل الحالتين سيجد نفسه معزولاً من نظام حكم ليبيا، كونه خلال كفل فترة حكم لم يهتم إلا بالمصالح الذاتية ورغباته على حساب مصالح الشعبية الليبية العامة².

أمّا من ناحية أخرى ومع ظهور المجلس الوطني الانتقالي وتشكيلية في مارس شكلت القيادة النخبوية تحالفاً مع المنشقين من النظام، والمعارضين له وضعية نفسها على رأس الانتفاضة الغير منظمة في بداية الأمر ولكن بعد ذلك توحدت القيادة السياسية والقوات قادة الثورة في الميدان ونظمتها بحيث يجمعها هدف واحد هو الإطاحة بنظام معمر القذافي، وفي داخل المجلس الوطني الانتقالي، ومكتبة التنفيذي وممثليه الدبلوماسيين في الخارج جراء انقسام جلي بين كبار المسؤولين في النظام

¹- ولترام لانتشر، الثورة الليبية ويقظة مراكز السلطة المحلية، المرجع سابق ذكره، ص 168.

²- زيادة عقل، الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهير الليبية، المرجع سابق ذكره، ص 72.

السابق، وأعضاء المعارضة القدامى المعسكرين لم يكن متجانساً بأي شكل من الأشكال، فالمعسكر السابق يشمل مساعدي القذافي وكبار الضباط العسكريين المغربيين من القذافي الذين شهدوا المنفى أو السجن، والتكنوقراطي والمصلحين الذين شغلوا مناصب عليا مثل (كرئيس المجلس الوطني الانتقالي عبد الجليل، ورئيس المكتب التنفيذي محمود جبريل، والتنظيم إليهم أيضا أعضاء آخرون سابقون من المعارضة في المنفى والذين لهم خلفيات غير بارزة مثل وزير النفط والمالية: علي ترهوني وكذلك العديد من الأساتذة الجامعات والمحامين¹.

وبالتالي بعد تصاعد الثورة بين المعارضين والمساندين للنظام وتحول من الاحتجاجات السلمية إلى دموية وعلى عدة جبهات ما بين الشرق والغرب كمنصة الستار عن أسباب أخرى كانت تحت الرماد دفعت الليبيين لاختيار هذا المسار على أن تعيش كافة المآسي من الفساد وانعدام العدالة وازدياد حالة التخلف الذي تعيش فيه رغم ثرائها وإمكانيتها النفطية وغياب المعارضة الحقيقية، وانسداد القنوات التواصل، فضلاً عن القمع الأمني عبر اللجان الثورية الذي امتدت أذرعه إلى الخارج للتلاحق كل من يختلفون مع النظام الحر الذي دفع إلى وصف النظام الليبي بأنه نظام قمعي بامتياز داخلها وإرهابي خارجياً.²

- ردود الأفعال الدولية:

كانت الردود الدولية في بداية الأزمة أكثر تردداً إلى حد كبير، خوفاً من زيادة التأزم في الوضع أي تأزم علاقاتها مع النظام الليبي خاصة من دول الجوار خاصة العربية عامة إن استطاع بعد ذلك السيطرة على الوضع، ولكن بعد ارتفاع القتلى وتأزم الوضع الداخلي.

أ - الدول العربية:

كان لها ردود أفعال كثيرة في هذه الأزمة التي أودت الكثير من الأرواح والتي تتصاعد في كل مرحلة منذ بدايتها:

- دولة قطر: هي أول عربي على ما يجري في ليبيا، حيث قال مصدر مسؤول في الخارجية

في 21 فيفري أن قطر تتابع الأحداث ما يرى في دولة ليبيا خصوصاً حول ما يتعلق باستخدام السلطات الليبية والأسلحة في مواجهة المدنيين، وعبرت عن حزنها وقلقها والأسى على العديد من الضحايا فإنها تعبر عن إدانتها واستيائها لاستخدام هذه القوة من طرف النظام ضد شعبه، وطالبت

¹ - ولترام لاشر، المرجع سابق ذكره، ص ص 168 - 167.

² - قراءات في أسباب الصراع المسلم في ليبيا، المرجع سابق ذكره.

السلطات بالوقف عن ذلك والعمل على حقن الدماء بحيث قال رئيس مجلس قطر وزير خارجيتها الشيخ حمد بن جاسم 23 فيفري، إن بلاده لا يريد عزل ليبيا لأنها دولة شقيقة ولكنها ترفض رفضاً تاماً استخدام القوة ضد المتظاهرين داعية إلى ضرورة رفض العنف "بأسرع وقت ممكن"¹ كرّر أمير دولة قطر الشيخ "حسن بن خليفة" دعى "معمر القذافي" بأن يساهم بأسرع وقت ممكن في إيجاد حلّ للوضع المتدهور في ليبيا و منع المزيد من سفك الدماء في مؤتمر صحفي مع نظيره الإسباني خوسيه ثاباثيرو وعقد بالدوحة في 28 فيفري 2011 ، وكذلك دعى الرئيس الوزراء الخارجية الفطري "حمد ب جاسم" معمر القذافي أن يتخذ على ما وصفه بالقرار الشجاع ليجنب ليبيا الكثير من صدار الدماء والأموال وعلى أنه لم بقت الألوان لاتخاذ ضد هذا القرار .

- **فلسطين:** حسب فلسطين قالت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في 22 فيفري، أنها ندين ونستكر بشدة قيام النظام الليبي لمواجهة أبنائه الذين خرجوا في مسيرات سلمية واستهدافهم وقصفهم بالطائرات الحربية والمدافع وتنفيذ مجازر جماعية بشعة ضدهم.

- **أما الجزائر:** فبدونها أعلنت السلطات الدولية الجزائرية حالة تأهب قصوى تحسباً لأي طارئ في ظل الأعراف التي تشهدها ليبيا.

- **أما الاردن:** الدولة الأردنية عبر حكومتها يوم 02 فيفري 2004 رفض استهداف المدنيين في ليبيا ونددت استعمالها للطائرات الحربية والمدفعية التقليدية ضد شعبها، وأكدت أن أراقة الدماء الشعب الليبي الشقيق يجب أن يتوقف فوراً، فكما أصدرت فيه الأوراق المالية الاردنية التي طلبت من جميع دول الأعضاء استناداً إلى المادة 25 من القرار الأممي من أجل تنفيذ فقرات القرار التي اتخذتها تجاه معمر القذافي تنفيذاً فعلياً بتجميد أرصدة القذافي وعائلته.

- **أما موريطانيا:** قالت الحكومة الموريطانية في 23 فيفري 2011 أنها تتابع بقلق وانشغال كبيرين ما تستفيد ليبيا الضيقة من أيام من أعمال القتل و اراقة الدماء وطالبت "بوضع حدّ فوري الاستخدام المفرط للقوى"².

- **مصر:** أكد وزير الخارجية للحكومة المصرية المؤقتة أحمد أبو الغيط يوم الأحد في 27 فيفري 2011 أنّ الحكومة المصرية لا تدعم أي خيار يؤدي إلى التدخل في الشؤون الداخلية الليبية

¹ - ردود الفعل الدولية تجاه الأزمة الليبية، مأخوذة من: <http://ar.wikipedia.org/wiki>

² - ردود الفعل الدولية تجاه الأزمة الليبية، المرجع سابق ذكره.

عسكريا، لكنّه في نفس الوقت حتى السّطات الليبية على وقف العنف هناك، كما حثّها على مساعدة مصر على إجلاء المصريين العاملين في ليبيا.

ب/جانب الدول الغربية: هناك عدّة آراء وقرارات حول الأزمة في دولة ليبيا، من بين هذه الدول

نجد:

- **أمريكا الشمالية والجنوبية:** حسب الولايات المتحدة الأمريكية أكّد الرئيس "باراك أوباما" في 18 فيفري عن قلقه العميق من الأحداث الجارية في ليبيا، ندّدت الوزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" في 22 فيفري 2011 بحملة القمع العنيفة ضدّ المحتجين ودعت إلى وقف إراقة الدّماء في ليبيا وحست الحكومة الليبية على إنهاؤها على القهر، بحيث في أوّل تصريح علاني إتجاه الأحداث من قبل باراك أوباما في 23 فيفري 2011 المعاناة وسفك الدّماء التي تسبب فيها السلطات الليبية لمواطنيها بأنها عمل مشين وخارج عن الأعراف الدولية مؤكّداً أنه يدرس مع مستشاريه لشؤون الأمن القومي عدّة خيارات للتعامل مع الأزمة الليبية وقال في 26 فيفري وفي اتصال مع المستشارة الألمانية انجلا ميركل أنّ على الزعيم الليبي "معمر القذافي" أن يتّحى عن منصب بحيث عندما لا ينفي عند الزعيم إلّا استخدام القوة مع شعبه والصنف الشامل بمعنى أنه فقد الشرعية في الحكم، وفي خطاب للوزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف التابع لهيئة الأمم المتحدة، أنّ جميع الخيارات مطروحة للتعامل مع الوضع أودعت معمر القذافي للرحيل فوراً¹.

- **أما دولة فرنسا:** فبدورها أدانت هذه الأحداث ضد الشعب الليبي (المدنيين)، حيث أدان الرئيس نيكولا ساركوزي في 2011 فيفري الاستخدام الغير المعقول ضدّ المتظاهرين في ليبيا وطالب "بالوقف الفوري" داعيا إلى كل السياسي يلبي طلبات الشعب الليبي إلى الديمقراطية وتحقيق الحرية، ثم صرح ساركوزي في 25 فيفري قائلاً: «السيد القذافي يجب أن يرحل» وأضاف «فيما يتعلق بالتدخل عسكري ستنتظر فرنسا في أية مبادرة من هذا النوع بحذر وتحفظ بالغين».

- **المملكة المتحدة:** أعلنت الحكومة البريطانية في 18 فيفري 2011 أنها قرّرت إلغاء أكثر من 50 رخصة لتصدير الأسلحة مملكة البحرين وليبيا في ضوء التعامل العنيف مع الاحتجاجات التي أسرفت عن مقتل العديد من الأشخاص، فيما وصف وزير الخارجية "وليامز" في 19 فيفري 2011 قمع المتظاهرين الليبيين أنه: "مريع وغير مقبول"، كما دعت السلطات الليبية إلى وقف استخدام القوة و كذا وقف الجيش في مواجهة المتظاهرين" وطالب لمعمر القذافي «باحترام حقوق الإنسان الأساسية».

¹- ردود الأفعال الدول تجاه الأزمة الليبية، المرجع سابق ذكره.

- أما دول إيطاليا: بدورها لها اتجاه غامض في هذه الأزمة، بحيث قال رئيس الوزراء الإيطالي "سلفيو برلسكوني" في 19 فيفري 2011 بحيث أنه لم يدعم معمر القذافي ولم يندد به، ولكن بعد تعرضه للانتقادات ندد في 21 فيفري 2011 استعمال القوات المسلحة تجاه المدنيين ووصفه بأنه غير مقبول.

- أما ألمانيا: صرح وزير الدولة الألماني للشؤون الأوروبية "فيرترهوير" أنه «يتعين على الاتحاد الأوروبي ألا يسمح لنفسه بأن يتم ابتزازه على ضوء تهديد ليبيا بعدم التعاون مع أوروبا في وقف الهجرة غير الشرعية إلى الاتحاد الأوروبي إن لم تتوقف أوروبا عن الدفاع عن المحتجين». انتقدت أنجيلا ميركل الخطاب الثاني للرئيس القذافي في 22 فيفري واعتبرته أنه "مرعب جداً"¹ وهددت ليبيا بأنها ستفرض عليها عقوبات إن لم يتوقف القذافي عن ممارسة العنف ضد شعبه، كما أكدت على ضرورة تنحيه من منصبه.

- أما دولة روسيا: دعت روسيا كافة الأطراف الليبية لتتخلى عن العنف وإيجاد حل سلمي عبر الحوار الوطني لوضع حد للعنف الدامي ولكن على عكس الدول الأوروبية والدول الأخرى لم تصدد النظام القذافي بأي شكل من الأشكال.

ولكن في 2011/03/01 أنظمت روسيا إلى الأصوات الداعية لضرورة تنحي معمر القذافي من منصبه.

- أما تركيا: في 21 فيفري 2011 عبر الرئيس الشرقي عبد الله كل عن القلق بشأن الانتفاضة الشعبية في ليبيا داعياً الحكام لتلبية طلب شعبهم، ولكن في 22 فيفري حذر رئيس وزراء تركيا "رحب طيب أردغان" السلطات الليبية من استخدام العنف لقمع المتظاهرين والاحتجاجات المناوئة للنظام ودعى أيضاً إلى ضمان أمن الرعايا الأجانب المقيمين في ليبيا، ودعى معمر القذافي إلى التدخل عن تأجيج الدم وأنه من غير المعقول لحكومة تلجأ للعنف ضد شعبها وتتجاهل مطالبهم وتضلّ، متذلة للشعور تجاه تطلعاتهم أن تبقى في السلطة².

¹- ردود الأفعال الدول تجاه الأزمة الليبية، المرجع سابق ذكره.

²- نفس المرجع.

استنتاجات الفصل الأول:

فبعد دراستنا للمكونات التاريخية، الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية لدولة ليبيا وصلنا إلى نتيجة أن الدولة الليبية هي دولة ثرية خاصة من ناحية إنتاج الموارد الطبيعية منها النفطية الهامة، التي قد تمكنها من التقدم، وضمان أفضل فرص العيش لشعبها، ولكن نظراً لطبيعة النظام السياسي الليبي، وحكامها على رأسهم القذافي أدى إلى انتشار الفساد بشتى أنواعه وسوء تسيير أمور الدولة، وطغيان المصالح الذاتية على المصالح العامة مع سيادة النظام الديكتاتوري التسلطي وأصبحت الدولة في وضع متردي، مما أدى بالشعب الليبي للاستعمال غضبه وثوراته ضد النظام المتسلط الذي أدى إلى انهياره وإسقاطه ومحاولته استبداله بنظام عادل يعمل على صوت حقوقه السياسية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق نظام ديمقراطي.

الفصل الثاني

تدخل حلف شمال الاطلسي

في دولة ليبيا

المبحث الأول : مفهوم التدخل.

يعتبر التدخل من اقدم الظواهر التي شهدتها العلاقات الدولية منذ ظهورها، فكانت لهذه الظاهرة اشكال و تسميات متعددة حسب تغيرات العلاقات الدولية التي يشهدها العالم، و لكن المفهوم الاكثر استخداما له في العديد من الحالات هو التدخل الانساني الذي لحماية الاشخاص من اسوء الظروف، فهذا المفهوم ليس جديدا في منظور العلاقات الدولية المعاصرة وانما مصطلح متداول خلال القرن (19) التاسع عشر، فالمبادئ المعروفة في العلاقات الدولية والتي يقوم عليها هذا التدخل الدولي لاعتبارات انانية الا هو التدخل العسكري من اجل حماية حقوق الإنسان ضد الاضطهادات الخطيرة التي يبدها القانون الدولي الانساني. فالدولة الأوروبية خاصة اعتمدت على هذا المبدأ عدة مرات للتدخل في شؤون الدولة العثمانية تحت ذريعة حماية الأقليات المسيحية التي كانت تعيش في ظلها. ولكن مع مواكبة الإحداث في مستوى العلاقات الدولية تطورت وتزايد استعمالها في العصر الحالي تحت رعاية هيئة الأمم المتحدة وبالتالي تعددت مفاهيم وتعريفه منذ مراحل ظهوره في المجتمع الدولي.

المطلب الاول : مفهوم التدخل وتطوره.

ان التحولات التي شهدتها النظام الدولي بعد انهيار النظام الاشتراكي أدت الى انتشار الصراعات الداخلية في الكثير من الدول مما أدى إلى ظهور شكل جديد من إشكال التدخل الذي يتم تحت مسوغات الدفاع عن حقوق الإنسان، وحماية الأقليات وتقديم المساعدات الإنسانية لاسيما وان الولايات المتحدة الامريكية تدعي انها دائما تعمل على نشر القيم الليبرالية و حمايتها ممثلة بحقوق الإنسان والنموذج الديمقراطي خاصة بعد الحرب الباردة، لذلك ازدادت تسميات منها التدخل الانساني¹ ومحاربة الإرهاب، او الدفاع عن النفس، والهجوم الاستباقي، كمدخل لتغيير القواعد القانونية الدولية التي اقرها نظام الثنائية القطبية من خلال ايجاد سوابق تمهيد لتغير تلك القواعد القانونية بما يتماشى مع القدرات والمصالح الوطنية للدولة الرأسمالية ومنها يعني قبول التدخل لاسيما في الاطار الانساني وبالتالي يمكن تحديد المعاني لهذا المفهوم رغم انها واسعة النطاق الا انه يمكن تحديده على انه مجموعة القواعد القانونية الدولية التي تكفل احترام حقوق الإنسان وكذلك تحديد المشكلات

¹ - ا.م.د . عادل حمزة، اشكالية التدخل الانساني في العلاقات الدولية، مجلة العلوم القانونية و السياسة، عدد 118، كلية القانون والعلوم السياسية / جامعة ديالى . بغداد ص 122.

الإنسانية الناشئة بصورة مباشرة عن النزاعات المسلحة سواء كانت دولية أو غير دولية والتي تعيد حق أطراف النزاع في استخدام طرق واساليب الحرب التي تناسبهم¹.

ونظرا لتعدد العبارات لهذا التدخل الدولي نجد عدة مفاهيم حسب الفقه الدولي فهناك من يعتبره هو الذي لا يمكن إن يتم إلا من خلال العمل العسكري واستخدام القوة المسلحة وذلك في إطار المفهوم الضيق للتدخل الإنساني. وهناك من يراه على أنه هو الذي يمكن أن يتم عن طريق استخدام القوة العسكرية ويمكن أن يتم أيضا بوسائل أخرى مثل الضغوط السياسية والاقتصادية والديبلوماسية وغيرها في إطار مفهومها الواسع للتدخل الإنساني، ولذلك سنحاول معرفة النظريتين كل على حدى :

1- المفهوم الضيق للتدخل الإنساني :

هنالك بعض من الفقهاء الذين يرون ويحصر مفهوم التدخل الدولي الإنساني في ذلك التدخل الذي يقتصر على استخدام القوة العسكرية فاستخدام القوة هو الأساس الذي يستند إليه هذا النوع و قد اطلق باكستير Baxter وصف التدخل الدولي الإنساني على كل استخدام قوة من جانب إحدى الدول ضد دولة لحماية رعايا هذه الأخيرة (الدولة) وفعل التدخل لحماية رعايا الدولة التي تقوم بتنفيذه عن طريق ترحيلهم من الدولة التي يتعرضون فيها للإخطار الموت والعنف، ويرى كل من " بايرا لينشيفر وبراونلي " "Bayerlin Scheffer et Brownline" حيث أكدوا أن الهدف من التدخل يكمن في حماية الرعايا و حرياتهم متى كانت دولتهم عاجزة عن حمايتهم او ليست رغبة في ذلك².

وحسب المفهوم الضيق يرتبط هذا التدخل بالقوة المسلحة وحتى " ليليش Lillich " يؤمن بهذه النظرية بحيث وظف التدخل لحماية رعايا الدولة أخرى متى كانوا في أوضاع معرضين فيها للخطر وكما اكد أيضا " ماريو باتاني Mario Battani " بمبدأ الضرورة أي أن يكون التدخل نتيجة لانتهاكات خطيرة لا غير و ضرورة التدخل بمستوى هذه الخطورة.

2/ المفهوم الواسع للتدخل الإنساني :

فحسب هذا الاتجاه المفهوم الواسع لا يربط بين التدخل الذي يتم لأغراض إنسانية و بين استخدام القوة المسلحة فهذا النوع من التدخل يمكن أن يتم بوسائل أخرى غير اللجوء الى هذه القوة كاستخدام وسائل الضغط السياسي و الاقتصادي و الدبلوماسي الخ. و يعد "ماريو باتاني Mario Battani"

¹ - ا.م.د عادل حمزة : المرجع نفسه ص123.

² - خالد حساني : بعض الاشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الانساني . كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة بجاية . الجزائر
ص 43 مأخوذة من : <http://www.cous.org.lb/home/down.php?articleID=5070>

من اكبر المدافعين على المفهوم الواسع للتدخل الإنساني حيث يراه هو ذلك الذي يتحقق من خلال تدخل دولة او منظمة حكومية في الشؤون الداخلية، ويرى ان التدخلات التي تتم من منظمات غير قانونية شركات او مؤسسات او اشخاص عاديين لا ترقى الى كونها تدخلا دوليا، وإنما تعد مخالفات يتصدى لها قانون الدولة.

ويمكن ان يشمل هذا التدخل :

- حماية الرعايا
- حماية الاقليات
- انتهاء الاعتداءات الداخلية

التصدي للماسي الانسانية نتيجة الكوارث الطبيعية.¹

هناك ايضا فقهاء اخرين يحاولون اعطاء مفهوم لعملية التدخل (INTERVENTION) كالمفكر شارل الفرنسي الذي يرى بان : "التدخل هو عبارة عن قيام دولة بتصرف بمقتضاه تتدخل الدولة في الشؤون الداخلية او الخارجية لدولة اخرى بغرض اجبارها على تنفيذ او عدم تنفيذ عمل ما. بحيث الدولة المتدخلة تتصرف في هذه الحالة كسلطة و تحاول فرض ارادتها بممارسة الضغط بمختلف الاشكال كالضغط السياسي و الاقتصادي والنفسي والعسكري".²

وهناك ايضا الفقيه "فالت Vattal" يرى التدخل الأجنبي على انه اية قوة اجنبية لها حق مساندة شعب مضطهد اذ طلب منها مساعدتها" وتبعا للإحداث الدولية صرح "فرنسوا ميتران François Mitterand" في خطابه 1992 قال فيه " فرنسا هي أول دولة بادرت بهذا التدخل الجديد الذي يبقى غير عادي في تاريخ العالم لانه يقترح حق التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ما . حيثما يكون جزء من شعبها ضحية اضطهاد. و كما صرح ايضا " رولاند دوماس Roland Dumas" وزير الخارجية الفرنسي بان فرنسا ترى الانسانية سمو على حق الدولة وانه يسعى دائما لالهابه. وعليه يجب ادراج واجب المساعدة الانسانية الذي يصرح بموجب يعد يوم جزء من الضمير العالمي الحديث والتسريح الدولي في شكل الحق في التدخل الانساني".

¹- خالد حساني المصدر نفسه ص 44.

²- مفهوم التدخل الدولي مأخوذة من <http://ar.m.wikipedia.org.wiki>

المطلب الثاني : مبدأ شرعية التدخل للمحافظة على الأمن والسلم الاجتماعي.

يعتبر مجلس الأمن الدولي الجهاز الرئيسي المكلف بحفظ السلم والأمن الدوليين وفق ما تنص عليه المادة 24 فقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة بالنظر لنص المادة 2 فقرة 7 منه فإن عبارة "... على أن هذا المبدأ (عدم التدخل) لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع التغيير على دولة عضو في المنظمة إمكانية الإدماج بقاعدة عدم التدخل إذا كان العمل يدخل في إطار " تدبير القمع الوارد في الفصل السابع " التي يعززها مجلس الأمن الدولي في إطار اختصاصه في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

ومن ثم فمجلس الأمن له إمكانية اللجوء للسلطة القمعية الواردة في المادة 39 من الميثاق التي بموجبها يقرر وفق السلطة التقديرية الممنوحة له قانونا. إذا ما وقعت عملا من أعمال العدوان فهذه العملية تؤدي إلى تطبيق أحكام الأمن الجماعي لان نص المادة 41 تجبر المجلس اتخاذ تدابير غير ردعية والتي لا تستدعي استخدام القوة فوق الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية إما وقف جزئي أو كلي وكذلك قطع العلاقات الدبلوماسية.

ففي هذه الحالة إذا لم تفي هذه الدولة بالغرض (لم تقبله) يمكن لمجلس الأمن اللجوء الى المادة 42 من ميثاق الأمم المتحدة التي تسمح باتخاذ التدابير الردعية ذات الطابع العسكري.

فبناء على ما تقدم فان نظام الأمن الجماعي مفاده الاستعمال الشرعي للقوة بهدف حماية مصالح المجموعة الدولية و نمودجا على ذلك التدخل نجد تطبيقات للتدخل الإنساني تحت اسم التدخل لإحلال الديمقراطية¹.

وهذا يطابق تدخل مجلس الأمن الدولي بمقتضى القرار رقم 1973 (2011) يعتبر بمثابة رد فعل دولي على ثورة ليبيا في 17 فيفري 2011 الذي اقتضى فرض عقوبات مختلفة على الحكومة الديكتاتورية الليبية (نظام القذافي) كالحظر الجوي وكذا تنظيم هجمات كلية من اجل منعه من التحقيق كما أدان مجلس الأمن الدولي الاضطهادات التعسفية بشتى أنواع التعذيب والقتل العشوائي على شعبه والهجمات على سكان المدينة والإعدام الخطي كلها تنصب في مجرى جرائم ضد الإنسانية مما دفع بمجلس الأمن بإعطاء شرعية تدخل أنساني عسكري لتحقيق الأمن والسلم التي تدخل في إطار الفصل

¹- الجوزي عز الدين، حماية حقوق الإنسان عن طريق التدخل الإنساني استرجاع للقانون الدولي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص القانون، رسالة منشورة، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 ص 56-57.

(07) السابع من ميثاق الأمم المتحدة كبعد جديد من أجل حماية حقوق الإنسان بحرصه على حماية المدنيين عن طريق تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني التي كانت ضحايا عن وحشية العنف¹.

• الحلف العسكري : Pacte militaire

معاهدات عسكرية دولية تبرم بين دولتين أو أكثر لخلق منظمات التنسيق التعاون و التقاضي في المجال الدفاعي و الهجوم معا في حالة الاعتداء فتكون الاهداف المعلنة دفاعية في الغالب اذ ان الاحلاف الهجومية تتخذ طابع السرية.

تشمل الإحلاف إنشاء هيئات عسكرية وأخرى مدنية مهمتها تنظيم التعاون في المجال العسكري و في الميادين الأخرى المتصلة بذلك واعداد الخطط العسكرية لمواجهة الأخطار المتوقعة وتقديم المقترحات لتنظيم قوات الدولة المتحالفة وزيادة كفاءات القوات الحالفة من حيث التسليح والتنظيم والتدريب . اذ تصبح في عداد الدول المعادية وامكانياتها الحربية وخططها المحتملة .

- ظاهرة الاحلاف العسكرية قديمة في التاريخ و هي انواع :

منها ما هو ثنائي (بين دولتين) و منها ما هو جماعي (عدة دول) وما هو مؤقت (ما يحدد فترة زمنية معينة) و منها ما هو دائم و يقصد منه الدوام والاستمرار ولا يحد له مدة زمنية معينة. كما ان هناك احلاف متكافئة اي معاهدات بين اطراف تتقارب من حيث القوة السياسية والعسكرية. وهناك إحلاف غير متكافئة حيث تتباعد المسافة بين الاطراف المتعاهدة من حيث القوة و الامكانيات التي تؤثر على الوزن العسكري للدولة.

وأخيرا هنالك إحلاف دفاعية لحماية استقلال الدول المتحالفة من العدوان الخارجي و هناك احلاف استعمارية تبرم بين الدول الامبريالية ودول ضعيفة لصالح سيطرة الدول الإمبريالية على الدول الضعيفة كما كان الحال بالنسبة للأحلاف التي حاولت الدول الغربية فرضها على المنطقة العربية منتصف الخمسينات كحلف بغداد واشهر الاحلاف العسكرية في الوقت الراهن " الحلف الاطلسي" وحلف " وارسو"².

¹ - الجوزي عز الدين ، مرجع سابق، ص61.

² - الموسوعة السياسية G1 عبد الوهاب الكيالي - دار الفاس للنشر و التوزيع. عمان ص.ب. qiov. الطبعة الرابعة 2000. ص ٥٧٦ (576) .

المطلب الثالث : منظمة حلف شمال الأطلسي وأهم أعضائها.

التحالف كقاعدة تنظيمية لا بد ان تستند الى معاهدة دولية بالمعنى الدقيق للتعبير ولا بد ان تكون له هيئات تسهر على حسن تنفيذ بنود هذه المعاهدة. فيشمل الحلف دلالة على الالتزام التعاقدى سواء كانت من النوع السياسي ام العسكري المتبادل بين عدة دول . و ذلك بتوقيع الاتفاقية او المعاهدة بين هؤلاء الاعضاء و التحالف هي ضرورة التوازن القوي حيث تعمل على نظم الدول المتعددة . و تتعدد الاحلاف في المجتمع الدولي و تختلف من حيث مبادئها و منها :

1- حلف معاهدة شمال الاطلسي .NATO. North Atlantic treaty organization

ان الحلف الاطلسي كان موجودا فعلا قبل عقد الحلف رسميا فالتحالف يرجع حسب رأيهم الى الرابط بين كلا من الولايات المتحدة الامريكية انجلترا ودولة فرنسا ذلك قبل الحرب العالمية الاولى الممتدة جذوره الى التراث المشترك بين اوروبا وامريكا. فلما اشتدت بين المعسكرين الشرقي والغربي وزيادة النفوذ السوفياتي ما كان على هذه الدول الا التحالف لتوحيد القوات. فرنسا انجلترا هولندا ولوكسمبورغ وان مصالحها تقتضي تحالفا عسكريا وقد تم ذلك في ميثاق بروكسل في 1948/03/17 ولكن هذه الدول تقطعت بانها لا تستطيع تشكيل تحالف لوحدها مما استدعى توسيع اعضائها ونطاق اعمالها اكثر واكثر. وصولا إلى المفاوضات والتشاور بين هؤلاء الأعضاء أي بين الحكومة الامريكية و حكومات الدول الاخرى (الاعضاء) بعد إبرام معاهدة حلف شمال الاطلسي التي تم توقيعها في 04 افريل 1949¹.

التي وافق عليها مجلس الشيوخ الأمريكي بأغلبية 82 صوتا ضد 03 أصوات والتي تم إجراء التصديق عليها من قبل الدول المؤسسة لإحدى عشر بندا وبندا، مما جعل هذه المعاهدة سارية المفعول بدا من 24 اوت 1949.

وكما كان التعامل الأساسي لهذا الحلف هو الاستراتيجية العسكرية.

2- اهم اجهزة الحلف الاطلسي نجد :

مجلس الحلف هو السلطة العليا فيه ويمثل الدولة و فيه عادة وزراء خارجيتها ومالياتها وينعقد المجلس 02 و 03 مرات سنويا. يرأس المجلس السكرتير Secrétaire العام للحلف وحاليا هو "جوزيف لونز" الهولندي بحيث يقوم بمساعدة المجلس للقيام بمهامه ومن أهم اللجان الأساسية نجد:

¹- محمد عزيز شكري، الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت (07) 1978، ص 34.

- لجنة الشؤون السياسية الخارجية
 - لجنة التخطيط الدفاعي
 - لجنة شؤون الدفاع النووي
 - لجنة التخطيط الاقتصادي
 - لجنة التخميص الدفاعي
 - لجنة البنيان التنظيمي
 - لجنة التخطيط لطوارئ المدينة
 - لجنة الإعلام والدعاية
 - لجنة الموازنة المدنية والعسكرية
 - لجنة التنسيق الجوي، ... الخ.
 - اللجنة العسكرية وهي السلطة العليا في الشؤون الحربية وتنظيم رأساء أركان الحرب
- الدول المتحالفة وتجتمع هذه اللجنة مرتين 02 في العام ¹.
- القادات العسكرية هي التي تتبع الحلف وهي القيادة الاطلسي مقرها " نور فلك" بولاية فرجينيا الأمريكية وقيادة المنطقة القتال الانجليزي ومبادرة القوات المتحالفة في أوروبا مقرها حاليا هي مدينة "إيفيرت" غرب بروكسل في بلجيكا ويراسها ضابط امريكي وتتبعها 03 قيادات فرعية وهي :
- 0 قيادة المنظمة الشمالية و مقرها كولساس في النرويج و على راسها ضابط بريطاني
- 0 قيادة المنطقة الوسطى مفرض "برولسنوم" في هولندا وعلى راسها ضابط الماني.
- 0 قيادة المنطقة الجنوبية مقرها مدينة " نابولي" في ايطاليا ².

3- الدول الاعضاء لمنظمة حلف شمال الاطلسي

يتكون حلف الناتو من عدة التي تشكل هذه المنظمة منذ عام 1949 وهم كالتالي :

الولايات المتحدة الأمريكية 1949 + لوكسمبورغ 1949 التي هي من بين الدول الاولى المؤسسة لهذا الحلف، بريطانيا 1949، هولندا 1949، النرويج 1949، البرتغال 1949. بلجيكا

¹- محمد عزيز شكري، المرجع نفسه، ص 36-37.

²- محمد عزيز شكري، المرجع نفسه، ص 37.

1949. كندا 1949. بالإضافة الى فرنسا والدنمارك 1949، وإيطاليا وأيسلندا في نفس العام 1949، وبعد ذلك انضمت دول أخرى لهذا الحلف كالיוنان وتركيا في سنة 1952 المانيا 1955، جمهورية التشيك التي انضمت سنة 1999، بولندا 1999، ثم اسبانيا 1982 ثم بلغاريا 2004، استونيا 2004، لاتفيا (لاتفيا) 2004، رومانيا سلوفاكيا وسلوفينيا في نفس السنة 2004، وتوسع أكثر ليزداد عدده بإضافة اليابان التي انضمت في السنوات الأخيرة 2009، كرواتيا في نفس السنة 2009، ليصل عدد أعضائه المنظمة في الوقت الحالي 28 عضوا.¹

¹ - اعضاء حلف شمال الاطلسي (الدول الاعضاء) مأخوذة من: [@01.55heur](http://www.nato.int/nato-welcom/index-ar.htm1#membres)

المبحث الثاني: حلف شمال الأطلسي وأهم إستراتيجيته في ظل الأزمة الليبية

المطلب الاول : دوافع تدخل حلف شمال الأطلسي وإستراتيجيته

بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية السلمية في بداية 15 فيفري 2011 والتي من خلالها خرج الشعب الليبي ليعلم للعالم عن نهاية صمته الطويل وتحمل الحكم الاستبدادي لعدة سنوات والذي دام أكثر من 40 عاما وبالتالي لم يجد الشعب فرصة ولا طريقة أخرى سوى تنظيم الاحتجاجات التي تحولت الى ثورة ضد النظام القذافي، التي أسفرت عن مقتل العديد من الضحايا المدنيين من قبل القوات المسلحة للنظام، فكلما ارتفع عدد الضحايا أدت إلى ارتفاع درجة غضب الشعب مما جعلت قضيته مهمة ليس فقط على الصعيد الداخلي وإنما على الصعيد الخارجي أيضا سواء إقليميا أو دوليا.

حيث تم في بداية الأزمة مراقبة الوضع عن بعد من قبل المجتمع الدولي، ولكن بعد زيادة الوضع سوءا بين مطالبين تحقيق الديمقراطية القائمة على اسس حقوق عادلة وبين مناصري النظام الديكتاتوري لمعمر القذافي، أدى إلى الانفلات عن السيطرة على الأزمة، وبالتالي حاولت دول حلف شمال الأطلسي بدورها التدخل في ليبيا لتسوية وتصلح الوضع المتدهور ماديا ومعنويا، و لذلك نركز في هذه الدراسة على دوافع تدخل دول حلف الناتو في دولة ليبيا، وأهم استراتيجيات التدخل.

أ- دوافع تدخل دول حلف شمال الأطلسي في ليبيا :

عرف تدخل دول حلف شمال الأطلسي في ليبيا عدة اسباب مختلفة و التي تعتبر محرك اساسي لها خلال هذه الأزمة و ابرز هذه الأسباب تاريخية سياسية واقتصادية نذكر منها :

1- الأسباب التاريخية السياسية لتدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا :

تعد الأسباب التاريخية من أهم الدوافع الأساسية لتدخل دول حلف شمال الأطلسي في دولة ليبيا بحيث ان الأحداث التاريخية خلقت عداوات وتوترات بين ليبيا والدول الغربية خاصة منها أزمة لوكاربي 1988 وبالتالي :

1- 1. قضية لوكاربي :

تعتبر قصة لوكاربي التي حدثت في 21-12-1988 لانفجار طائرة البوينغ التابعة لشركة بان امريكان 747 أثناء تحليقها فوق قرية لوكاربي الواقعة في مدينة دمفريز وغالواي الاسكتلندية غرب انجلترا، وتسببت هذه الحادثة بتوتر العلاقات الليبية مع الدول الغربية و عداوات تاريخية وكانت نتيجة هذه الحادثة مقتل كل ركاب الطائرة الذي يصل عددهم إلى 259 شخص بالإضافة إلى 11 شخصا من سكان القرية التي وقعت فيها، ولكن في بداية هذه الحادثة بدأت تلقى اتهامات على مختلف أعداء

الولايات المتحدة الأمريكية، اثناء التحقيقات فألقت هذه الأخيرة مسؤولية ارتكاب هذه الجريمة أولا على منظمة فلسطينية وبعدها على دولة ايران¹.

واخيرا توصلت التحقيقات والاستنتاجات الى دولة ليبيا واتهمتا هاتان الدولتان ليبيا في هذه القضية وبالتالي اصدرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قرارا بالقبض على عاملين ليبيين هما "عبد الباسط علي محمد المقرحي" و "الامين خليفة فحيمة" من طرف قاضي اسكتلندا بتهمة القتل والتامر على انتهاك القسم الثاني فقرة 01 و 05 من قانون الملاحة الجوي البريطاني لعام 1982. فاصدرت الولايات المتحدة الأمريكية هيئة المحلفين Grand jury اوامر اتهام المتورطين. وفي يوم 14 نوفمبر ارسلت صورة من امر الاتهام الاسكتلندي الى الحكومة الليبية مع ارفاق قائمة مفصلة للحقائق والادلة المدعى بها ومن ضمنها تورط المخابرات الليبية في ارتكاب الجريمة بالاضافة الى طلب تنازل ليبيا عن المتهمين من اجل محاكمتهم في اسكتلندا لكن كمقابل لرد فعل المحكمة الليبية نفت فيه تورط بالجريمة وتم اعلان مشترك انجلو امريكي يطالب ليبيا بتسليم المتهمين في الجريمة ويحملهما المسؤولية عن موضفيها رسمية اللذان يعملان في شركة الخطوط الجوية الليبية ب"مفار لوقا" بمالطا.

وبدور فرنسا اصدرت الحكومة الفرنسية في 20 12 1991 بالتنسيق مع كل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اعلانا اشارت فيه الى ان التحقيق المقدم لتحطم الطائرة DC 10 التابعة لشركة الطيران (U T A) فوق صحراء نيجيريا والتي وصلت ضحاياها الى 170 شخصا².

خلال رحلتها رقم 772 اثبت تورط عدد من الموظفين الليبيين نتيجة لذلك طالبت الحكومة الليبية ان تقدم كل الادلة المادية وتسهيل الوصول الى الوثائق والاجابة الى طلب التسليم الذي صدر في المحكمة التي تقوم بعملية التحقيق ولم تتقدم الدولة الفرنسية بطلب تسليم الموظفين الليبيين بل حاكمتهم غيابا وكذلك طالبت هذه الدول الثلاث بريطانيا الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بان تتخلى دولة ليبيا عن كل اشكال العنف ونتيجة لذلك تم تدخل مجلس الأمن سواء الإخضاع لليبيا للحل السلمي والاعتراف بتورطها في هذه الحادثة او اخضاعها للعقوبات كون أن مجلس الأمن الذي يتخصص باتخاذ القرار من خلال إصدار العديد من القرارات بحجة توافر الواقعة الارهابية وبحجة مكافحة أبعاد قانونية على

¹ قضية لوكاربي : ويكيبيديا الموسوعة الحرة، P.F، مؤخوذة من : <http://ar.m.wikipedia.org.wiki>.

² -سيد احمد بوحمد سالم . قضية لوكاربي . الاحداث و التصورات. مأخوذة من :

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pags/CD.BFD16-7932-425D-6C68622C4565> .

الميثاق حيث ادخل مجلس الامن قضية الارهاب بحجة المكافحة ابعادا قانونية على ميثاق الامم المتحدة حيث مجلس الامن الارهاب ضمن مفهوم السلم والامن الدولي واصبح هذه الافعال المنشئة للاختصاص الوظيفي¹

ولهذه الصلاحية التي يملكها مجلس الامن الدولي تم اصدار قرارات بغرض فرض عقوبات على ليبيا وتتمثل في :

2.1- قرار مجلس الامن لازمة لوكاربي :

بعد ان قامت الدول الغربية الثلاث باحالة القضية على انظار المجلس قام هذا الاخير في تاريخ 21-01-1992 باصدار قرار رقم 731 حيث عبر عن انزعاجه من جميع اشكال الارهاب الدولي واستنكاره واستيائه لعدم استجابة الحكومة الليبية بصورة فعالة لتحديد المسؤولية عن الاعمال الارهابية وحثها على الاستجابة لهذه المطالب مشيرا الى التحقيقات التي تؤكد وتشير الى تورط موظفين تابعين للحكومة الليبية في الحادثة. فمجلس الامن الدولي في هذا القرار اعتمد على تحقيقات اجرتها الدول الغربية المعنية بالازمة مباشرة. كما انه اقحم نفسه في مسالة قانونية كان من الاجدر ان يحيل اطرافها على محكمة العدل الدولية. ومنع الدول الثلاث فرنسا بريطانيا والولايات المتحدة من عدم التصويت على القرار الذي اصدره حيال هذه الازمة كونها اطراف رئيسية مشتركة فيها. ففي هذا القرار 731 نص على دولة ليبيا ابداء التعاون مع الاطراف الاخرى لتحديد المسؤولية عن الحادث اكثر مما طلبت منها بتسليم مواطنيها المتورطين.

ولكن ليبيا بدورها استمرت في التاكيد على عدم صلتها بالحادثين وتقديم العديد من المقترحات والمبادرات بشأن التعاون مع الاطراف المعنية².

ففي يوم 03-03-1992 قام بالسفر الأمين العام للأمم المتحدة إلى دولة ليبيا بحيث اشار في تقريره المقدم لمجلس الأمن الدولي أن دولة ليبيا لم تبدي أية مبادرة وإثارة التعاون في هذه الازمة . بل طلبت ليبيا بنفس اليوم والسنة من محكمة العدل الدولية مستندة إلى المادة 14 من اتفاقية مونتريال لعام 1971 كأساس تحديد الاختصاص القضائي . ومن يحق له محاكمة المتهمين الليبيين ولكن رفضت محكمة العدل الدولية هذا الطلب على اعتبار قرار مجلس الأمن يسمو فوق التزامات الدولة

¹ - وليد المحامين ويسر الخلايلة، موقف مجلس الامن من الارهاب في ضوء القرارات (731.748.1368.1373) مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية . المجلد 26.

² - ادريس لكريني، ادارة مجلس الامن للالتزامات العربية في التسعينات، ازمة لوكاربي نموذجا، مأخوذة من:

<http://www.m.ahewor.org/s.asp?aid=68022or=o>.

وفقا لاتفاقية مونتريال فهو ما عرض محكمة العدل الدولية للانتقادات من طرف الاوساط القانونية الدولية¹.

3.1- قرار مجلس الامن رقم 748 اتجاه ازمة لوكاربي :

بعد رفض الحكومة الليبية للاعتراف بتورط المتهمين الليبيين في حادثة سقوط الطائرة (ازمة لوكاربي) و رفض قرار مجلس الامن الدولي رقم 731 وبداية تصاعد الازمة من الدول الثلاث دفع مجلس امن الدولي لإصدار قرار اخر رقم 748 في 13-03-1992 حيث اكد فيه على قراره السابق وعبر فيه عن قلقه من ان الحكومة الليبية لن تستجيب استجابة كاملة وفعالة للمطالب الواردة في القرار السابق وهو ما اعتبره مجلس الامن بمثابة تهديد للأمن والسلم الدوليين. كما حث الحكومة الليبية على الالتزام بوقف جميع اشكال اعمال الارهاب ووقف تقديم جميع المساعدات الى الجماعات الارهابية عبر اجراءات ملموسة. كما قرر في 15-14-1992 باتخاذ قرارات وتدابير صارمة في حق ليبيا الى حين امتثالها على الالتزام بوقف جميع اشكال الارهاب ودعمها والاستجابة لطلباته (مجلس الامن). ويمكن اجمال هذه العقوبات بالخطر الجوي اي عدم السماح بالدخول او الخروج من دولة ليبيا . بالإضافة الى عقوبات عسكرية في عملية استيراد الأسلحة دبلوماسية خاصة مع مراقبة و تضيق تحركات المواطنين الليبيين المتورطين في أنشطة ارهابية في الخارج.²

4.1- قرار مجلس الامن رقم 883 :

ففي 1993/11/08 تمكنت الدول الغربية الثلاث من تعزيز العقوبات المفروضة على ليبيا عبر اصدار القرار 883 من مجلس الامن تصاعدت فيها من رفع التهديدات الدول الثلاث في مواجهة ليبيا . و كان اهم هذه التهديدات تجميد جميع اموال ليبيا في الخارج. وقد جاء القرار ليتترجم هذه التهديدات ميدانيا وفقا لرغبة الدول الغربية الثلاث.

فبعدها اقر المجلس هذا القرار فعدم استجابة ليبيا لقراره بيدا تنفيذ هذا القرار ابتداء من 01 - 1993 وقد تمحورت هذه العقوبات حول تجميد الأموال والموارد الليبية الأخرى في الخارج ومنع تزويدها باي نوع من المعدات واغلاق مكاتب خطوطها الجوية في الخارج وحظر تزويدها باي مساعدة او خدمات في مجال الطيران الجوي. هذا بالإضافة إلى التأكيد على ضرورة تقليص عدد

¹ - سيد احمد ولد احمد سالم، قضية لوكاربي الاحداث والتطورات، مرجع سابق.

² - ادريس لكروني، ادارة مجلس الامن، الازمات العربية في التسعينات، ازمة لوكاربي ليبيا نموذجا، مرجع سابق.

موظفي البعثات الدبلوماسية والمراكز القنصلية الليبية في الخارج تقلصا كبيرا. الى ان تمتثل الجماهيرية لقرارات مجلس الامن الصادرة في هذا الشأن.

فمجلس الامن قد استمر على منواله التهديدي للضرورة بغرض فرض مزيد من العقوبات على ليبيا متجاهلا كل مبادئها وجهودها في سبيل احتواء الازمة.

رغم ذلك لم يتم رفع هذه العقوبات على ليبيا حتى يتم تسليم المتهمين لبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية.¹

5.1- ردود الافعال الدولية الليبية و العربية من قرار مجلس الامن 748:

بعد صدور هذا القرار من مجلس الامن الدولي على ليبيا جراء ازمة سقوط الطائرة اعلنت دولة ليبيا مباشرة انها ستتعاون تعاوننا صادقا وجادا من اجل تنفيذ قرار مجلس الامن وجددت استعمالها للتعاون الكامل لاجراء تحقيقات كاملة حول الحادثتين كما ادانت الارهاب بشتى اشكاله. واعلنت ايضا بانها لن تسمح باي شكل من الاشكال باستخدام مواطنيها للقيام بأية اعمال ارهابية.

فتحركت دولة ليبيا على مستوى جامعة الدول العربية التي كانت لاتزال تعاني من تداعيات الازمة الخليجية الثانية مما جعل جامعة الدول العربية ان تتعامل بكل حذر ومرونة مع هذه المعضلة باقل قدر من التوتر وتجنب الصدام بحيث كان رد فعلها الوقوف مع دولة ليبيا كونها دولة عربية من جهة عضويتها من جهة اخرى الشرعية الدولية التي مثلها قرار مجلس الامن كون جامعة الدول العربية بدورها نددت كل اشكال الارهاب وادانة اعماله.²

1- العلاقات الروسية الليبية :

تعتبر العلاقات الروسية الليبية الوطنية مصدر ازعاج وتوتر لدول حلف شمال اطلسي. سواء كان ذلك في مرحلة الحرب الباردة وحتى بعد ذلك. وهذا نتيجة للمصالح المتصادمة في المنظمة سواء كانت اقتصادية او عسكرية او سياسية. بحيث كلما تم توضيب العلاقة بين الدولتين وصداقة كلما أصبحت مصالح دول حلف شمال الأطلسي خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا وبريطانيا بالإضافة الى ألمانيا أكثر تهديدا وهذا ما جعلها دافعا أساسيا لتدخل في دولة ليبيا واستغلال فرصة الاحتجاجات الأهلية ضد نظام القذافي.

¹ - ادريس لكريني، مرجع سبق ذكره.

² ادريس لكريني، مرجع سبق ذكره.

فالعلاقات الروسية (السوفياتية) الليبية هي علاقة ثنائية قديمة بحيث اقيمت العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وطرابلس في 1955/09/04 وتطورت بعد وصول معمر القذافي الى الحكم في 1969 . كما قامت دولة ليبيا بدورها بعد نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي بالاعلان عن اعترافها الرسمي بدولة روسيا مع تبادل الزيارات المتعددة ومن اهمها قيام " فلاديمير بوتين" رئيس روسيا الاتحادية بزيارة الى ليبيا من 2008-04-17/06 في صدد هذه الزيارة تم التوقيع على معاهدات التعاون والصداقة خاصة ما يتعلق بمذكرة تفاهم الخاصة بتطوير التعاون في مختلف المجالات الاقتصادية . واتفاقية العلاقات التجارية الاقتصادية والمالية.¹

وفي 31 اكتوبر 2008 قام معمر القذافي بزيارة روسيا الاتحادية وادت المحادثات بين البلدين من اجل استخدام الطاقة الذرية لاغراض سلمية. كما تم الاتفاق على انشاء مصرف مشترك بين الدولتين . وباعتبار تقارب علاقة الدولتين وجب بدا تشكيل قاعدة الاتفاقيات القانونية الحديثة كتوقيع اتفاقية تعاون تجاري اقتصادي تقني والعلمي واتفاقية تشكيل اللجنة الحكومية الثنائية الخاصة بهم في 1995.

كما تم التوقيع على اتفاقية التعاون في مجال صناعة النفط والغاز والطاقة الكهربائية في 08-10-1998 اما اتفاقية استخدام الطاقة الذرية لاغراض سلمية ففي عام 2008. بحيث بلغ التعاون الاقتصادي و التجاري بين الدولتين من 1970 الى 1980 حوالي مليار دولار واكثر خصوصا في اطار بناء مراكز البحوث الذرية في الجماهيرية الليبية "تاجورة" و خطان لنقل الطاقة الكهربائية بطول 190 و 467 كلم. بالاضافة الى خطط انابيب الغاز بطول 570كلم. وتم حفر حواي 134 بئر لاستخراج النفط. بالاضافة الى الاهتمام باجراء دراسات ارضية وجيو نباتية وايكولوجية في مساحة تقدر بـ 3.5 مليون هكتار. واعدت خطط تطوير صناعة الغاز وشبكات الضغط العالي مع مصراته التي تقدر بـ 1.67 مليون طن سنويا. وضمن هذه الاتفاقيات اضيفت اتفاقية اخرى في مجال الوقود وصناعة الطاقة.²

تعتبر الدولة الليبية بالنسبة لروسيا الزبون الاكثر اهمية خاصة في مجال عملية استيراد الاسلحة. فقد وقعت شركة شوربدلأسلحة الحكومية الروسية عقود بقيمة مليوني دولار واشتملت عقود على دبابات وطائرات مقاتلة وتدريبية . والعلاقات الروسية ليست مقتصرة على الأسلحة وانما ترغب

¹ العلاقات الروسية الليبية، مأخوذة من : <http://wikipedia.org/wiki/>

² - نفس المرجع.

روسيا في الحصول على حصة من قطاع النفط والغاز. ففي 2007 حصلت شركة غازبروم الروسية والتي تعتبر اكبر مستخرج للغاز الطبيعي في العالم على ترخيص لاستخراج النفط في الصحراء الليبية من المجموعة الحكومية الايطالية التي تقدر ب 1.6 مليون برميل يوميا.¹

2- العلاقات الامريكية الليبية المتصادمة

يمكن القول ان التوجهات السياسية لمعمر القذافي توجه منصدم مع السياسات الامريكية خاصة بعد ان اصبحت دولة ليبيا متهمة بدعم الارهاب الدولي فاتخذت الولايات المتحدة الامريكية نهجا من اجل تقليل الارتباط بالقذافي الذي وصل الى استخدام شعارات معادية للغرب لاسيما منها الولايات المتحدة الامريكية. و التهجم على سياستها الخارجية. و علاوة على ذلك عرف معمر القذافي بمهاجمته مصالح الولايات المتحدة و في وجودها خاصة بعد حدوث الهجوم على السفارة الامريكية بطرابلس واحراقها في ديسمبر 1979 مما ادى بالولايات المتحدة بقطع علاقاتها الدبلوماسية من جانب واحد في 1981 وبالتالي فرض عقوبات مختلفة على ليبيا. وزادت ثورة الغضب لدى الولايات المتحدة على معمر القذافي وحكومته، خاصة عندما بلغت قوة الجراة لاستهداف المصالح والارواح الامريكية مباشرة بعد ملهى لايبيل في عاصمة برلين. وهكذا اصبحت العلاقات الليبية الامريكية في مرحلة الخلاف ثم العداء و القطعية والتي كانت بلغت عند اعتبار الولايات المتحدة الامريكية معمر القذافي هو العدو الاساسي. ولتزداد توترا وصداما هذه العلاقة في 1991 بتدبير حادثة طائرة لوكربي 1988 و لكن رغم رفع هذه العقوبات في 2003 وعمل الولايات المتحدة على تجديد علاقتها مع ليبيا لكنها دعمت عملية ترشيح الانظمة الديموقراطية وتحقيقه في الوطن العربي ماصدد بشكل مباشر النظام القذافي الديكتاتوري . وما كان تصحيح هذه العلاقة سوى من اجل الحصول على مصالحها الاقتصادية ومواجهة منافستها في المنطقة.²

3- الذهب الاسود الليبي :

يعد النفط الليبي في القطاع الاقتصادي للدول الامبريالية اكثر مصدر لاطماع وجذب الدول العربية لاسيما منها ليبيا التي تصل عائداتها النفطية أكثر من 90%. وتعتبر الشركات المتعددات الجنسية خاصة منها الأمريكية والفرنسية والبريطانية هم من يتحكمون بالفعل في ملايين الافدنية والحقول النفطية الليبية. بحيث ظلت شركات من الدول تضخ النفط والغاز الليبي وتصدره مقابل ارباح

¹ - فلاح الياس، التدخل الخارجي في ليبيا و صراع المصالح، مأخوذة من <http://m.dw.com/ar/>.

² - يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة و ليبيا، تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي.

طائلة. ضف الى ذلك دول اخرى امبريالية مثل الصين وشركاتها النفطية وباقي الدول الاسيوية الأخرى التي تعد من اكبر منظماتها. ومنذ تسعينات القرن الماضي وحتى تاريخه ظل معمر القذافي يستقبل و يرحب تلك الشركات الاجنبية في الوقت الذي تسعى هي خاصة لاستغلال تلك الثروة بكل الوسائل. مما سمح لهذه الشركات الكبرى النفطية ان تقام على الأراضي الليبية خاصة في اكثر المناطق انتاجا للنفط في العالم. ومن اهم هذه الشركات نذكر "بريتيش بتروليوم" بعقد مدته 07 سنوات بامتيازين واكثر من مليار دولار من الاستثمارات المخططة لذلك لاستغلال مساحات جغرافية ضخمة¹ فهذه المساحات احداها تعادل مساحة الكويت والاخرى مساحة بلجيكا. بالاضافة الى ذلك فقد وقعت خمس كوربوريشنلت يابانية كبرى من بينها ميتسوبيشي ونيون بتروليوم. وشركة "اني" الايطالية وبريتش غاز وشركة اكسون موبيل العملاقة الأمريكية التي وقعت في أكتوبر 2010 عقود جديدة للتنقيب والاستغلال. علاوة على ذلك هناك امتيازات أخرى تختص المصالح النفطية فقد وقع لصالح الشركات النفطية الأمريكية خاصة "اوكسيد و نتالبروتوليوم" هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تشمل الشركات المتعددة الجنسيات الأخرى لصالح فرنسا التي تعمل في دولة ليبيا منها " روبالداتش" و" رونال" الفرنسية بالإضافة إلى الشركة الصينية "ابويل CNBC .

وما كان سعي وزير الخارجية الامريكي "ديك تشيني" لرفع العقوبات التي فرضت على دولة ليبيا نتيجة ازمة لوكربي خاصة منها العقوبات الاقتصادية التي فرضتها إدارة الرئيس "ريجان" عام 1986 بحيث قال " ان ثمة فائدة ضخمة من إتاحة الفرصة للبرنيسات الأمريكية للعمل على جميع انحاء العالم رسميا مما ادى الى الاستجابة ورفع العقوبات على الدولة الليبية أثناء إدارة بوش 2003 وما كان من وراء ذلك دافع سياسي وهو استغلال كل الفرص للاستحواذ على النفط الليبي الهائل على مدى عقود طويلة و التحكم في اكبر منابع الغاز و النفط التي تصل هذه الدولة بحاجة ماسة له في ظل التطورات²الصناعية لدول الشمال فالاحتجاجات التي صدرت في دولة ليبيا ما كانت الا ذريعة الدولة حلف الناتو من اجل التدخل وتوسيع وأضاء تلك الإطماع.

¹- جيس بيتراس، الثورة العربية و الثورة المضادة الأمريكية الضغط. فاطمة نصر، ط1، رقم 12، ضيعة سقورة الجديدة، القاهرة 2012، ص 71.

²-جيس بيتراس، المرجع السابق، ص 72.

التوجهات الاستراتيجية لدول حلف الناتو و التدخل في الأزمة الليبية:

ففي بداية تشكيل حلف الناتو كانت نظرة الدول الأعضاء أقل أهمية في إستراتيجيتها من دول الجنوب وكانت تضع القارة الأوروبية في المذهب والدرجة الأولى خاصة في ظل تنامي التهديدات السوفياتية لدى أوروبا الغربية، والشرقية، فأنشئ هذا الحلف بذريعة حماية دول أوروبا الغربية من التوسع السوفياتي، ولكن لم تبقى هذه النظرة تجاه دول الشمال الإفريقي ودول الشرق الأوسطية على حالها بلا تغير وتغطت الأهمية القصوى في المنطقة وما مدى مصالحها خاصة بعد ظهور سياسة الاحتواء بحيث دافعت كل من فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على مصالحها في المنظمة بالمواربة والتحدي للمد الشيوعي السوفياتي.

ولكن بعد مرحلة سقوط النظام الشيوعي السوفياتي ظهر ما يسمى بالدول النشطة في المنطقة لا وبـل حافظ أكثر على استمرارية وجوده وتنامي دوره الذي أصبح أكثر فعالية و نشاط في المناطق العربية، خاصة بعد ظهور الثورات العربية خاصة في مصر، تونس وليبيا وكذلك مواجهة التهديدات الأمنية كالهجرة وأمن الطاقة، فالتحولات الإستراتيجية بعد الحرب الباردة فلم تتوقف فقط على الدفاع على أراضي الدول الأعضاء وإنما أصبحت إستراتيجية الدفاع عن مصالح هذه الدول التي كانت حسب استراتيجية الخروج من المنطقة (Area strategy out of) لعام 1999م التي تمنع الشرعية لدول حلف الناتو القيام بعمل ضد أي خطر يهدد المصالح في أي مكان من العالم، خاصة بعد ظهور الاحتجاجات الليبية في 2011 أينما طبقت الطبيعية بحيث قام في 26 مارس 2011 غطاء جوي لقوات الثوار ومنع وصول الأسلحة إلى نظام القذافي¹.

فحلف الناتو دعم الثورة الليبية أي ثورة المحتجين ضد النظام القذافي في بداية 2011 وبعد تصاعد عنف المتظاهرين ضد الحكومة الليبية و إصدار مجلس الأمن الدولي قرار 1973 الصادر في 17 مارس 2011 والذي دعا بدوره إلى وقف إطلاق النار بين الطرفين ومهد الطريق للتدخل العسكري في دولة ليبيا من أجل حماية المدنيين وقد بدأت قوات التحالف رغم تردد بعضها في بداية الأمر مثل إيطاليا ولكن بعد فترة اقتنعت بضرورة هذا الأمر في توحيد الجهود والقوات المسلحة ضد النظام المتعسف بداية من الحظر الجوي فوق ليبيا والسيطرة على قواته في أقل وقت ممكن بالإضافة إلى ذلك عمل على حصر الأسلحة بموجب قررت الامم المتحدة وذلك من خلال إستخدام السفن

¹ - خير سالم الزيادات، دول حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 1990-2013، مركز الدراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 49، العدد 01، 2016، ص 45.

المجموعة البحرية الدائمة لحلف الناتو المتواجد في البحر الأبيض المتوسط والتي كانت مصنعة لرصد وإعترض ايت سفن مشبوهة تحمل أسلحة غير قانونية لصالح نظام الرئيس القذافي¹.

استراتيجيات الناتو التي تحاول أن تظهر خطايا استجابة من خلال الأزمة الليبية :

الأزمة الليبية تعد فرصة لا تعوض بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين بعد أن أنت ردة فعلها مخالفة ومغايرة في مصر وتونس مقارنة بالأزمة الليبية والتي هاجمت النظام القذافي من أجل وضع هاد للثورة، فكون ليبيا بلد غني نسبياً منتجة للنفط بقدر هائل عكس الدول الأخرى التي تقل عن ثوره وقدره، وبالتالي رأت الدول حلف الناتو هو الموقع الأسهل لشق الطريق في الربيع العربي، فقد نجحت دول الناتو في الحصول على العقوبات من طرف مجلس الأمن ضد النظام القذافي وفقاً للقرار 1970 ثم جاء قرار آخر تم إصداره 1973 وهو أكثر فعالية والذي صيغ بطريقة تشجج التحرك العسكري مع استبعاد نشر القوات البرية وفي غضون ساعة قليلة وذلك بذريعة حماية المدنيين من تعسفات معمر القذافي وحكومته، وذلك بإتخاذ كافة الخطوات الضرورية لذلك.

فالاعلام الغربي بكافة وسائله لعبت دوراً هاماً في المرحلة حيث تداولت هذه الأزمة وعملت على تشجيع كل من فرنسا وبريطانيا والقيادة الأمريكية لحلول القذافي في المنطقة، بحيث أعرفت الدول الشمالية خاصة الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي، ورئيس الوزراء البريطاني وكذلك دافيد كامرون والرئيس الأمريكي باراك اوباما بالتضحيات الجسيمة التي قدمتها المقاومة الليبية ضد النظام القذافي وكما ردوا أنا الغرب مستعد للقتال دفاعاً عن قيامه في وجه البربرية².

منذ مطلع اوباما إلى سيادة الحكم نبات سياسات براغماتية جديدة تدخل ضمن استراتيجيات ألوية المتحدة الأمريكية إتجاه الحكام العرب والأنظمة المستبدة بهدف تحقيق المزيد من التعاون الإقليمي وذلك بتوطيد العلاقة معهم لتضخيم الاستغلال من الثروات العربية ولكن لم تتخل من جهة أخرى على تحقيق الأنظمة العادلة بضربة غير مباشرة.

فعلى الرغم من إصدار قررت مجلس الأمن رقمي 1970 و-1973 بشأن الحالة الليبية ونظراً لصعوبة الوضع تم رفع هذه القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحضر الأسلحة وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية وإقامة منظمة حضر جوي، فضلاً عن ذلك قامت جامعة الدول العربية عن

¹- خير سالم الزيادات، المرجع نفسه.

²- مروان بشار، اهداف الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجياتها في النظام العربي، المركز العربي للدراسات والأبحاث ودراسة السياسات، العدد 1، مارس 2013، ص 18.

قرار 7298 في 2 مارس 2011 طلب من مجلس الأمن تحمل المسؤولية الأوضاع المتدهورة في ليبيا، وذلك باتخاذ قررت كفيلة بفرض منطقة حضر جوي على الطيران العسكري الليبي، وبالتالي منح مجلس الأمن عدة مهمة أساسية لدول حلف شمال الأطلسي في دولة ليبيا من أجل إخماد الثورة الليبية ووقف سيلان الدم للمدنيين وهمة ار أراضي .

فحسب مضمون القرار المشار إليه من طرف مجلس الأمن هو فرض حضر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة وإن مهمته قد تجاوزات ذلك من خلال الزامية القصف على مواقع مدنية ومقرات حكومية طبيعة للرئيس القذافي مع وضع ترتيبات ومنظمة إقليمية بالتعاون مع الأمين¹ العام وذلك باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمن العام بها.

وما أدى إلى تسهيل تطبيق استراتيجيات التدخل لدول حلف الشمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فرنسا وبريطانيا هو الدعم الإقليمي الذي يتمثل بقرارات جامعة الدول العربية بقبول أي أجل من أجل إنهاء الأزمة وكذلك مشاركة الدول العربية في هذا التدخل بما فيها قطر الامارات ودولة الكويت ودعم عمليات الناتو في دولة ليبيا ما ناتجة بإزدواجية المعايير الدولية أن تكون حذرة وبقوة.²

-فقامت دول حلف الشمال الأطلسي بتقييد الكل بقرة 1973 وذلك وفق استراتيجيات هامة ومحكمة، بحيث قام حلف الشمال الأطلسي منذ يوم 09 مارس 2011 وذلك قبل صدور القرار 1973 بمراقبة جوية للبحر الأبيض المتوسط بواسطة طائرات المراقبة الجوية (E3 bowing) فطائرات دي غول (R19 charles de gaulle) أما في يوم 19 مارس أين تصاعدت الأزمة الليبية إلى هاد الانقلاب الأمني قررت عمليات التحالف الجوي بدورية مكونة من طائرات التي يصل عددها إلى 08 من نوع (rafal) ودامت العملية بالنسبة للمقاتلات التي خرجت من دولة فرنسا التي استطاعت أن تنفيذ دوريته فوق ليبيا مدتها ساعتين ونصف .

- وبالتالي التحاق طائرات أمريكية إلى إلى الغطاء الجوي لدولة ليبيا بطراز F18 على متن حاملة يو أس أس (USS Enterprise).

¹د أشرف محمد كشك،حلف الناتو من الشراعة الجديدة عن التدخل في الأزمات العربية،الأهرام السياسية الدولية،2016 مأخوذة

من :http :www.siyassa.org.eg/newsQ/1502.aspx

²- محمد أشرف محمد كشك، المرجع نفسه.

أما الإستراتيجية الثانية هي قرار تنفيذ الهدر الجوي فوق ليبيا في 24 مارس 2011، رصدت طائرات "واكس رادار" للتحالف فرضت الحظر الجوي في منطقة مصراتة على بعد 200 كلم شرق طرابلس، بحيث دورات من الطائرات ميراج 2000 ورافال بتدمير طائرة مقاتلة من طراز (sako G2 Galeb) تابعة للقوات الجوية الليبية، وكذلك قامت قوات حلف الناتو في يوم 26 مارس ملة يقل عن تدمير 05 طائرات من نوع غالب 2 و (Mi35).

ففي المرحلة الأولى من تنفيذ القرار الأمني إزاء الدفعات الجوية الليبية وذلك من خلال قصفها بما فيها مسارات وإيرادات بإستخدام صواريخ مضادة الرادار (Messiles Anti Radar). بالإضافة إلى القنابل الموجهة بالليزر.

ففي الموقف الفرنسي المدعم للتدخل في ليبيا صرح الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي في يوم 19 مارس 2011 بأن الطائرات الفرنسية منعت هجمات جوية على مدينة بن غازي، وفي نفس اليوم ستلتحق كل من دولة أمريكا والمملكة المتحدة بريطانيا بالعمليات، فحيث أن هناك 20 هدف متكون من مراكز الإتصالات الاستراتيجية وأنظمة الدفاع ومضادات الصواريخ ضربت ب 124 صاروخ توماهوك. (tomahawk missiles decroisier BGH 109). أطلقت من SNA-SSGM ومدمرة (Classe arleighburk) الأمريكية ، و SNA البريطانية¹.

• قرارات بريطانيا في عمليات التدخل في ليبيا:

بدور بريطانيا قامت بتظافر الجهود مع فرنسا والجهود الدولية الاخرى التي تنتمي إلى حلف الشمال الأطلسي من أجل إضافة النظام القذافي المعارض للإطاحة به، وعن القارة الصادر عن لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان البريطاني أن ديفيد كاميرون الذي تولى رئاسة الحكومة البريطانية من 2010 جويلية الماضي لعبة دوراً حاسماً في قرار التدخل ويجب أن يتحمل المسؤولية عن الدور البريطاني في أزمة ليبيا.

فكشفت الوزارة الخارجية البريطانية تعليقاً على تقرير لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان البريطاني بأن قرار التدخل في ليبيا بحيث أن "قرار التدخل في ليبيا كان قراراً دولياً بناءً على طلب من جامعة الدول العربية وأذن به مجلس الأمن الدولي" وكذلك اضافت البريطانية الخارجية في بيان وصل للعرب الجديد *نسخة منه "كان من الصعب التنبؤ بافعال العقيد القذافي الليبي وكان لديه السبل و

¹ محمد الحرماوي، مسؤولية الحماية المدنية، تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا، الساسة و العلاقات التقليدية، العدد: 4198-2013.

الحافز لتنفيذ تهديداته وبالتالي لم يكن بالإمكان تجاهل أفعاله التي تطلبت إتخاذ إجراء دولي جماعي حسم، و قد التزمنا طوال العمل العسكري في ليبيا بما كلفت به الامم المتحدة لأجل حماية المدنيين".
وكما قالت أيضاً الوزارة الخارجية البريطانية: "اننا خصصنا هذه السنة عشرة ملايين جنيه إسترليني لمساعدة إقامة الحكومة الجديدة و إحلال الاستقرار في ليبيا وإعادة بنائها إقتصادياً ومواجهة الأزمات (داعش) أي تنظيم الدولة الإسلامية والتصدي للعصابات والجرائم التي تهدد أمن الليبيين وتستغل الهجرة الغير شرعية.¹

رغم أن معظم النواب البريطانيين كان موقفهم غير حاسم لهذا التدخل بحيث قالوا أن: التدخل العسكري البريطاني في ليبيا سنة 2011 بأمر من رئيس الوزراء السابق ديفيد كاميرون ضمن حملة الإطاحة بالقدافي، أنه استند إلى معلومات مخابرات خاطئة وعجل بانهار البلد الواقع في شمال إفريقيا سياسياً وإقتصادياً.²

فقد قامت الطائرات تورنادو البريطانية (GR4 Tornado) آتية من قاعدة الجو الملكي البريطاني، القاعدة الجوية (raf marham) بقصف مناطق بجهة طرابلس أما قاذفات القنابل الأمريكية (B2) اطلقت حوالي 45 قنبلة (JDAM) على مطر غردابية يبعد 15 كلم على جنوب مدينة "سرت".
أما الجيش الفرنسي أطلق غازات جوية على مواقع الصواريخ مضادة لطائرات تقع على بعد 100 كلم جنوب طرابلس يوم 29 مارس 2011 وفي اليوم الموالي وكذلك نفذت نفس العملية على بعد 20 كلم جنوب سرت وحسب التقديرات فإن تاريخ 04 آفريل 2011 جميع البطاريات من نوع S-200 (missiles sol air-75dvina ، S-125neva ، donbna ، kub12 ، k12). كلها قد دمرت، وكذلك في يوم 19 مارس قامت القوات الفرنسية بتدمير الدبابات التي تهدد المدنيين في بن غازي.
فشاركت القوات الفرنسية إلى جانب القوات الأمريكية والبريطانية بهدف الهجوم والقضاء على النظام القذافي المتصلة والذي مارس أعمال العنف في الاحتجاجات والقتل والسجن وممارسة كل أعمال التعذيب ضد المتمردين الليبيين.

وكذلك استعملت القوات الفرنسية عدة صنف 07 صواريخ من نوع (missiles croisiere) وطائرات rafal ومينغ 2000 من أجل تدمير مستودعات الذخيرة ومراكز الصيانة وقاعدة جوية

¹ - العربية الجديدة، الخارجية البريطانية: قرار التدخل ضد نظام القذافي كان دولياً، مأخوذ من

<http://www.alarabiya.ca.uk/politics/1422f20-3872-a289-898008676ee22>.

*العرب الجديد.

² - الخارجية البريطانية: قرار التدخل نظام القذافي كان دولياً، المرجع نفسه.

بالجفرة وكذلك تدمير مستودعات هامة للذخيرة في مناطق مصراتة وزناتك وقامت القوات الفرنسية أكثر من 120 طلعة جوية لدعم الهدر الجوي منها 13 للكشف والمراقبة، 22 طلعة لتزويد الوقود وبالإضافة إلى 22 طلعة للدفاع الجوي من الجنوب وذلك بالإضافة إلى العمليات الهائلة التي اعتمدت عليها الدول الشمال bidayat من إضعاف القوات المسلحة الليبية للقذافي في كل مناطق الصراع على شعبه سواء كانت جوية برية أو بحرية، بحيث قامت العمليات العسكرية الناتو سفن فرنسا منتكلم (montkalm) بسواحل برقة بقصف بطاريات مدفعية طبيعة للقذافي في 02 ماي 2011 وفي 12 ماي قامت الفرقاطة الكندية (MCSMA339) والفرنسية (charlottetorn) والبريطانية (HMSlivrpool92) معاً الهجوم على زورقين لقصف ميناء مصراتة، فقامت دول حلف الناتو بتوحيد الجهود العسكرية لتدمير القوات الكبيرة التي يملكها القذافي¹.

المطلب الثاني : أهم المواقف الدولية من عملية التدخل في ليبيا.

1- موقف الأمم المتحدة من خلال قرارات مجلس الأمن الدوليو الاطار القانوني لأزمة ليبيا:

إن موقف مجلس الأمن الدولي إزاء الاحتجاجات الليبية ضد النظام الدكتاتوري والتي تحولت الى ثورة دموية بين النظام و شعبه مما جعل المجتمع الدولي و الهيئات الدولية تولي الاهتمام البالغ لهذه الأزمة التي أصبحت قمعية للحقوق الانسان خاصة منها الطبيعية، مما دفع بمجلس الأمن الدولي أن يهتم بهذه القضية و ذلك بإصدار قرارات عديدة حيال هذه الأزمة و ذلك من أجل إيجاد الحل.

اذ عرب مجلس الأمن الدولي عن قلقه البالغ في الوضع الجماهيرية العربية الليبية و بدين العنف و استخدام القوة ضد المدنيين، إذ يشجع الانتهاكات الجسمية والممنهجة لحقوق الانسان. بما في ذلك قمع المتظاهرين المسالمين، إذ أعرب عن قلقه العميق لمقتل المدنيين ويرفض رفضاً قطعياً التحريض من أعلى مستويات الحكومة الليبية على أعمال العدوان والعنف ضد المدنيين، وكذلك من جهة أخرى افتخر بإدانة هذا العمل من طرف كل من الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي والأمن العام المنظمة المؤتمر الاسلامي لتلك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والقانون الانساني الدولي التي يجري ارتكابها في الجماهيرية العربية الليبية.

¹- محمد الحرماوي، المرجع سبق ذكره.

وكذلك نادى السلطات الليبية بتوفير الحماية لسكانها، و يشدد على ضرورة احترام حريتي التجمع السلمي و التعبير بما في ذلك حرية الصحافة (وسائل الاعلام) و أكد على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات الموجهة ضد المدنيين و يشمل ذلك القوات الخاضعة لسيطرتهم.¹

فأشار أيضا الى المادة (16) من نظام روما الأساسي التي تقتضي أنه لا يجوز للمحكمة الدولية البدء أو المضي في تحقيق مقاضاة لمدة 12 شهرا بناء على طلب يقدمه مجلس الأمن لهذه الغاية.

فبموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، و يتخذ تدابير بموجب المادة 41 منه:

- مطالب وقف العنف فوراً و اتخاذ خطوات الكفيلة بتلبية المطالب المنزوعة للسكان.
- يطلب السلطات الليبية القيام بما يلي:
- أ- التحلي لأقصى فرصة من ضبط النفس واحترام حقوق الانسان والقانون الدولي والسماح بدخول مراقبي حقوق الانسان.

ب- ضمان سلامة جميع الرعايا منهم الأجانب وأموالهم و تسهيل رحيلهم

ت- ضمان مرور الامدادات الانسانية والطبية ووكالات الاغاثة الانسانية

ث- رفع كل القيود المفروضة على وسائل الاعلام بكل أشكالها²

1.1. إحالة الوضع الأزمة الليبية من مجلس الأمن الى المحكمة الجنائية الدولية :

- يقرر مجلس الأمن للإحالة الأزمة الليبية و الوضع القائم في الجماهيرية العربية الليبية منذ 10 فيفري 2011 و تحويلها إلى المحكمة الجنائية الدولية المتخصصة في النظر لمثل هذه القضايا، واحدة من المسارات المهم التي يمكن من خلالها محاسبة الدول غير الأطراف أمام المحكمة مثل دولة ليبيا على الجرائم الجسيمة التي تشهدها، الا أن حالة الوضع في ليبيا مثير للاهتمام بشكل خاص لأن مجلس الأمن تحرك فيه بسرعة فائقة، فتم إحالة الوضع في ليبيا في ظروف أسابيع.

- من أول تقرير عن الهجمات الغير قانونية من قوات السلطة المتظاهرين والمناهضين ضد الحكومة.³

¹ - الأمم المتحدة، مجلس الأمن القرار 1970 (2011) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6491 المنعقد في 26 فيفري 2011.

² - الأمم المتحدة، المرجع نفسه

³ بن سعدي فريزة، المسؤولية الجماعية الدولية عن جرائم العرب في نظام المحكمة الجنائية الدولية، أطروحة لنيل شهادة ماجستير في القانون، منشورة، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية (قسم القانون)، 22-02-2012، ص123.

فيقرر مجلس الأمن أن تعاون السلطات الليبية تعاوناً كاملاً مع المحكمة الجنائية و المدعي العام لهما ما يلزمها من مساعدة عملاً بمقتضيات ضد القرار إذ يسلم بأن الدول الغير أطراف في نظام روما الأساسي لا يقع عليها أي إلزام بموجب ذلك النظام بحيث جميع الدول والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية وسائر المنظمات الدولية المهتمة بالأمر على التعاون التام مع المحكمة والمدعي العام. ويقرر أن الرعايا والمسؤولين الحاليين والسابقين والأفراد القادمين من دولة خارجية الجماهيرية العربية الليبية ليس طرفاً في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يخضعون للولاية القضائية لتلك الدولة في جميع ما يزعم في وقوعه من تصرفات وأعمال تقصير ناحية العمليات التي ينشئها أو يؤذن بها، مجلس الأمن في الجماهيرية العربية الليبية، وتكون متصلة بها ما لم تتنازل الدولة عن تلك الولايات.

ويدعو المدعي العام إلى إفادة مجلس الأمن بإجراءات المتخذة عملاً بهذا القرار في غضون شهرين (02) من اتخاذه كل سنة بعد ذلك .

ومن ناحية قرارات مجلس الأمن حول عملية حظر الأسلحة فقرّر أن تتخذ الدول الأعضاء على الفور ما يلزم من تدابير لمنع توريد الأسلحة من جميع أنواعها وما يصل بها أعتدة الى الجماهيرية العربية الليبية أو بيعها أو نقلها بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك الأسلحة الذخيرة. والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع الغيار وانطلاقاً من أراضيها أو عبرها، وعلى أيدي رعاياها، وباستخدام السفن والطائرات التي ترفع أعلامها، ومنع توفير المساعدات التقنية والتدريبية والمساعدات المالية أو غيرها من شكل من أشكال المساعدات، فيما يتصل بالأنشطة العسكرية أو توفير أي أسلحة وما يتصل بها من عدة أو صيانتها أو استخدامها وحتى عدم توفير أفراد المرتزقة المسلمين ويقرر كذلك أن لا يسري هذا على ما يلي:

- لواء المعدات العسكرية الغير المقصودة استخدامها حصراً من الأغراض الأساسية والوقائية، وما يتصل بذلك تدريب و تنقيب على النحو متوافق عليه سلفاً اللجنة .

- حظر المبيعات الأخرى للأسلحة والأعتدة ذات الصلة، أو توريدها لو توفير المساعدة أو الأفراد على نحو ما توافق عليه اللجنة سلفاً

- ويقرر أيضاً أن تكف الجماهير العربية الليبية على تصدير جميع الأسلحة وما يصل بها من أعتدة، وان تحظر جميع الدول الأعضاء شراء تلك الأصناف من الجماهيرية العربية الليبية

من قبل رعاياها وباستخدام أتقن الطائرات التي تحمل عليها سواء كانت مصدرها أراضي الجماهيرية العربية الليبية أم لا.

- ويقرر بأن جميع دول الأعضاء كافة أن تقوم بمصادرة الأصناف التي يتم اكتشافها مما يحظر توريدها أو بيعها أو نقلها أو تصديرها بموجب الفقرة (90) و(10) من القرار مجلس الأمن.¹

1-2. قرار الأمم المتحدة ومجلس الأمن بتجميد أصول الحكومة الليبية :

يقرر أن تقوم جميع الدول الأعضاء دون إبطاء بتجميد جميع الأرصدة والأموال والأصول المالية، وكذا الموارد الاقتصادية الأخرى الموجودة في أرضها والتي يملكها أو يتحكم بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة القذافي وإتباعه في الحكومة الليبية وعائلته ذلك استنادا للفقرة (24) أو الأشخاص الذين يعملون تحت تسميتهم، أو الكيانات التي يملكونها أو يتحكمون فيها، ويقرر كذلك أن تتكفل جميع الدول الأعضاء عدم إتاحة أموال أو أصول مالية، أو موارد اقتصادية بواسطة رعاياها أو بواسطة اية كيانات أو أشخاص موجودين في أراضيها.²

1-3- إصدار قرار مجلس الأمن القرار رقم 1970:

اتخذ مجلس الأمن الدولي في 26 فيفري 2011 بالإجماع القرار رقم 1970 الذي أحال بموجبه الوضع القائم في ليبيا منذ 15 فيفري 2011 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، فلم تعارض اية دولة ضد القرار وقد استند مجلس الأمن في إصدار قراره هذا الي الأحكام "الفصل السابع" كن حيث أن الأمم المتحدة الذي يجيز له التدخل في حالة تهديد الأمن والسلم الدولية، وجاء قرار إنشاء تبين مجلس حقوق الإنسان واللجنة الدولية لتقضي الحقائق والتحقق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان لمراجعة تقارير العنف المتصاعد في ليبيا، وكذا قرار جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، فالدين أدان كل أعمال العنف والتعسف ما يطبق في الأزمة الليبية بعدم قبولها من طرف المجتمع الدولي ككل.³

فهذا القرار لا ينص فقط على حماية المدنيين في على سلامة أراضيها الجماهيرية العربية الليبية والوحدة الترابية ولذلك نجد أنه اتخذ مجموعة من الإجراءات ضد هذه السلطة دون أن ترقى إلى اتخاذ

¹ - الأمم المتحدة، المرجع سابق ذكره.

² - الأمم المتحدة، المرجع سابق ذكره.

³ - بن سعدي فريزة، المرجع سابق ذكره.

قرار بالعدوان العسكري، معتبرا أن الهجمات الممنهجة الواسعة النطاق ضد السكان المدنيين قد ترقى إلى مراتب جرائم ضد الإنسانية و تمثلت تلك الإجراءات في :

- إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- حظر ونقل وتوريد و بيع كل أنواع الأسلحة إلى ليبيا
- حظر السفر لقائمة المسؤولين الليبيين حدد المرافق الأول للقرار
- تجميد الأموال والأصول والموارد الاقتصادية التي يتحكم مجموعة من الأشخاص المحددة أسماؤهم في المرفق الثاني بالقرار.¹

1-4. قرار مجلس الامن الدولي 1973 تجاه الأزمة الليبية :

أصدر مجلس الأمن الدولي قرار 1973 من طرف الأمم المتحدة يوم 17 مارس 2011 كجزء على رد فعل دولي على ثورة 17 فيفري 2011 الذي يقتضي فرض العقوبات على الحكومة الليبية بزعامة القذافي وأهمها فرض حظر جوي فوق ليبيا، وتنظيم هجمات مسلحة قوات القذافي الجوية لإعاقة حركتها الجوية ومنعها من التحليق في الأجواء الليبية. ويضمن هذا القرار عدة نقاط تركز على محاسبة النظام القذافي ومنع قواته من التقدم أكثر في جرائمه وتخليص المدنيين من تلك المجازر وتنص قراراته فيما يلي :

- فرض منطقة حظر جوي شاملة فوق الأراضي الليبية تشمل الطائرات التجارية و العسكرية لمنع تحليق و تحرك
- قوات القذافي في أجواءها من قصف المدنيين، اما التي تحمل المساعدات الأساسية للسكان.
- مناشدة جميع الدول الأمم المتحدة بمنع إقلاع أو هبوط طائرات عسكرية او حتى تجارية قادمة من ليبيا.
- مطالبة جميع الدول الأمم المتحدة بإجراء الخطوات الضرورية لحماية المدنيين في ليبيا، حتى لو تطلب الأمر تدخلا عسكريا من الدولة، لكن في الوقت ذاته، وأكد القرار بأن من المستحيل أن تتدخل قوات العسكرية الأممية من أجل احتلال الأراضي الليبية.

¹- سلاحي فؤاد، الحماية الدولية وتأثيرها على مبدأ السيادة، مذكرة الماجستير، رسالة منشورة، جامعة الجزائر (01) كلية الحقوق فرع الدولة و المؤسسات العمومية، ص 61

- مطالبة القذافي لإيقاف النزاع ووقف إطلاق النار، في حالة رفض القذافي فسيسمح للدول الأمم المتحدة أن تنظم عمليات قصف غير منطقة حظر الطيران لتدمير قوات القذافي، وحماية السكان.¹
- مطالبة القذافي بالسماح بمرور كافة المساعدات الإنسانية بسهولة ويسر إلى الأراضي الليبية دون قمعها أو منعها.
- تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1970 المتعلق بحظر الأسلحة لقوات القذافي على نطاق واسع أفضل إلى جانب إضافة المزيد من الأشخاص والمنظمات إلى قائمة حظر السفر و تجميد الأموال و تستند هذه القائمة، حسب القرار إلى كافة الأموال والأموال التي يملكها القذافي أو له يد فيها بطريقة أو أخرى في أية دولة من الأمم المتحدة.
- المطالبة بتجميد كافة الأصول المؤسسة الوطنية للنفط والبنك المركزي الليبي، نظرا لتبعيتهما للقذافي.
- مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" بتشكيل لجنة مراقبة تتألف من ثمانية (08) أشخاص لتحقيق من تنفيذ هذه القرارات جميعا وتنفيذها بكافة بنودها.²

1- قرار جامعة الدول العربية من الأزمة الليبية:

يعتبر قرار جامعة الدول العربية موقف غامض بالنسبة للتحويلات الديمقراطية في باقي الدول الأخرى مثل مصر وتونس رغم أنها هي كذلك دول إقليمية عربية مسلمة تنتمي إلى جامعة الدول العربية إلا أن موقف هذه الأخيرة مختلف تماما في القضية الليبية ومن ظهور وخروج الجماهير إلى الشوارع من أجل التغيير لجذور الحكم و لعل السبب الذي جعل رأي الدول العربية على الرأي السابق بالنسبة للثورات الماضية هي المواجهة العنيفة من طرف القوات المسلحة للنظام القذافي ضد المدنيين، بحيث ندد هذه الأعمال العنيفة التي أدت في حق الجماهير بسقوط عدة ضحايا من الأشخاص المحتجين.

يقرر مجلس الجامعة على مستوى القمة تجاه التطورات الخطيرة في دولة ليبيا، وبالتالي عقد الاجتماع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري للتباحث حول آخر المستجدات السياسية في

¹ قرار مجلس الأمن التابع من الأمم المتحدة رقم 1973. ويكيبيديا الموسوعة الحرة . html. قرار مجلي الأمم المتحدة رقم 1973. دور الناطق في ليبيا/ <http://www.c/users/documents/ليبيا>

² -United nation, security concil, resolution 1973 (2011), adopted by the security concil at it 6498th meeting on the 17 march 2011.

ليبيا وقد تم إصدار قرار 7298 بتاريخ 08 مارس 2011 بشأن الأوضاع في دولة ليبيا و يتداول هذا القرار عدة نقاط:

- التنديد بالجرائم المرتكبة ضد التظاهرات الشعبية السلمية في مدن ليبيا.
- الدعوة لوقف إطلاق النار وأعمال العنف ضد المدنيين.
- مطالبة السلطات الليبية برفع الحظر على وسائل الإعلام.
- تسهيل مرور ومغادرة الأجانب.
- دعوة جميع الدول والمنظمات الدولية وكافة المؤسسات المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة للشعب الليبي.
- دعوة مجلس الجامعة العربية بضرورة استمرارية التشاور واتخاذ إجراءات كفيلة لوقف العنف بما في ذلك الالتجاء إلى عملية الحظر الجوي بالتنسيق بين¹.

2- جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.

والنظر بمدى جدية ليبيا بالالتزام بأحكام ميثاق جامعة الدول العربية... للمواد المتعلقة بالعضوية والتزاماتها. وحسب القرار جامعة الدول العربية الصادر في 2011/03/02 كان موقفه تجاه ... التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في ليبيا بداية أول الثورة الاحتجاجية كان موقفا رافضا لهذا التدخل بحيث دعى جميع الدول العربية بالمحافظة على الوحدة الوطنية للشعب الليبي وكان موقفه موقفا رافضا لكافة أشكال التدخل الأجنبي.

ولكن بعد استمرارية العنف بين الطرفين صفوف المدنيين القصف العنيف والعشوائي للمدن من طرف الكتائب التابعة للقذافي (قوات مسلحة) بكافة الوسائل العسكرية قررت جامعة الدول العربية تغيير قراراتها تجاه التدخل العسكري بحيث جاء في القرار الصادر رقم 7360 بتاريخ 12 مارس 2011 ما يلي :

- طلب من مجلس الأمن الدولي لهيئة الأمم المتحدة، تحمل مسؤولياته إزاء الأوضاع المتدهورة، مع اتخاذ إجراءات الكفيلة بفرض منطقة الحظر الجوي على حركة الطائرات العسكرية فوراً، وإقامة الأماكن القصف بإجراءات وقائية لحماية أبناء الشعب الليبي والمقيمين الأجانب في ليبيا مع مراعاة السيادة والسلامة الإقليمية للدول الجوار.

¹ التدخل الدولي الانساني: دراسة حالة ليبيا 2011. مأخوذة من

[http://www.alazhar.edu.ps/library/attachedfile.asp?id_no=0046811:](http://www.alazhar.edu.ps/library/attachedfile.asp?id_no=0046811)

- التعاون والتواصل مع المجلس الانتقالي الليبي وتوفير الدعم العاجل والمستمر للشعب الليبي استجابة مجلس الأمن للقرار 7360:
- مما دفع بتبني مجلس الأمن قبول طلب جامعة دول العربية في 2011/02/17.
- بحيث تمت الموافقة بتصويت أعضاء مجلس الأمن 10 دول بماضي الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، ... الخ.
- في المقابل امتنعت عن التصويت، دول أخرى رافضة للتدخل منها روسيا، الصين، البرازيل والهند على القرار 1973 الذي أصدر في 17 مارس 2011.¹

3- قرارات الدول الثمانية (G8) من التحولات الديمقراطية والأزمة الليبية 2011:

- يعتبر إعلان اجتماع القمة (G8) تحديد الالتزامات من أجل تحقيق الحرية و الديمقراطية التي تم الاجتماع في دوفيل (Deauville) في يوم 26 و 27 ماي 2011 بحيث خرجت بقرارات في هذه الفترة المواكبة للتغيرات الجذرية في الأنظمة السياسية العربية التي بدأت من مصر وتونس وصولاً إلى دولة ليبيا التي كانت مختلفة عن باقي الدول الإقليمية الأخرى من ناحية الاحتجاجات وطريقة المواجهة من الحكومة والنظام السياسي القذافي. وبالتالي أكدوا على ضرورة التغيير والإزامية اعتناق العميق للقيم الحرية والديمقراطية في العالم العربي، والاستجابة للتطلعات الحرية خاصة حرية التمكين خاصة بالنسبة للنساء والشباب فاعترفوا بأن الديمقراطية هي السبيل الوحيد والأفضل لتحقيق السلام والاستقرار و الازدهار والنمو المشترك.

وفي هذا الاجتماع دعوا إلى ضرورة مواصلة العمل لدعم السلم والأمن الدوليين بما في ذلك النظر في الأزمة الليبية وتصاعد الأعمال العنيفة والقتل بوحشية وتصاعد سيلان الدم المدنيين على يد القوات المسلحة لمعمر القذافي وبالتالي هذه الدول يديرها طالبة بالوقف الفوري لاستخدام القوات المسلحة ضد المدنيين المتظاهرين من أجل مطالب حقوقهم الضائعة، وأقامت هذه الدول بالدعم الحل السلمي الذي يعبر عن إرادة الشعب الليبي، وإيجاد الحل لهذا الوضع نهائياً الذي يخدم مصالح الطرفين.²

¹التدخل الدولي الانساني: دراية حالة ليبيا 2011، المرجع نفسه.

²-G8, declaration, Reawdcomitement for feedom and democrayG8 summit of Deauvillee-may .26.27,2011: Site intern:

4- الموقف التركي من الأزمة الليبية:

يعتبر الموقف التركي موقف معارض لدعوة الدول من أجل فرض الحظر الجوي على دولة ليبيا الذي يعد موقف غير واضح لدى الدول المراقبة بمسار الأحداث في ليبيا، بحيث ترى دولة تركيا هذه العملية بأنها غير مفيدة و تتطوي بالعديد من المخاطر بحيث قال رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان: "إن التدخل العسكري في ليبيا من قبل ملف الشمال الأطلسي، واية دولة أخرى استجم عنه آثار عكسية تماما " على عكس الدول الأخرى راغبة ومدعمة لهذا التدخل خاصة فرنسا وبريطانيا بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية، كمل تبقى مواقف الدول الأخرى غير واضح تجاه هذه الأزمة مثل الصين وروسيا، فالموقف التركي هو موقف مثير للجدل لدى الدول الكبرى من الحلف الناتو بحيث كان الموقف التركي معارض ومخالف بمواقفها السابقة بحيث شاركت تركيا مع حلف الناتو في عدة تدخلات في الأزمات دولية مثل البوسنة، والهرسك، كوسوفو وحتى تدخله في أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية مما دفع بقبول تركيا أن تكون طريقا للتدخل في أفغانستان وذلك طبقا للمادة(05) من معاهدة الدفاع الخاصة عن أعضاء الحلف والتي تعرض المشاركة جميع أعضاء فيها بتقديم المساعدات لأية عضو (دولة) تواجه عدوا خارجيا مما جعل بمنح تركيا للولايات المتحدة الأمريكية فرصة استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان.

ولكن الموقف التركي تجاه الثورة الليبية كان غير ذلك بحيث إنتهجت سياسة عدم إصدار اية ردة فعل خاصة في المرحلة الأولى من بداية الثورة والاحتجاجات ضد نظام القذافي وكافة الثورات العربية في شمال أفريقيا ذلك لاعتبارات مختلفة بحيث تلعب دورا¹.

دورا هاما في علاقاتها ضد الدول سواء كانت اقتصادية، تجارية وتعاونية بحيث وصلت علاقتها التبادلية بينها ودولة ليبيا إلى مستوى التبادل التجاري في عام 2010 ما يقارب 9.8 مليار دولار، بحيث أعلنت الدولة الليبية بأنها (100) مليار دولار لصالح الشركات التركية حتى عام 2013، وكذلك أعمال كثيرة في مجال الاستثمار والتشييد التي وصلت قيمتها إلى(15) مليار دولار التي تم منحها لشركات تركية في هذا المجال. وفي 2010. دخل حيز التنفيذ مشاريع استثمارية تركية في دولة ليبيا.

¹ الموقف التركي من الأزمة الليبية: مأخوذة من: <http://www.dohainstitute.org/file/set>.

5- الأسباب التي جعلت الموقف التركي معارض للدول الكبرى

لعل من الأسباب التي جعلت من الموقف التركي موقفا معارضا بالنسبة للدول ملف الشمال الأطلسي خاصة الموقف الفرنسي من التدخل، إذ قلنا على مستوى السياسي التاريخي أن العلاقات التركية الليبية هي علاقات متباينة إذ نجد في محطات التاريخ والسياسية أم العقيد القذافي ساند ودعم الموقف التركي في عملية التدخل العسكري في قبرص عام 1974، وتعزيز العلاقات التركية الليبية بشكل كبير في عهد حزب العدالة والتنمية وكذلك دعوة ليبيا لرئيس الوزراء الخارجية رجب طيب أردوغان كضيف مشارك في القمة العربية في سرت 2010. عمل القذافي على استشارة رمزية بوجود أردوغان للدعاية السياسية ثلاثية الأبعاد العربي الأفريقي والإسلامي.

- اعتبار تركيا التدخل هي عملية استرجاع النفوذ بالنسبة للدول التقليدية خاصة فرنسا و التي جاءت فرصة عظيمة لها في شمال أفريقيا مما يؤدي إلى تهديد المصالح التركية و دورها الكبيرة في هذه المنطقة، وما يؤكد ذلك التصريحات السابقة من ط ف الوزير الخارجية التركية "أحمد داود اغلو" بحيث قال نحن العثمانيون الجدد الذي يؤكد على استمرارية وتنامي الدور التركي في كل شمال أفريقيا لاسيما منها ليبيا على حساب الدول الكبرى وكذلك توجيه تصريح آخر مباشر لرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي في يوم 2010/10/24 : "لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية، بأن يجد نيكولاس ساركوزي، كلما رفعت رأسه في منطقة شمال أفريقيا، سفارة تركية عليها العالم التركي".¹

6- موقف الجزائر من تدخل خلف الشمال الأطلسي في ليبيا:

يعتبر موقف الجزائر تجاه قضية تدخل دول الحلف الأطلسي في ليبيا موقفا معارضا بحيث رفضت الدولة الجزائرية التدخل العسكري أي كان نوعه، حيث قامت الدولة الجزائرية بمساندة القذافي وتم إثبات موقفها خصوصا بعد استقبال الجزائر لعائلته الذي أثار جدالا واسعا داخل وخارج الدولة الجزائرية لتي تعتبر مخاطرة كبيرة لتعارضه لباقي المواقف والهيئات الدولية، وفي هذا الصدد قال "عبد العزيز رحابي" الوزير السابق والدبلوماسي الجزائري بأن: "كل سياسة خارجية لديها هويتها هو رفض التدخل الأجنبي مهما كان نوعه، فالجزائر كون دولة ليبيا دولة مجاورة و هذا الوضع يختلف، وهذا لا بد من تجسيد مبدأ خدمة المصالح الوطنية، فالجزائر بحاجة للتفكير بنوع من البراغماتية وتوظيف هذا المبدأ لمصالحها الآن تداعيات الأزمة بتحملها دولة الجارة يعني الجزائر ولا تتحملها اية

¹ الموقف التركي كم الثورة الليبية، الرجع نفسه.

دولة أخرى من الناتو لا فرنسا وبريطانيا ولا الولايات المتحدة الأمريكية، كون الأحداث التي تتصاعد وتتفاقم في ليبيا بمعنى أنها تحدث في الحدود الجزائرية ما دفع بالجزائر أن تتخوف على الأمن ' السلم في الدولة ومحافظة على استقرارها كون الأزمة بدأت من دولة مصر ومست تونس ثم ليبيا، وكن الجانب الاقتصادي لا تعتبر ليبيا كدولة منافسة للجزائر إنما لديها شراكات واتفاقيات اقتصادية طويلة المدى¹.

المطلب الثالث : تطور الأزمة الليبية في ضل تدخل حلف شمال الناتو.

بعد بداية الثورة الاحتجاجية في دولة ليبيا من طرف الشعب بمنظمات مختلفة التي كانت مدعمة عن طارق وسائل الإعلام في 15 فيفري 2011 وبخروج الجماهير إلى الشوارع ومناذاته بتحقيق النظام العادل وتحقيق المطالب التي كانت من حقهم ولم تمنح له وذلك لعدة اعوام من السكوت على القهر والسيطرة والظلم وبالتالي رفع الشعب رايته من أجل إسقاط النظام ومحاولات إعادة بناء هذه الدولة واجهت نفس السياسة مما جعل هذه القضية متداولة في المجتمع الدولي خاصة بعد تصاعد الأزمة وتطويرها مما دفع بمجلس الأمن بإصدار قرارات تجاه الأزمة من أجل إيجاد الحل النهائي لسيلان الدم أكثر من المدنيين على يد القوات المسلحة الليبية بقيادة الرئيس السابق معمر القذافي. بحيث أرسل مجلس الأم الدولي برسالة إلى الحكم الليبية في 26 فيفري 2011 التي تدعو فيها إلى وقف الانتهاكات ضد حقوق الإنسانية، والتي تنديدها كافة المنظمات منها حقوق الإنسان، بحيث منح شرعية التدخل عندما أصبح الانقلاب الأمني في ليبيا خارج السيطرة بموجب إصدار القرار 1970 و 1973 ، خاصة بعد 17 فيفري 2011.²

فبعد الشرعية العربية التي منحت لجامعة الدول العربية لدول حلف الشمال الأطلسي بالتدخل والذي إستجاب لطلب القصف المواقع العسكرية الطبيعية لنظام الطاغي القذافي ، وبعد عملية الحمي الوحيد الموحد التي قادتها دول حلف الناتو في 2011 بعد قرار المجلس الأمن وهذه العملية العامة يقودها الجنرال الكندي (Charles Boudward) والتي شاركت فيها 12 دولة (بلجيكا، بلغاريا، كندا، فرنسا، اليونان، إيطاليا هولندا، إسبانيا، روما، تركيا، والولايات المتحدة الأمريكية) والكن لم يكن نجاح العملية الحمي الموحد وحدها وإنما في مشاركة المحتجين الذين قاموا بتأسيس المجلس الوطني الإنتقالي

¹موقف الجزائر من الأزمة الليبية تراجع من خوفها من تداعياتها عليها. <http://www.sw.com>

²-United nationsecurityconsil, Resolution 1970 (2011) adapted by Security concil at its 497.st meeting on 26 february 2011.

في 27 فيفري 2011 التي أصبحت الحكومة الثورة مما ساندتهم لتحقيق السيطرة على العديد من المدن الساحلية في الشرق ومناطق الجنوب الشرقي وكذلك ثلاثة مدن في غرب البلاد في بداية التظاهرات والتي تم تحرير منطقة طرابلس في 28 أوت 2011، ولكن رغم ذلك ضلت بعد التكنة العسكرية الطبيعة للقذافي في منتصف سبتمبر 2011، في بعض المدن مثل شبها وسرت إضافة إلى بني وليد ومنطقة الجفرة وغات على الحدود الليبية الجزائرية.

كما جاء في 16 سبتمبر 2011 الإعلان الرسمي بالإعتراف من طرف الأمم المتحدة من خلال مشاركة غالبية الأعضاء بالجمعية العامة بالمجلس الوطني الإنتقالي باعتباره الحكومة الواحدة في ليبيا ليتسلم مقعد ليبيا في المنظمة الدولية¹، وتولت الأحداث في التطورات الأزمة الليبية وراء بعضها في شهور الجديد والتغيير بحيث قامت دول حلف الناتو في 29 سبتمبر 2011 بتعين أكثر من 8000 جندي طبيعة لحلف الناتو للدعم للبحث محاولة لوضع هاد للآزمة، وبالتالي في يوم 25 سبتمبر قامت هذه القوات الهدف لتدمير أكثر من 5900 من القوات المسلحة الليبية بكافة العتاد.²

في 20 أكتوبر 2011 بعد إضعاف القوات المسلحة للنظام القذافي استطاعت هذه الدول مع العملية الموحدة (إزدواجية العملية) تم القبض على معمر القذافي وابنه المعتصم، وتوفي في الحجز بظروف مشكوك ولكن حثت منظمة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية بشدة في عملية قتل القذافي في أسره بحيث قالت أضحي كان ذلك عمداً فيعتبر جريمة حرب بحيث أجريت التحقيقات وهذه ثم الاستجابة عليها من طرف المجلس الوطني الانتقالي لنداء مفوضية حقوق الإنسان، ومنظمة المجتمع المدني.³

وفي 22 نوفمبر 2011 وفي نفس السنة قام رئيس الحكومة المؤقت عبد الرحيم الكيب بإعلان عن تشكيلية فريقه الحكومي لتسير أمور البلاد خلال المرحلة الانتقالية.

أما في عام 2012 بتاريخ 07 جويلية بعد عملية مد وجزر انتخبت دولة ليبيا المؤتمر الوطني العام ليحل محل الحكومة المؤقتة القديمة الزائلة لتسير أمور الدولة خلال المرحلة الانتقالية بعد اقالتها

¹ حسن الشامي، تقرير التحول الديمقراطي في ليبيا عام 2011 مأخوذة من:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp? Id=306488>.

² North atlantic treaty organisation operational unified protetorNato-Arms Emborgo against libya, October 2011:<http://www.nato-int/static/as/sets/pdf/plr-2011/005>

³ security council internantionalcoalisation for the responsability to protect :

<http://www.globalissues.org/article/793:libya>.

للمجلس الوطني الانتقالي وفي 09 أوت قام المجلس الوطني بتسليم السلطة رسمياً للمؤتمر الوطني العام و ذلك مع استمرارية الهجمات والمواجهة بين الميلشيات المسلحة التي قامت بالهجوم وضرب السفارة الأمريكية التي أسفرت عن مقتل الأجانب الأمريكية في المنطقة وصولاً إلى أحداث 15 أكتوبر حيث قام المؤتمر الوطني العام بانتخاب "علي زيدان" لمنصب رئاسة الوزراء الذي يحل محل "أبو شاقورة" بعد فشله في تشكيل الحكومة.

فالمجلس الوطني لعب دوراً هاماً و فعالاً في عملية تقليل الجرائم والاشتباكات والاقتتال خاصة في المعركة التي اندلعت في 17 يونيو 2012 فهي من أعنف المعارك بين الزندان والمشايشة في جبل نفوس الغربية على الأراضي المتنازعة وذلك بسبب تحالف المشايشة المزعوم مع النظام السابق مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا وسجن أكثر من 85 شخصاً بحيث تدخل مجلس الوطني للتفاوض على نهاية العنف بين الطرفين.

فقال الزعيم السلفي سامي السعدي بعد عامين من قيام الثورة في ليبيا، لا تملك سوى الدستور لأوت 2011، و ما من وثائق أخرى للتوجيه المراحل القادمة ما من أدبيات ونظريات ومفاهيم أو فلسفات واضحة تفيد لبناء الدولة لهذا السبب نحن بحاجة ملحة لإجراء حوار وطني يجمع بين الأطراف الليبية كافة لمناقشة القضايا الوطنية الصامته وتبقى علامات الإستفهام كثيرة الأحوال من سيشارك في الحوار.

فالإنتقال المباشر من عملية سقوط القذافي وإنهيار الدولة اتجهت مسيرتها نحو النقابات بعيد كل البعد عن المخاطر والتهديدات التي تعيق العملية الإنتقالية والمصالحة الوطنية إلا وأن التوترات مازالت تساعد وهي مرتفعة.¹

¹ إبراهيم شرقية، تحقيق الإستقرار من خلال المسلحة الوطنية، إعادة اعمار دولة ليبيا، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بركنجر الدوحة، رقم 09 2013، ص 24 و -25.

المبحث الثالث : تداعيات الثورة ونتائج تدخل حلف الأطلسي في الازمة.

الثورة الاحتجاجية في ليبيا ادت الى نتائج وخسائر هامة حتى في بدايتها و تواصلت هذه النتائج بعد تصاعد الثورة وسقوط العديد من الضحايا القتل العشوائي والتدمير للمدن مما اسفر بنتائج سلبية في عامة الميادين وزادة هذه اكثر عند تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا وبالتالي سنحاول في هذه الصدد دراسة النتائج والآثار التي خلفها حلف شمال الأطلسي والثورة الليبية .

المطلب الأول : الآثار السلبية للخسائر البشرية.

إن الشعب الليبي قد تعرض بنسبة كبيرة هذه الخسائر وذلك منذ وصول معمر القذافي الى سدة لعرض هذه الجماهير لسيطرة العام الديكتاتوري منذ سنة 1969 بداية من مجزة ابو سالم وصولا الى الاحتجاجات الشعبية الى بداية 2011 هذا النظام المستبد فردت فعل القوات الكتائب القذافية (القوات المسلحة) العنيفة تجاه الشعب كانت بالقتل والسجن والاعدام على المدنيين المحتجين، بحيث يحاول "كروبير مان" اسناد الشؤون العامة المشارك ليندون جونسون للشؤون العامة جامعة تكساس الذي أصدر في المقال، و ذلك عن طريق الاحصائيات اثبات تدخل الناتو في ليبيا هو المسؤول عن زيادة عدد القتلى في قتلى ليبيا خاصة بين المدنيين، فحسب الاحصائيات التي وثقت عبر هيومنرايتس (منظمة حقوق الانسان) ان هذه الضحايا وصلت في بداية الثورة الى ما يقارب 233 حالة وفاة هذه في الأباطرة ولتحت تصاعد الاحتجاجات الثورية خاصة في مدينة مطرابة (03) ثالث المدن الليبية الكبرى وأعدت منظمة حقوق الانسان ان عدد الضحايا وصلت الى اكثر من 30% و 3% هم نساء واطفال في بداية اي الاسابيع الاولى منها¹.

وكما أكد المقدم هشام بوحجر، فهو قائد الثورة التي تحركت نحو منطقة جبال نطوسه في غرب ليبيا ز سيطرت على طرابلس بحيث وصلت عدد الضحايا الى 50 ألف قتيل منذ بداية الانتفاضة، اما وكالة الانباء رويتر عن اقوال المقدم هشام (4) "ضحايا مصراته وزلتين بحدود 15 ألف في جبال نقوسة و يقدر العدد بحدود 15 ألف قتيل وفي جبال نفوسة وصلت الى حدود 17 ألف قتيل، بالإضافة الى 28 ألف سجين والمفقودين الذين اصبحوا في عداد الموتى¹.

كما افادت صحيفة "جارد يان" "Gardien" ان الحكومة الليبية الجديدة خفضت تقدير نص شكل كبير لعدد الاشخاص الذين قتلوا في الثورة ضد النظام معمر القذافي وأفادت ان وصلت الى ما يقارب

¹ محمد محمود السيد، الارتداد العسكري للتدخلات الدولية... ليبيا نموذجا مأخوذة من:

<http://www.syassa.org.eg/Newson/5165.aspx>

4,700 قتلوا في الثورة اما 2,100 مفقودين وارقام اخرى غير مؤكدة منها والتي كانت تقدر بي 25,000 شخص في عام 2011 وكذلك لفتت الصحافة الى ان الحجج حول ارقام الضحايا أصبحت مفيدة في الخلافات المريرة حول صراع عام في 2011، ويعتقد معارضون حلف التدخل الاطلسي ان دعم الحلف الانتفاضة تسببت في وفات اكثر قدر بسبب استخدام السلاح ضد المدنيين، ومن جانب آخر قال دوايدي مفتاح وكيل وزراء الشهداء الليبية "لا يستطيع ان اقول لكم ارقم الدقيق ولكن حتى الان أعداد الوفيات من الشهداء يقدر بنحو 4,700 شخص"، وأضاف أن عدد المفقودين من الجانبين حوالي 2,100، ونحن نعمل بجد لكشف الارقام السكانية لأنه مهم جدا لعملية المصالحة حتى بالضبط حجم الخسائر لكلا الطرفين. وأضافت الصحيفة البريطانية انه خلال الصراع الذي استمر (08) ثمانية اشهر تم قتل (10) عشرة الاف من قبل قوات القذافي، في حين ان نظام القذافي اتهم الثوار وحلف شمال الاطلسي بأنهم مسؤولين على مقتل عشرات الآلاف المدنيين¹.

اما التحقيقات في الجرائم الجنسانية بحيث في إحاطة إعلامية بتاريخ 15 سبتمبر، أثارت منظمة العفو الدولية الى ان " احد أسوأ ستمات النزاع المسلح في ليبيا، كانت موجهة للاعتقالات التعسفية، وحالات الاختفاء القسري لآلاف ممن يشتبه في أنهم من معارفي الصعيد معمر القذافي لا يزال البعض في عداد المفقودين ، بين بعد أولئك الذين تم إطلاق سراحهم في ذاكرتهم حكايات التعذيب والاعتصاب وحالات الاعدام خارج نطاق القضاء"، كما تناولت منظمة العفو الدولية قضيتين تتعلقان بالنساء اللاتي تعرضت الاعتقال والتهديد بالاعتصاب لا جبارهن على التحدث، كما أوردت منظمة "هيومنرايتس" "حقوق الانسان" في احاطتها الاعلامية 19 سبتمبر أن "المدى الكامل للعنف الجيني خلال النزاع لا يزال غير معروف في ليبيا و المخاطر التي قد يتعرض لها الناجون عندما يبلغون عن الجرائم".

ولقد وثقت منظمة هيومنرايتس ووش تسع حالات واضحة الاعتصاب جماعي واعتداء جيني ارتكبت على ايدي قوات القذافي و ذلك خلال فترة فيفري الى مارس 2011، وكانت الاعتداءات قد وضعت بشكل رئيسي في الاراضي التي سيطرت عليها قوات القذافي.

مما دفع بلجنة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق حول هذه القضايا واجراء التحقيقات عن مدى انتشار هذا العنف.

¹ - خالد البليشي، جارديان (Gardien) : التقارير الجديدة لإعداد الضحايا في الثورة الليبية أقل من موقع، واعداد شهداء أقل من 5 آلاف وليس من 50 ألف، مؤخوذة من <http://www.elbidaiah.com/node/14892>

اما من ناحية زيادة الخسائر البشرية على يد الحلف الاطلسي وقواتها العسكرية، فقد اورد تقرير اللجنة الدولية لحقوق الانسان ضد جميع اطراف النزاع ولقد اثارت في تقريرها الاول لنقصي الحقائق بشأن حالة حقوق الانسان في ليبيا الى انها تاقت تقارير تفيد بان العمل العسكري لحلف شمال الاطلسي تضمن هجمات عشوائية على المدنيين وانها لم تكن في موقف يمكنهم من تقييم صحة المعلومات التي وردت اليها، فأثناء تقديم تقرير الى مجاس حقوق الانسان التابع للأمم.

المتحدة بتاريخ 19 سبتمبر، أشار عضو اللجنة فيليب كيرش الى انّ اللّجنة قد تلقت (03) ثلاثة بلاغات أخرى من نظام القذافي تزعم انه تم قتل مدنيين خلال غارات التي شنّها حلف شمال الاطلسي على مدينة "طرابلس" واعتداد الغارات ترقى الى مستوى الهجوم العشوائي على المدنيين، وانّ اللّجنة ان تنظر فيها خلال المرحلة المقبلة من تحقيقاتها.

وذكرت منظمة حلف شمال الاطلسي انّ إجراءاتها لتصويب 8 اهداف واستخدام الاسلحة مصممة ومطبقة بعناية، وذلك لتجنين سقوط ضحايا من المدنيين³، واثارت المنظمة الى انها مستعدة للتعاون التام مع اللّجنة.¹

إنّ تدخل حلف الشمال الاطلسي في ليبيا مرتبط بثلاث شروط التي هي اتفاق السلام. قرار مجلس الامن. طلب رسمي من المعنيين. وهذه الشروط صاغها الامين العام للحلف الاطلسي، فهذه الشروط وحيث عضيلة لما تعلق الامر بالأزمة الليبية لوجود قناعة داخلية لضرورة تدخل بعض النظر بمواقف الدّول الاعضاء الاخرى، وذلك من اجل دعم التحوّل الديمقراطي ويمكن تفسير هذه الشروط كما يلي :

- طلب داخلي من المعنيين أنفسهم، حيث يعتبر الشعب الليبي طلب المساعدة الدولية لإنقاذه من مجازر كان النظام القذافي سيقترفها في حقه الاجماد الانتفاضة الشعبية والابقاء على نظامه فالحلف الاطلسي تقاده الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا وخاصة فرنسا تحركت هذا الاساس من اجل حماية هؤلاء المدنيين.

- وجود شرعية دولية عبر قرار مجلس الامن الذي شرع ضد التدخل لحماية المدنيين (النزعة الاممية)

¹ المحكمة الجنائية الدولية، مكتب المدعي العام البيان الثاني للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الى مجلس الامن التابع الامم المتحدة وفقاً للقرار مجلس الامن رقم 1970 (2011) ص9-10.

- وجود مطالبة إقليمية بالتدخل أي شرعية إقليمية-عربية للتدخل في ليبيا¹ تعتبر هذه الشروط من أهم الأسباب التي دفعت دول الشمال للقيام بعملية التدخل في ليبيا.¹

المطلب الثاني : النتائج الاقتصادية.

تعدّ دولة ليبيا من أكبر الدول العربية التي تقوم بالصفقات وعقد اتفاقيات معظم الدول الكبرى إلى الإضافة لعلاقاتها التجارية الهامة، وذلك نتيجة لثروتها الطبيعية التي جعلتها دولة متميزة في نظرية الاطماع الخارجية الكبرى بحيث نجد أهم الثروات هي النفطية الهامة في العالم بحيث سطر قطاع الكيد والكربونات على الاقتصاد الليبي على امتداد فترة طويلة، وبالتالي بأهمية بأكثر من 70% من الانتاج المحلي وما يزيد 95% من الصادرات، وما يقارب 90% من الإيرادات الحكومية وتحظى ليبيا بمكانة بارزة في اتوق الطاقة الدولية نظرا لامتلاكها 3,5% من احتياطي النفط الخام العالمية، مما جعلها ان تحظى بمكانة بارزة في اسواق النفط العالمي، كانت تنتج النفط الخام ما يعادل 1,77 مليون برميل.

ولكن بعد الثورة الاحتجاجية وتصاعد الاعمال العنق في 17 فيفري 2011 ، وزاد اكثر حده الصراع مع فرض مجلس الامن التابع للأمم المتحدة كقويات على دولة ليبيا وتدهور الاوضاع الداخلية واتى انعكست انعكاسا سلبيا حتى على علاقات مع المجتمع الدولي واتسع نطاق العقوبات التي فرضت على ليبيا في 27 مارس 2011 لتشمل تفويضا بالتدخل العسكري الاجنبي المحدود وتحمية الاصول المالية في الدول الغربية (الخارجية)، و23 أكتوبر مجلس الوطني الانتقالي تحرير البلاد بعد كثرة القوات العسكرية التابعة للقذافي.

- وفي 22 نوفمبر اعلن مجلس الوطني الانتقالي عن تشكيل حكومة انتقالية.
- ونتيجة لكل هذه الاحداث والصراعات، انخفض انتاج النفط الخام الى 22 الف برميل يوميا في 2011 التي وصلت الى درجة انهيار انتاج النفط.²

* تراجع الإنتاج النفطية :

انهيار القطاع لإنتاج النفط اثر بشكل سلبي على اقتصاد غير الهيدرو كربونات في تدمير البنية المحلية، ومنشأة الانتاج واضطراب الانشطة المصرفية ومحدودية القدرة للحصول على النقد الاجنبي

¹- عبد النور بن عنتر، الحلف الأطلسي والدول المغاربية ثورات جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، 09 أكتوبر 2011. ص4

²- رالف شامي، احمد درويش، وجوش تشرشل، سرحان شطيك، سوزان جورج، سايمون غراي، برخا غارسيا، وسابيليندرا باتا ناساك، ليبيا بعد الثورة التحديات و العرض، ادارة الشرق الاوسط و اسبا الوسطى، ص03.

ورحيل العملة الوافدة، وبالتالي تم تقليص النتائج الغير الهيدرو كربوني بنسبة 50% وفقاً للتقديرات، كان اجمال الناتج المحلي الحقيقي الكلي في 2011 اقل بنسبة 60% من مستواه عام 2010.

❖ نتائج الثورة على الاقتصاد الليبي:

كان الاقتصاد الليبي من اثار متضررة للقطاع الاقتصادي الجم التي تعتبر كصدمة اقتصادية، فحسب تقرير من خبراء صندوق النقد الدولي، الصادر من السلطات الوطنية، بان اجمالي النتائج المحلي الحقيقي لتغيير السنوي فكانت انتاج غير هيدرو كربونات في سنة 2010 وصلت الى 07% اما في 2011 وصلت الى 50% مقارنة في 2012 الى 20% اما الانتاج النفطي انحدر من 1,77 الف برميل في سنة 2010 الى مستوى ادنى 0,51 في 2011، اما رصيد الميزانية الكلي اجمالي النتائج المحلي من 4,9% سنة 2010 انخفض الى 42,8% في حين 2012 وصل الى 6,8% هذا من جهة و من جهة اخرى نجد نوعا من الجمود في الاصول الخارجية (بمليارات الدولار) بحيث كان في مستوى 172م.د اما في 2011 ارتفع بنسبة قليلة ما يعادل 174 و بقي على نفس الوتيرة لمدة عامين 174م دولار في سنة 2012. ولم يتمكن المصرف الليبي المركزي من بيع النقد الاجنبي نظراً لعدم تمكنه من الوصول الى الاصول الخارجية بحيث اصبحت قيمة الدينار الليبي في اسواق الموازنة بأكثر قدر، بالإضافة الى فقدان الدخل الهيدروكربونات اثر سلبيا على قطاع الحسابات المالية العامة بحيث انخفضت بمستوى كبير جداً في 2011 بحيث وصل الى ما يقارب 70 في سنة 2011 للقطاع الحسابات المالية الذي اثر سلبيا على رصد المالية العامة التي انخفضت الى مستوى ادنى ما يقارب 0.50 في نفس السنة، وذلك حسب احصائيات وتقديرات خبراء الصندوق النقد الدولي.

ان الاضطرابات الاقتصادية في ليبيا لم تؤثر على المستوى الداخلي انما هذه الانعكاسات السلبية اثرت حتى على السوق العالمي بحيث كانت دولة ليبيا قبل نشوب الاحتجاجات و الثورة الانتقالية لها حصة تشكل ما يقارب 02% من انتاج النفط الخام في العالم وادت تلك الخسائر الاقتصادية التي انتجت خسائر في القطاع الصادرات النفطية الليبية الى حدوث نقص مؤقت في السوق الدولية.

كما ادت الى خسائر ونقائص في القطاعات الاخرى بسبب الصراع الداخلي وكذلك اشتدت الاضطرابات الاقليمية التي ادت الى تشلل وجمود نشاط القطاع في السياحة والاستثمار، بسبب الاصول الليبية التي جهة في الدول الغربية بموجب قرار مجلس الامن الدولي رقم 1970 .

تعتبر قاعدة بين الدولة الليبية و مصدرها المالي التي تستمد منها قوتها سواء كانت عسكرية، تجارية، اقتصادية كانت بسبب فائض الانتاج النفطي التي تستثمر منه اكبر الشركات الدولية الكبرى

والذي تراجع كليا بعد الغارات الجوية والاهمال الكلي لهذا القطاع الذي تسبب في تدمير اقتصاد الدولة.¹

المطلب الثالث : النتائج السياسية والأمنية.

بعد الاحتجاجات المنتشرة في الاراضي الليبية مع زيادة العنف والاضطرابات من قبل كل أطراف الثورة زيادة على ذلك تدخلات الدولة الأجنبية تحت إشراف مجلس الأمن الدولي أدى إلى تدهور الأوضاع الليبية خصوصا في المجال السياسي والأمني الذي أثر سلباً داخلياً وخارجياً.

حسب الصحفي الألماني "ستيفن بوخن" الذي قام بمتابعة الأحداث الخارجية في مختلف الدول العربية ليبيا مصر وسورية بأن تدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ليبيا ومساهمته بشكل أساسي في إنتصار الثورات وإسقاط النظام القذافي في غير من سمعته في المنطقة العربية من الأحداث والتدخلات التي قام بها في كل من العراق 2003 وأفغانستان بعد الأحداث الارهابية 11 سبتمبر 2001 بحيث كل تدخل حلف الناتو قد ابتدأ في يوم 19 مارس 2011 بناءً على تفويض من مجلس الأمن الدولي ومشاركة عملية حلف الناتو بمشاركة 13 دولة ضمتها الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى بريطانيا وفرنسا كما شاركت دول غير أعضاء فهي عربية مثل قطر الاردن والامارات العربية الذي انهى التفويض يوم 27 أكتوبر 2011.

فالنتيجة الأساسية التي توصلت إليها حلف شمال الأطلسي هو إسقاط النظام القذافي بحيث كان هدف مرسوم ومخطط له من بداية التدخل في 20 أكتوبر 2011 أكسب دول الشمال أكثر 80% إلى 90% من المدنيين الذين رحبوا بقوات حلف شمال الأطلسي في الأراضي الليبية من أجل توفير الدعم والحماية :

- تحقيق التعاون مع مؤتمر الوطني الانتقالي في كافة الأشكال من أجل بناء الدولة الجديدة العاملة وسلطة قانون وحماية القانون من قبل القوات المسلحة الشرطة والتدخلات الأمنية.
- بروز دول حلف الناتو في إدارة الأزمة وذلك بسبب التنسيق بين الأوروبيين والأمريكيين وتعميق التعاون العسكري نظراً لمحدودية القدرات العسكرية لفرنسا.
- تطوير الأوروبيين سياستهم الأوروبي ومتوسطة بسبب التغيرات التي حدثت¹ وتقديم مقترحات جديدة للتعاون كما دفع الأمريكيين للسعي ما مكنهم لإقامة مرحلة جديدة مع الافرازات

¹ - رالف شامي، المرجع نفسه ص 5-6

السياسية المتحصلة ولعل إن دورها أي القوى الكبرى المباشرة في الأزمة الليبية سيجعلها طرفاً ضمن هذه التحولات وليس متغرباً ما سيجلب لها استراتيجيات مفاجئة².

أما النتائج العسكرية الكثر سلبياً من القوة الليبية وتدخل دول حلف شمال الأطلسي أدى إلى تعزيز الثورة بالعنف وضهور جمعات ارهابية بعد إنتشار الاسلام بين المتمردين وفتح مجال لتكوين دولة إسلامية بعد سقوط النظام القذافي وفشل الدولة وهذا يعكس سلبياً على النظام الأمني بحيث بعد الأمن والسلم ادخلي والاقليمي بما فيها دول الحدود ايدت هذه المناصرة وبالتالي معالجة مشكلة الدكتاتورية وضهور معضلة أمنية لا يمكن السيطرة عليها دولياً هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تجد أهمية الظروف التي مهدت الطريق إلى قيام الثورة عززت الهجرة من سيادة الأوضاع المتدهورة ولتي تزداد سوءاً في كل مرحلة قد ساهمت تلك الاضطرابات السياسية وتفاقم الأزمة الاقتصادية مع ارتفاع وزيادة التكاليف المعيشة وانعدام الأمن أدى إلى تفاقم مشكل الهجرة خصوصاً في عامين الاحتجاجات الشعبية والإقصاء الاكراه للشباب المحروم من كل حقوقه ولكن هذه النتائج أثرت أكثر على الدول الشمالية بما فيها الدول الأوروبية التي تسعى خاصة لوضع هاد للهجرة فتكون دولة ليبيا تقع على بعد قريب من الدولة الأوروبية فكانت أكثر تضرراً منها في عام 2011 ولكن الدول الأوروبية لم تتوقف مواصلات سياسة للحد من الهجرة غير الشرعية فمن جهة يدعمون الاحتجاجات الشعبية للنضال من أجل تحقيق الديمقراطية ومن جهة أخرى غلق الحدود الأوروبية للشؤون الداخلية وكأننا نقول لهم (رائع انكممتم بالثورة وتودون اعتناق الحرية لكن عليكم بجميع الطرق الممكنة أن طبق حيث أنتم فنحن نعانى) هارفارد في أبريل 2012 إن دول الاتحاد الأوروبي لم تستجيب لتدفقات الهجرة المرتبطة بعدم إستقرار السياسي وإنعدام الأمن الاقتصادي في شمال إفريقيا خاصة ليبيا في تلك المرحلة الإنتقالية.

جنوب جنوب أو جنوب شمال خصوصاً منهم الطلاب ورجال الأعمال وتقدر نسب المهاجر في دول الخارج بـ-100.565 1.6% من المجموع الكلي داخل ليبيا فحسب المصادرة الإحصائية الوطنية لتعدادات السكان وسجلات السكان تسجيل الأجانب وصلت عدد المهاجرين في إيطاليا 36.3% أي ما يقارب 36.475 شخص في سنة 2012، أما ألمانيا سجلت نسبة المهاجرين 4.9% أي ما يعادل 4.901 في 2012 وسجلت منظمة الهجرة الدولي ما يقارب بين المهاجرين الذين

¹ستيفن بوخن، التدخل في ليبيا غير صورة الناتو في العالم العربي مأخوذة من: <http://www.drw.com/ar/>

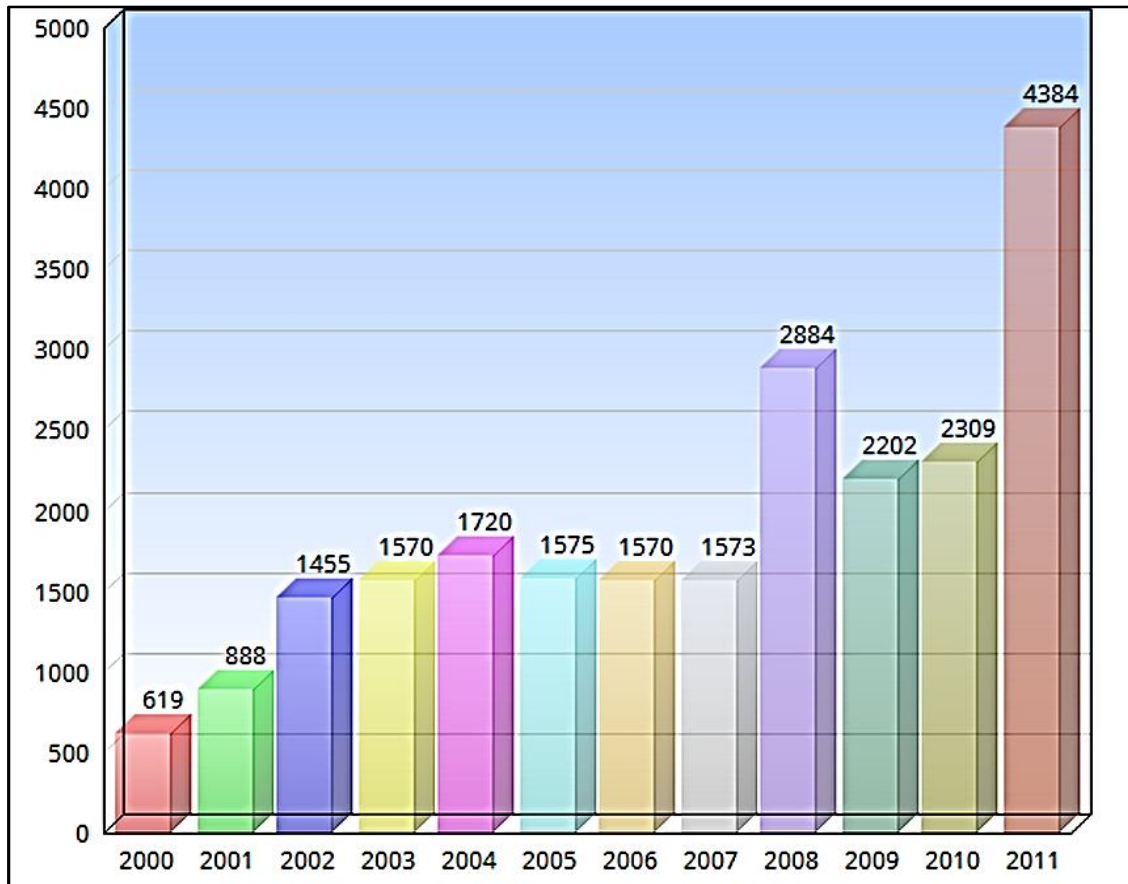
² كريم مصلوح، الادارة الامريكية الاوروبية لازمة الليبية أثناء الثورة، العدد 58، اصدار 15، سنة 2012.

<http://www.mesj.com/58.htm>.

عدو إلى أوطانهم أي الأجانب فذك فرار المواطنين الليبيين 42292 في أواخر جين 2011 وتم عبور الحدود في أوائل 10 أيام أبريل وصلت 6019 من الأفراد.

أما بالنسبة لعبور الحدود الإقليمية خصوصاً إلى دولة تونس عبر مدينة "دهية" وبقاء المهاجرين في مخيمات على الحدود الليبية التونسية وتدخل المفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (the united nations high commissioner for refugees UNHCR) للمساعدة والحماية.¹

الشكل رقم 02: يبين اللاجئين الليبيين وطالبي اللجوء ما بين الفترة 2000م-2011م.



المصدر: المفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

¹-Mpc-Migration Policy Centre, Co-financed by the European union, On the basis of CARIM South Database and publications, June 2013 pp 2.3.4.

إستنتاجات الفصل الثاني :

ان تدخل دول الشمال (حلف الناتو) التي تمت تحت توصيات الأمم المتحدة قرارات (1970) و(1973) التي كانت بمثابة رد فعل خلال الحرب الاهلية وممارسة العنف ضد المدنيين، لمتصل إلى تحقيق النتائج المنتظرة منها، بحيث استطاعت القضاء على النظام وجل مؤسساته إلا وانه لم يستطيع واضع حد لسبيل انتماء المدنيين وكون هذا الأخير هو الهدف الأساسي والإنساني الذي دعت إليه، وهذا الفشل تولد منه تعقيد او تأزم للضرورة الليبية.

الفصل الثالث

انعكاسات تدخل حلف شمال الأطلسي
في ليبيا

المبحث الأول : الصراع - الليبي - الداخلي (مصراتة وطرابلس).

المطلب الأول : الاقتتال الداخلي في ليبيا

بعد القدرة الشعبية التي كانت بمساندة الدّول الغربية استطاعت القيام بعملية إسقاط النظام القذافي بعد تصاعد الاحتجاجات و تصاعد الثورة الّا وان ذلك لم يجعل من الاوضاع في حال افضل بل زادة وتواصلت تلك الاعمال من الاقتتال الداخلي وضهور اعمال العنف اكثر خطورة على الوضع الامني في دولة ليبيا وتصعيد الاقتتالات الداخلية وعلى بروز الجماعات المسلحة التي تنددها كل دّول العالم كونها جماعات تسعى لتنظيم الدولة الارهابية تحت تسمية (داعيش) فنهاية الصراع على القذافي اكتوبر 2011، ظنّ على انه نهاية الصراع، الّا وانّ تم ضهور بواذر اخرى له داخل ليبيا الذي يتمحور حول الصّراع السياسي وذلك بين ميلشيات مصرانه وميلشيات الزناتان على عاصمة طرابلس، فمصرانه من جهة تتبع طيار المصالح الجهوية فهي مناصرة التيار الاسلامي من الدرجة الاولى اما الزناتان تتبع المصالح الجهوية ولكن انها تتبع تيار ماسمي بتحالف القوى الوطنية*¹ وعلى هذا الاساس تعرضت خارطة ليبيا الى تحولات متصارعة.

سواءا كانت على مستوى الاطراف والقضايا المتنازعة عليها، ولكن بصفة عامة هو صراع حول الشرعية بين المعسكرين السياسيين تتمثل في الحكومة الشرعية التي تحالفت مع الفريق "خليفة حفتر" التي نالت دعماً من مختلف القبائل مثل قبيلة لعبيدات، المسامير، العواقر والقوى الفيدرالية المسلحة في منطقة برقة بزعامة " ابراهيم الحضران" بالإضافة الى كتيبيه الجوية لمنطقة "طبرق"، اما الشرق يستند الى القوات المتواجدة في بن غازي بزعامة "ونيس بوخمادة" وكذلك تعتمد على قبائل "الزناتان" التي تتواجد فيها الكتائب المسلحة، مثل الصواعق، والقعقاع، والمدني².

فتلك الصراعات ازدادت حدّة واشتدت الخلافات والانشقاقات، لاسيما في صفوف الميلشيات "فجر ليبيا"*عربي ليبيا، وفي المرحلة الاخيرة زادت الاقتتالات الداخلية بين عناصر الميلشيات في بعض مناطق عاصمة ليبيا طرابلس، حيث استخدمت فيها اسلحة متوسطة وخفيفة، ومن بين هذه الاقتتالات تلك التي دامت عدّة ساعات في منطقة الفلاح، بحيث ترجع هذه الاقتتالات لأسباب الخلافات التي

* تحالف القوى الوطنية هو ضمن الكيانات السياسية فهو يتكون من الاحزاب السياسية الصغيرة وعدد من الشخصيات العامة، فساهم في المرحلة الانتقالية (2011-2012) وتبني اطاراً لليبيا لإعادة بناء الدولة والاسلامية شكل جزءاً من هوية الدولة

1- رسائلهيلاري ايميلي بلحاجمأخوذة من 10h: 08. 6659. 08 /ar/node/ Http : // www. Correspondants. org

2- جريدة العرب 7 الازمة الليبية، صراعات متدخلة، مأخوذ من www.alarabonline.org/pdf/2015/07/02-07/p07.pdf

* فجر ليبيا" هو تحالف الميلشيات الاسلامية تظم ميلشيات من بينها رد عليي الوسطي، غرفة ثوار ليبيا في طرابلس وميلشيات تتحدر من مناطق مصراته، إضافة الى الميلشيات "غريان" و "الزاوية" و "صبراتة" و "زليتين" و "مصرانه".

اندلعت داخل المؤتمر الوطني العام و نهاية حكمه بسبب مجربات العمليات الحوار السياسي وهذه الاخيرة قونها عارضت كتلة برلمانية داخل المؤتمر التي يترأسها "بلقاسم قريط" المكونة كلها من مصرانه التي تسعى لتعطيل مساعي مفاوضات السلام بالصّخيرات (المغرب)¹

شهدت منطقة طرابلس صراعات حول من يسيطر عليها، ففي يوم 13 جويلية 2014 أعلن "صلاح بادي" (الضابط السابق في القوات المسلحة في عهد القذافي)، عن عملية عسكرية عرفت ب"فجر ليبيا" من أجل التعامل المحكم لتهديدات الذي يفرضه حضر وحلفائه، ز كذلك دعم البرلمان (المؤتمر الوطني العام)، و حرساً على تصدي ومنع الميليشيات الزناتان التي تحاول السيطرة على مطار "طرابلس"، وذلك السعي لتعزيز التحالف الاسلامي-المصراتي في مدينة طرابلس وخاصة منطقة الجبل الغربي الذي يضم معسكر فجر ليبيا، الذي يتكون من عدة ميليشيات إسلامية وقبيلة منها :

- ميليشيات درع ليبيا التي تعد الاكبر قوة وعتاداً وهو ما حولها الى ما يشبه القوة الرسمية للنظام الانتقالي لرغم طابعها، اذ منحت لها صلاحيات حماية طرابلس عام اوت 2013 من طرف المؤتمر الوطني العام.
- استقطاب عملية "فجر ليبيا" مجموعات شبابية عرقية من جبل نفوسة، خاصة من نالوت، وغريان و بعض المناطق الامازيغية مثل القلعة.
- عرفة "عمليات الثوار" فهي تابعة لمصراته التي تتكون من مجموعة وحدات وزارة الدفاع واخرى داخلياً.
- قوى حزبية وحكومية حيث نالت عملية فجر ليبيا تأييداً من الاحزاب السياسية بشقيها السلفي، والاخوان²، ولعل أكبر الاسباب لازمة داخل عاصمة طرابلس تعود الى عملية "فجر ليبيا" التي استهدفت هجوماً على مطار طرابلس العالمي في يوم 14/07/2014، من اجل السيطرة عليه وعمل من اجل إخراج الكتائب التابعة "لزناتان" منه من اجل ارغام سكان طرابلس والمنطقة الغربية على القبول بها وبكافة أعمالها، فشاركت العديد من المناطق التي لديها اطماع في حكم ليبيا في عملية "فجر ليبيا"، وذلك بهدف تحصيل المصالح المحلية والانتقام من المناطق الاخرى تكن لها عداوة هذا من ناحية وتحقيق المكاسب السياسية من ناحية أخرى.

¹ - تقادير: اشتباكات في طرابلس بين مكونات " فجر ليبيا"، مأخوذة من [http:// www.newlibya.net/?p=69](http://www.newlibya.net/?p=69) :

² - عز العرب، سارة حسن، مسارات متشابكة ادارة الصراع الداخلية المتعقدة في الشرق الاوسط، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، RCSS، ص 7.

أكبر وأخطر الازمات في هذه المرحلة هي التي دامت ما بين 14 /07/ 2014 و 092/2/ 2014 م، التي أخذت الطابع ورشفانا وفجر ليبيا، ورشفانا والزاوية، وقد أدى الصراع بين "ورشفانا" و"فجر ليبيا" الى صراع مسلح والاقتتال على اراضي ورشفانا دامت اكثر من (73) يوم ثلاثة وسبعون يوم، تم حصار ورشفانا، وانتشار اعمال النهب والسّرقة وحرق البيوت وتدميرها، بحيث قامت الميليشيات بانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان "المدنيين"¹ وذلك لسبب ضعف السلطة الحكم والقانون ونتيجة لهذه الاحداث وصلت عدد الجرحى الى ما يزيد عن (20.000) في جويلية 014 ، وتحديداً هذه العمليات التي تشمل اعمال العنف بين تلك الجهات تصل في مدينة طرابلس وبن غازي الى ما يقدر بي (270.000) عمليات الاختطاف والتجنيد القسري، التعذيب ... الخ.²

اما في مدينة مصرانه سعت ميليشياتها العسكرية لتمرکز العاصمة، حيث سيطرت على مقار للجماعة المقاتلة في الفلاحة، ووادي الربيع، وبمناطق اخرى وسط العاصمة بهدف المحاصرة والتضييق عليها، بالإضافة الى غرب ليبيا، قامت ميليشيات مصرانه بسحب قواتها التي تسيطر على الطريق الساحلي الرابط بين عاصمة طرابلس والزاوية لتنتقل الى منطقة "وادي الربيع" وكذلك التمرکز اكثر في طريق "المطار" وفي تلك المرحلة شهدت مدينة طرابلس حملة مدامات اكثر واستهدفت فيها عدّة مقرات ومترکزات لاسيما في منطقة "الهضبة" و"عين زارة"³

ونتيجة تفاقم الازمة بسبب الانقسامات حول السلطة وتزايد حدة الصراع بين مختلف الاطراف في الساحة الليبية قرر الامين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" زيارة العاصمة الليبية طرابلس في يوم السبت 11 أكتوبر 2014 من اجل حث الاطراف الليبية على المضي قدماً في حوارهم من اجل استعادة الاستقرار في البلاد التي تعاني من الازمة العميقة ووضع الحدّ للقتال الداخلي للأمم المتحدة تدين بشدة التصعيد الاخير للعنف في بن غازي وكذلك في كل انحاء مناطق البلاد، مما سبب المزيد من اراقة الدماء من مختلف الانتماءات السياسية لوقف اطلاق النار، بحيث دعمت البعثة لوقف اطلاق النار التي ربما تكون هدية ربما يرغب بها الشعب الليبي، وتشدّد ايضا على ان العنف لا يمكن ان تكون وسيلة لحل المشاكل.⁴

¹ - عبد الباسط بن هامل، بوابة افريقيا الاخبارية، ماهي اسباب صراع ورشفانا مع فجر ليبيا ؟ مأخوذ من:

<http://Jamaliriyanewsagemcy.wordpress.com/2016/03/26>

² - ليبيا 2015 استعراضا لاحتياجات الانسانية، ملخص، سبتمبر 2015 ص(06)

³ - اشتباكات طرابلس بين مكونات "فجر ليبيا" المرجع نفسه.

⁴ - مركز المعلومات، الامم المتحدة، Tripoli، الامين العام للأمم المتحدة يزور ليبيا وبحث الاطراف المضي قدماً، جهود الحوار لإنهاء الازمة، مأخوذة من : tripoli.sites.unicnetwork.org/2014/10/11 .

يقدم التقرير عملاً بقراري مجلس الأمن (2015) 2238 المؤرخ في 10 سبتمبر 2015، 2259 المؤرخ في ديسمبر 2015 وهو يتناول التطورات الأمنية والسياسية في ليبيا، ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان، والحالة الإنسانية في الدولة، ويستعرض الأنشطة التي اضطلعت بها هيئة الأمم المتحدة للدعم ليبيا من صدور تقرير المؤرخ 13 أوت 2015، فحسب التطورات الأمنية والسياسية ورغم الحالة المزمنة التي كانت نتيجة الانقسامات السياسية، والمؤسسية واتساع نطاق الأعمال واحرزت العملية السياسية التي قامت بها هيئة الأمم المتحدة نوعاً من التقدم وتهدئة الأوضاع، إلا عامل الاستقرار مازال راسخاً بسبب الخلافات والنزاعات، مما يؤدي الى ظهور جماعات ارامية وتنامي الخطر الذي يمثله نفوذ الجماعات المنتسبة للتنظيم الدولة الاسلامية¹.

المطلب الثاني : مبدأ شرعية التدخل الأجنبي في دولة ليبيا

لم تكن الجماعات الاسلامية امراً جديداً الضهور في الدولة الليبية وإنما يعود جذورها الى الخمسينيات (50 نيات) ممثلة في جماعة الاخوان المسلمين، فهي اولى الجماعات الاسلامية نشاطاً في ليبيا الحديثة، ففي عهد القذافي الذي مهد للحكم الفردي، فالجماعات الاسلامية رغم قدرة نشاطها كانت هدفاً للقذافي بحيث قام باعتقال عدداً كبيراً من قيادات "الاخوان المسلمين" فاحل عملها و لكن بعد فترة زمنية استطاعت ان تجدد وذلك بانضمام مجموعة من الطلاب الذين يدرسون في الخارج، و كذلك الاعمال الخيرية والدعوية، واستقطبوا اكثر من ابناء الاسر المتوسطة، وظهر نشاطها بشكل كبير في جامعة بن غازي القريبة من القبائل الشرقية المعارضة لحكم القذافي، والتي كانت لاتزال تحمل الولاء السياسي للأسرة السنوسية².

أما في السنوات بداية 1994 بدأت تعرف هذه الجماعات ب"التجمع الاسلامي" اثناء "خلاف بين حركة الاخوان" الذي كان بسبب تعارض واختلاف الآراء بانضمام اعضاء اخرون غير "مسلمين"، وفي نفس المرحلة تعرضت للحصار من طرف القوات الامنية مما أدى بهذه الحركة لشلل بسبب ثورة المدنيين الاسقاط النظام القذافي (مسار التحول الديموقراطي)³

وانشاء المسار الانتقالي 2011 وذلك كتيبية مسلحة، حتى انها ساهمت بتحرير طرابلس وذلك بفضل القوة العسكرية، واخرى سياسية، كما شكلت ما يسمى ب"الحركة الاسلامية الليبية للتغيير"

¹ - الامم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن بعثة الامم المتحدة لدعم ليبيا، 25 فيفري 2016، ص 01.

² - عبد الله الشريف، الجماعات الاسلامية في ليبيا، الجنور والممارسات مأخوذة من الجماعات، الاسلامية، في ليبيا، الجنور والممارسات <http://www.alaraby.co.uk/opinion/2016/07/25>

³ - نزار كيركش، الحركات الاسلامية في ليبيا بعد الثورات الليبية التحولات والمستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 6 سبتمبر 2016، ص 04.

وكذلك شاركت في الانتخابات عن طريق "الحزب الوطني" و"حزب الامة"، ولكن حقيقةً لم تكسب نجاحاً فيها، إلاّ وانها استطاعت الوصول والتوافق والقرارات المؤتمر الوطني التي اصدرها، فدّعت عملية فجر ليبيا خصوصا في المرحلة الانتقالية، اين اعلن الجنرال "خليفة حفتر^{1*}" وعملية الكرامة التي اعلنها مباشرة.

أما التيار السلفي ليس جديد في دولة ليبيا وإنما يعود الى (80 نيات) ثمينيات يسمى بالتيار المحافظ محاولاً نسخ ونشر الكتب حسب ما يتوافق مع عقيدتهم، ففي مرحلة 2011 في المسار التحولي حاولت السيطرة على المساجد في منطقة طرابلس والبيضاء ويسمى أيضاً بالتيار المدخلي، فهذه الاخيرة حملة بعد ذلك السلاح من هجل اظهار تغييب المجتمع وفشل الدولة وكل هذا بدفع الجميع في دولة ليبيا للعنف والتطرف فالجماعات المتطرفة استولت على مخازن الاسلحة بعد سقوط النظام القذافي التي تعد اكثر العوامل التي ساعدتها على الانتشار والتسلح بالإضافة الى ذلك غياب المؤسسات الامنية وحتى العسكرية اتسيطر على اعمالها، وقدرت مجموعة الازمات الدولية في ليبيا يوجد اكثر من (250.000) مئتان وخمسون المعامل السلاح بمختلف الانواع^{2*}.

المطلب الثالث : تنظيم الدولة الاسلامية داعيش في ليبيا.

كانت الدولة الليبية من تدني الوضع الامنية وسيادة متغيرة الاستقرار في البلاد، وما يسمى ب"الانقلاب الامني" جعلها دولة خشة في كافة الميادين سواءاً كانت السياسة والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وذلك تغلغل الانقسامات واختلاف التوجهات وذلك من اجل تحقيق المصالح الذاتية والوصول الى شرعية السلطة في البلاد، فالانقلابات الشعبية على النظام القذافي زادت الطين بلة في اواخر عام 2011، حيث تم ظهور اعمال العنف في ضل غياب الدولة وذلك عن طريق تسليح الجماعات بأسلحة متنوعة (مختلفة) خصوصاً بعد الاستيلاء على مخازن الاسلحة لمعمر القذافي وبالتالي نتساءل حول ظهور الدولة الاسلامية في ليبيا، وعمليات تمديدها ؟

تعتبر الدولة الليبية من اكبر معاقل تنظيم الدولة الاسلامية، فبهذا الصدد نجد عضو المؤتمر الوطني العام "منصور الحصادي" حول ظروف نشأة وتكوين تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا بحيث يقول " ان ما سيحدث في "درنة" و"سرت" لا يخرج عن كونه دور حياة "الارهاب" الذي يتشكل وينتقل

^{1*}- حفتر خليفة هو الذي قاد عملية الكرامة في ليبيا التي هي عملية عسكرية ضد الكتاب الثوار والاسلاميين في ليبيا انطلقت في 16 ماي 2014 بـ "بنغازي" شرق ليبيا ثم انفلت العملية المدينة طرابلس، تم توسيع الصراع ليشمل العديد من مناطق ليبيا، وهدفها انقاذ البلاد من الارهاب من المتشددون الاسلاميين، ويعتبر "حفتر" احد المنشقين من النظام القذافي، وهو الذيد عى الاستكمال بناء الجيش الوطني الليبي 2012.

^{2*}- نزار كيركش، المرجع نفسه، ص 07-08.

من منطقة الى اخرى" فكانت بداية نشاط التنظيم في ليبيا في عام 2013 و 2014، وذلك مع بداية عودة حركة من المقاتلين الليبيين من سوريا، بحيث سبق انّ لهم كتائب خاصة بهم مثل "كتاب التيار" التي كانت احدى اشرس المجموعات¹.

المقاتلة الى جانب تنظيم الدولة في سوريا ضد الفصائل المعارضة في سوريا وهي الكتيبة التي عاد منها العديد من مقاتليها الى ليبيا ليشكلوا مجلس شورى شباب الاسلام*، بعد وصول وفد من تنظيم الدولة يضم عدداً من الاعضاء هم "اليميني انا البراء الازدي"، "السعودي حبيب الجز راوي"، وتم استقبالهم من طرف "مجلس الثوار الشباب"، وتم مبايعة " ابو بكر البغدادي" من مجلس الشورى في مدينة "درنة" و بعد ذلك تم الاعلان على ان شرق ليبيا ولاية تابعة للتنظيم و سموها ولاية "برقة" فهذا التنظيم لا يقوم بنشاطه فقط على مستوى الداخلي، بل يسعى حتى لتمديد خارج الدولة اتجاه الشمال الافريقي و تحقيق قدرة التواصل و الاتحاد مع باقي المجموعات الاخرى والالتحاق بها و كان اختيار تمديدها من خلال المناطق الواقعة على البحر التوسط من مدينة درنة وصولا الى مدينة بسرت، بحيث بدأت بعملياتها ضد مدينة مصرانه واساساً تبحث عن مناطق تدفقات الهجرة غير الشرعية لاستغلالها وجذبها للانضمام في صفوف المقاتلين ومحاولة السيطرة على المصادر النفطية الهامة والعمل على توسيعها غرب ليبيا، الا وان محاولة توسيع وترسيخ نشاطها في مدينة "سرت" باء بالفشل والهزيمة بالنسبة للدولة الاسلامية، بحيث قام سكان مدينة "درنة" بالتحالف مع الاسلاميين المتشددين، الاسلاميين الذين سّماه ب"مجلسالشورى" من اجل مواجهة تنظيم " الدولة الاسلامية"، بحيث صرّح سكان المدينة التحالف الاسلامي الليبي يعرف ب"المجلس الشورى" تم توحيد صفوفه مع سكان "درنة"².

لتصدي لمقاتلي تنظيم الدولة الاسلامية، و دار اقتتال عنيف بين مقاتلي تنظيم الدولة الاسلامية ومقاتلي مجلس الشورى من اجل السيطرة على مدينة درنة بحيث قام القائد اليميني بالاستلاء على محكمة المدينة، إلا وان السكان المحليين لهذه الاخيرة بقيادة مجلس الشورى وبالدعم من الاشخاص محليين مسلحين قاموا باسترجاعها وطرد منظمين الدولة الاسلامية واستمر القتال مع اغلاق معظم المتاجر والشركات، وقال السكان انّ تنظيم الدولة الاسلامية متركزة في منطقتي "رأس الهلال" في

¹- كمال القصير، تنظيم الدولة بليبيا، تم عبر خيوط الازمة السياسية، مركز الجزيرة للدراسات مأخوذة من :

<http://Studies.Aljazeera.net/Ar/reports/2015/06/201561184354564740>

*- مجلس الشورى الشباب الاسلام : هو مجموعة مسلحة كانت تسيطر على مدينة درنة التي قامت بمبايعة "الببكر البغدادي امير التنظيم في العراق ثم قام الاعلان عن مبايعة فرع التنظيم في " درنة " تنظيم الدولة في اكتوبر 2014.

²- كمال القصير، المرجع نفسه، (باحث في مركز الجزيرة للدراسات، مسؤول منطقة المغرب العربي).

المدينة وتضاعفت أعمال الاقتتال اكثر احد اعضاء" مجلس الشورى"¹، مما دفع هذه الاطراف بالقيام بأعمال العنف، وذلك بتوافد عدد كبير من السكان لمدينة "درنة" من المقاتلين الاجانب لدعم محالفي "مجلس الشورى" للجهاد ضد الدولة الاسلامية مما ادى الى مقتل العديد من الاشخاص واصابة الاخرين اثناء المواجهة وكما قامت تنظيم الدولة الاسلامية بشن هجمات على حقول النفطية وسفارات كما صرحوا بقيامهم لعمليات الاعدام للعديد من الاشخاص منهم الاثيوبيين والمصريين المسيحيين، وفي هذه المرحلة من الخطورة على الوضع الامني المهدد صرحت الدولة الغربية الأوروبية خوضها من تمديد هذه الجماعات على ضفاف البحر الابيض المتوسط المقابل لأوروبا².

ولكن رغم المواجهة العنيفة التي تلقتها في مدينة درنة من معارضة شديدة من طرف مدعى "مجلس الشورى" إلا و انها لم تستسلم ولم تفشل، بل تابعت مسار التنظيم داخل الدولة وزيادة المزايا التنافسية الى اقصى حدّ خصوصاً على مستوى المحلي من اجل تحويل الدولة الاسلامية من "درنة" الى "سرت" بحيث هذه الاخيرة ترفض، اكثر من مدينة درنة لتنظيم وتمديده، ولكن جماعة تنظيم الدولة الإسلامية اعتمدت على استراتيجية محكمة بعد انتقالها الى مدينة "سرت" وذلك بالإسراع حول عملية انهيار الدولة وتأجيج المشاعر القومية لليبين، وكذلك تعزيز التي من شأنها تتبع لها الفرقة لترسيخ نفوذها وبناء هوية وطنية - دينية، وذلك بشن تنظيم الدولة الاسلامية هجوم على البنى التحتية النفطية في حوض "سرت" عن طريق عرقلة السلطات الحكومية الليبية للوصول الى "النفط"، وتوسيع انهار الدولة عبر تسبب بتفاهم مشكلات الدولة المالية وتقليص قدرة الحكومة على تأمين الخدمات العامة³، ولم تتوقف هذا الحدّ وأنما سعت للوصول الى مدينة "مصرانه" و"طرابلس" رغم انهزامهم في مدينة "سرت" بحيث قال "إيثان كورين" الرئيس والعضو المؤسس لمركز ابحاث "بريم،شوشين" (الشرق الاوسط وافريقيا) انّ "مقاتلي تنظيم الدولة الاسلامية برهنوا عن قدرتهم على الذوبان في محيطهم" استطاعوا تحقيق التغلغل في المنطقة.

ويقول ايضا في هذا الصدد على انه لم يتم القضاء على التنظيم الجهاديين في سرت بل "عندها علينا ان نتوقع من الدولة الاسلامية تغيير استراتيجياتها بحيث ينتقل الى شن حملة اوسع نطاقاً واسهل انتشاراً لإشاعة العب وبث الذعر" اي توقع منها مهاجمة المناطق الاخرى داخل ليبيا.

¹ - فرانس 24/ روتيرز، ليبيا، المجلس الشوري أسر قائد التنظيم الدولة الاسلامية في درنة ويتحالف مع سكانها، نشرت في 15/ 06/ 2015، مأخوذة من تنظيم الدولة الاسلامية - ليبيا - سكان- درنة- مجلس الشورى www.france24.com/ar/2015/06/14

² - فرانس 24/ روتيرز ليبيا قتل الاحتجاج ضد تنظيم " الدولة الاسلامية " فيدرنة، 13 06 2015، احتجاجات تنظيم الدولة- اطلاق- النار-ليبيا www.frane24.com/ar/2015/06/13

³ - كيف ينكاسي ستايسويلارد، نظراً الى غياب الروابط الوثيقة بين الدولة الاسلامية والمجموعات الاجتماعية الليبية، يركز التنظيم استراتيجية على تسريع انهيار الدولة بدل من الاستلاء على ارضيها.

ويقول كذلك الصحفي والمحلل السياسي "عبد الباري عطوان" إنّ "داعيش خسرت مدينة سرت ولكنه لم تخسر ليبيا، ولاسيما الجنوب حيث لديه حاضنة، وحيث المنطقة لرخوية لا وجود هناك للدولة او ميليشيات واحدة مهيمنة"، ممّا يتح لها المجال للتوسيع والانتشار¹.

¹ - ميدلاست، هزيمة الدولة الإسلامية في سرتلا يقلص نفوذها في ليبيا، مأخوذة من: www.Middle-east-online.com/?id=230957

المبحث الثاني : الحوار الليبي - الليبي وتأسيس حكومة الوفاق الوطني.

منذ عام 2011 كانت الدولة من ظهور الانقلاب الأمني والاقتتالات الداخلية نتيجة الفراغ السياسي وحتى العسكري، وزيادة انتشار الأوضاع المتدهورة، مما زاد درجة ضعف الدولة وهشاشتها، فتعقدت الأزمة الليبية في فترة ما بعد المرحلة القذافي خصوصاً ما بين 2012-2015، وذلك لسبب تصارع العنف الداخلي وظهور جماعات إرهابية مساحية التي تسعى لتحقيق مصالحها على حساب إضعاف الدولة في كل الميادين، وذلك من الاستلاء على مقاليد السلطة والإدارة (احتكار السلطة)، وهذا ما جعل الأزمة أكثر حدة، والتفكير الدولي من أجل تدويل هذه القضية، مما استدعى بها لعقد الاجتماعات، ذلك من أجل وضع حد لتفاقم الأزمة وذلك عن طريق ما يسمى بالحوار السياسي الليبي، وبالتالي نتساءل ماهي دوافع الحوار السياسي الليبي، وما هي أعضاء المشاركة في هذا الحوار؟ وما هي أهم نتائجه؟

المطلب الأول : الحوار الليبي - الليبي برعاية الأمم المتحدة.

قد اجتمعت العديد من الأطراف في الحوار الليبي وذلك من أجل مناقشة الأزمة الليبية والتفاوض ومعالجتها لانقاص البلاد من الانهيار مع محاولة إعادة بناءها على أسس ديمقراطية وذلك بناء التفاهم والاتفاق على مختلف المبادئ والقرارات، ما أنتج عدة حوارات سياسية وبرعاية الأمم المتحدة بحيث اتخذت الحكومة المؤقتة بقيادة 'عبد الله الثاني' و'مجلس النواب' المعترفان بهما دولياً ومقرهما 'طبرق' بينما تتخذ حكومة الإنقاذ بقيادة 'عمر الحاسي' والمؤتمر الوطني العام (البرلمان) في عاصمة 'طرابلس'.

يوم 29 سبتمبر 2014 تم عقد الجولة الأولى من الحوار السياسي في مدينة غدامس في جنوب ليبيا برعاية الأمم المتحدة بين الفرقان السياسيين المشاركين والمقاطعين لجلسات برلمان طبرق، رغم رفضه من قبل الجماعات المساحية وإصرارها على الحل العسكري الأزمة بدل الحل السياسي وهذا الهدف ضرورة وضع حد لوقف أعمال العنف في البلاد والعمل من أجل إخراجها من الظلام، فتلقى هذا الحوار دعماً دولياً، بحيث أعلن رئيس بعثة الأمم المتحدة 'برناردينو ليون' أن الحوار جرى في أجواء سلمية بناءة وإيجابية، وأفرز باتفاق المجتمعين على العملية السياسية وكذلك مناقشة طل القضايا، بالإضافة إلى الدعم الذي تلقاه من طرف الاتحاد الأوروبي وكذلك الاتحاد الأفريقي.

امّا في 15 جانفي 2015 اُقيمت الجولة الاولى من الحوار جنيف في غضون يومين 14 و15/2015 الحكومة المعترف بها مع مجاس النواب بالإضافة الى عدد من الشخصيات السياسية دون مشاركة الحكومة والبرلمان اي "المؤتمر الوطني العام".

واختتم الحوار الليبي في الجولة الاولى برعاية الامم المتحدة بعد نقاشات ومشاورات عدّة في مقر الامم المتحدة "جنيف" بهدف التوصل الى سبل، انتهاء الازمة الليبية السياسية الامنية والمؤسسية تحت شعار ليبيا موحدة ديمقراطية مع سادة القانون، مع وضع ترتيبات امنية لإنهاء الاقتتال والقضاء على المجموعات المسلحة في كافة المدن الليبية، وذلك السماح للدولة من اجل بسط سلطتها الحيوية في البلاد، وسعيهم للإيجاد حلول الازمات السياسية، الامنية، الاقتصادية، بحيث اعلنت بعثة الامم المتحدة لدعمها في ليبيا وذلك بتقديم الدعم اللازم لمراقبة وانجاح الاتفاق، وتؤكد ايضاً ان الحوار عملية تتميز بالشمولية والشفافية تقودها المصالح الوطنية الليبية العليا خصوصاً حماية الوحدة الوطنية، ومواردها وثرواتها¹.

ولكن بناء على الحوار الثاني حاولت فيه بعثة الامم المتحدة جمع بين السياسيين والعسكريين في يوم 09 سبتمبر 2014 في "غدامس" التي تجمع مناطق شرق و غرب ليبيا، باء بالفشل لاختلاف الآراء والمصالح، فتبلور الحوار السياسي بين الاطراف المتنازعة بشكل واضح فكان من الضروري ان يقوم "برنار دينوليون" بالإضافة والحذف على القرارات لنلائم كافة الاطراف وجاءت في المسودة الاولى لـ "برنار دينوليون" نقطتين اساسيتين هما :

- الاتفاق على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

- الاتفاق على جملة من الترتيبات الامنية .

الأوان قرار المؤتمر الوطني العام متطلباً وكان اكثر صلابة من خلال البرلمان بحيث طلب عدم المساس به كونه الممثل الشرعي للليبيين ولكن تم تغيير الرأي لبرنار دينوليون من خلال الافكار التي وزعها على الوفدين التفاوض في المادة الرابعة تنص على منظومة مؤسسية تشمل :

- حكومة الوفاق الوطني

- مجلس تشريعي

- مجلس رأسي اعلى

¹ - اختتام الجولة الاولى من الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الامم المتحدة، مأخوذة من : <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?News1D=22613>

بالإضافة المسودة الخامسة التي أثارت الجدل، بحيث برئ انصار المؤتمر الوطني ان هذه الاخيرة تمكن خصومهم من التفرد بإدارة المرحلة الانتقالية وتعيين القائد العام للجيش باعتبار ان المسودة الرابعة اعلنت على اعادة تشكيل الجيش وليس دعمه كما نصت المسودة الخامسة، ايّ الجيش اصبح تابع للبرلمان و ليس قوّة رأسية للأركان التابعة للمؤتمر الوطني العام¹

فأتى "مارتن كوبلر" مكان "ليون" وتابع مسيرته من المسودة الاخيرة التي اعلنها "ليون" ونص على عدم المساس بتغييرها، و ابقى رأيه على ضرورة تأسيس حكومة الوفاق الوطني وذلك بحضور كل الاطراف الحوار اولا "البرلمان" و"المؤتمر الوطني العام" كافة الاطراف السياسية مثل حزبي تحالف القوى الوطنية و العدالة و البناء.

المطلب الثاني : الحوار الليبي السياسي في مدينة صخيرات المغرب.

احتضنت مدينة صخيرات إجتماع الأطراف الليبية لإجراء الحوار السياسي الليبي في 17 ديسمبر 2015، فوقعت الأطراف الليبية الحاضرة في منتجع "صخيرات" جنوب العاصمة المغربية للاتفاق على "مسودة" اتفاق السلم والمصالحة المقترحة من طرف الأمم المتحدة في غياب وفد برلمان طرابلس المعترف به دوليا الذي يعد أحد اطراف الحوار الليبي، وكان ذلك بحضور المبعوث الأممي من أجل دعم ليبيا وكذلك حضور وزير الخارجية "صلاح الدين مزور" بالإضافة لحضور رئيس الغرفتين الأولى والثانية للبرلمان المغربي، بالإضافة الى حضور ممثلي البلديات خاصة مصراتة وطرابلس وكذلك ممثل الإتحاد الأوروبي بليبيا، عكس المؤتمر الوطني العام الذي امتنع عن حضوره كل الأطراف التي شاركت على التوقيع بالأحرف الأولى عليه ما جعل نهاية لولاء المؤتمر الوطني العام في هذه المرحلة، وهذا التوافق الذي تم بين هؤلاء الأطراف حضت بإعتراف ورعاية أممية أي دولية و كذلك محلية، وذلك يمهد لدولة ليبيا الدخول في مرحلة جديدة أي اختيار حكومة تتوافق وبنود الوثيقة المتفق عليها مع اتخاذ التدابير الأمنية بالقضاء على الجماعات المهددة للأمن والسلم واستمرارية الدولة². وحسب جامعة الدول العربية التي تتابع تطورات الوضع الأمني بحيث ترى أنه لا بد من ممارسة كل الضغوطات من أجل التوصل الى الإتفاق حول عملية تشكيل حكومة الوفاق الوطني التي أقرها الإتفاق السياسي في مدينة صخيرات، بحيث أفاد "مارتن كوبلر" مبعوث الأمم المتحدة في إحاطته امام مجلس الأمن على أنه لا بد من حث المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني على تأسيس

¹ - السنوسي البسكري، الحوار الليبي بقيادة اممية جديدة، التحديات وفرص النجاح، مركز الدراسات الجزيرة 7 ديسمبر 2015 ص03 و 05

² - فرنسيس برسو محمد العربي، فقاء ليبيا يوقعون في صخيرات على إتفاقية المصالحة، العربية مؤخوذة من :

<http://www.alarabya.net/au/inrth-africa/libya/2015/07/12>

آلية لتوحيد إصلاح قوات الأمن الليبية والعمل على توسيع دعم الإتفاق السياسي في "صخيرات" المغربية¹.

وكما دعى "فايز السراج" رئيس المجلس الرأسي الى ضرورة معالجة الصعوبات والعمل على حل الأزمة الليبية وإيجاد حلول سريعة، التي تواجه وتعرق تحقيق وتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي الموقع بين أطراف النزاع في مدينة صخيرات المغربية برعاية أممية، كما جدد دعوته نحو التمسك بالوحدة الوطنية الذي هو المخرج الوحيد من الأزمة والذي تم النص على مضامين الاتفاق وهي :

أهم مضامين المسودة في صخيرات برعاية أممية نجد منها :

- تشكيل حكومة موحدة اي وحدة وطنية توافقية.
 - إعتبار البرلمان في طبرق الهيئة التشريعية.
 - تأسيس مجلس أعلى للدولة.
 - تأسيس مجلس أعلى للإدارة المحلية.
 - تشكيل هيئة لإعادة اعمار الدولة ولصيافة الدستور.
 - مجلس الدفاع والأمن.
 - بالنسبة لتشكيل حكومة الوفاق الوطني، ضرورة أن يكون على أساس:
- المضمون الأول:**² الكفاءات وتكافؤ الفرض، وتكلف الحكومة بممارسة مهام السلطة التنفيذية التي تتكون من :

مجلس الوزراء ويرأسه رئيس مجلس الوزراء وعضويين نائبين، وعدد من الوزراء ويكون مقرها طرابلس لمدة عام واحد (سنة واحدة).

المضمون الثاني : يشير إلى أن السلطة التشريعية للدولة خلال المرحلة الانتقالية : تنظم مجلس النواب المنتخب جوان 2014 برلمان "طبرق".

أما الثالثة : جاء فيها أن المجلس الأعلى للدولة، هو أعلى جهاز إستشاري يقوم بعملية إستقلالية ، ويتولى إبداء الرأي الملزم بأغلبية في مشروعات القوانين و القرارات ذات الصلة التشريعية.³

¹ - نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية افتتاح أعمال الدولة العادية (145) المجلس جامعة الدولة العربية على مستوى المنووبين 7

<http://www.lasportal.org/news/documents>

² - دبي قناة العربية، السراج يدعو لمعالجة صعوبات تنفيذ الإتفاق السياسي الليبي :

<http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2016/07/18>

³ - موسوعة الجزيرة : أهم بنود الاتفاق الليبي بصخيرات، مأخوذة من : <http://www.aldjazira.net/encyclopedia/events/2015/12/18>

المطلب الثالث : الحوار السياسي برعاية الجزائر.

أعلن رئيس الوزراء عبد المالك سلال أنه استطاعت الدبلوماسية الجزائرية تحقيق المصالحة الليبية وذلك من خلال إجتماعات الحوار الوطني الليبي والمصالحة الليبية مع مشاركة الاجتماع الدولي لشأن مستقبل ليبيا المتوقع، عقد برعاية الأمم المتحدة وصرح نائب رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الليبية "أحمد معيتق" بالجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية بقيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، من أجل التواصل الى حل سلمي سياسي للأزمة، ويضمن أمن واستقرار وسيادة ووحدة الشعب الليبي في إطار ترقية المصالحة الوطنية.

كما زار أحمد معيتق الدولة الجزائرية في صدد التسوية للأزمة الليبية.

كما قام "كارتكوبلر" مبعوث الأمم المتحدة الى ليبيا، بزيارة الدولة الجزائرية في 03 و 04 سبتمبر 2015، بحيث أقيمت إجتماعات مع سفراء الدولة المعنية بتسوية الأزمات في ليبيا، خاصة منها: الولايات المتحدة الأمريكية، سفير فرنسا، سفير بريطانيا، إيطاليا، مصر، قطر، بالإضافة الى إجراء بحث الملف الليبي مع مسؤولين جزائريين، وتحضير مؤتمر غير متوقع.

كما صرح عبد المالك سلال بعد لقائه بأحمد معيتق "، حيث سرى هذا الاجتماع في وقت يجري التفكير في إطلاق ديناميكية سياسية جديدة لتفعيل لتسوية الأزمة التي تعاني منها ليبيا"¹.

وفي الأخير الحوار أنهى ممثلي الأحزاب السياسية بعد إنهاء جلسات الحوار بالإتفاق على تشكيل حكومة الوفاق الوطني، و لكن رغم ذلك لم يمنع من حدوث اختلافات بين أعضاء الحوار السياسي، وذلك على ما يتعلق بالسلطة التشريعية ولكن من خلال هذا لم يتم تحديد الإطار الزمني للحكومة و لكن من خلال الإجتماع حددت على أن تتشكل من شخصيات مستقلة واستبعاد الجنسية المزدوجة، و كذلك زادت الاختلافات حول تقاسم السلطة التشريعية بين المؤتمر العام بولاية طرابلس والبرلمان المنتخب في طبرق².

وبعد الحوارات السياسية الليبية التي جرت بين اطراف داخلية محلية وأخرى دولية قامت هيئة الأمم المتحدة بنقل الحوار من جنيف الى دولة ليبيا ليتم تداول الأزمة ومنماقشتها خارج الدولة الليبية في مدينة صخيرات المغربية التي حضنت إجتماع مختلف أطراف الحوار الليبية وغير ليبية، كما ساهمت الدولة الجزائرية بدورها دولة إقليمية شقيقة لدولة ليبيا، حاولت بدبلوماسية المعروفة

¹عاطف قدارة، الجزائر تحاور مسؤوليين في النظام الليبي 13/سبتمبر2016/173563512016 <http://www.alhayat.com/articles/173563512016>

² - إنتهاء الحوار الليبي في الجزائر بالتوافق على تشكيل حكومة وفاق حرة، مأخوذة من :

<http://www.alhura.com/à/libya-dialogue-moroco/269064>

بالوساطة في الأزمات الدولية خاصة منها العربية والتي شرفها حضور أعضاء الحوار الليبي وكذلك الدولة المغربية والهيئة الأممية لمناقشة الأوضاع الأمنية الراهنة والمهددة لحقوق الإنسان وكذلك توجيه آراء الليبيين وإيجاد الحلول اللازمة لمعالجة القضية الارهابية ووضع حد لتناميها وتمديدتها.

من أهم النتائج التي توصل إليها الحوار السياسي الليبي هي :

تأسيس حكومة وفاق وطني، فحسب المادة الأولى التي جاء بها الحوار نذكر منها :

المادة (1) : تشكيل الوفاق الوطني يأتي في ظل ظروف إستثنائية تمر بها البلاد وتستمد قوتها تتوجها للاتفاق السياسي الليبي.

- تشكيل حكومة وفاق وطني على أساس الكفاءات وتكافئ الفرص وتكفل بمهام السلطة

التنفيذية، تتكون من : مجلس الوزراء برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية نواب رئيس مجلس الوزراء وعددا من الوزراء مقرها الرئاسي : طرابلس.

- يشكل مجلس الوزراء برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية خمس نواب أو ثلاث

(3) وزراء : أحدهم لرئاسة مجلس الوزراء والتشريع¹ والثاني (2) لشؤون المجلس المتخصص والثالث (3) لتسيير شؤون المجتمع المدني.

- مدة ولاية حكومة الوفاق "عام واحد".

- لا ينظر في مجلس النواب في طلب الاقتراح بسحب الثقة من حكومة الوفاق الوطني

إلا بطلب مكتوب موقع من طرف (50) خمسين عضو من أعضائه، أي في هذه الحالة يقوم مجلس النواب بالتشاور مع مجلس الدولة لتوافق قبل إمضاء القرار.

المادة (2) : تنص :

- مراعاة مبدأ تكافئ الفرص والكفاءة.

- رئيس الوزراء مكلف باختيار نوابه والوزراء.

المادة (3) : تنص على : يقدم رئيس الوزراء خلال شهر قائمة كاملة متوافقة عليها بأعضاء

"حكومة الوفاق الوطني" وبرنامج عملها لمجلس النواب لاعتمادها بالكامل ومنحها الثقة واعتماد برنامجها وفقا للإجراءات المقررة قانونا من خلال مدة لا تتجاوز (10) عشرة أيام من تاريخ تقديمها².

¹ - الاتفاق السياسي الليبي، النسخة النهائية، الموقع بتاريخ : 17 ديسمبر 2015 ص (05).

² - الإتفاق السياسي الليبي، المرجع نفسه، ص 06.

المبحث الثالث : سيناريوهات بناء الدولة الليبية.

المطلب الأول : إمكانية نجاح الحكومة الجديدة وإعادة بناء الدولة.

تعاني الدولة الليبية من تحديات عديدة بما فيها الأمنية نظرا للجماعات الإرهابية (داعش) التي لا تستسلم بمواصلة ممارسة جهودها للإستيلاء على الأراضي الليبية ما جعل عدم قدرة الدولة والأطراف الداخلية السيطرة على هذا الوضع المتدهور والسائدة في البلاد والتي تتصدد وتتزايد في كل مرحلة ولكن يمكن ضبطها إذ تم العمل الموحد وفق خطط واستراتيجيات للتغلب عليها منها :

1/ الفرص : التي تعد كدعم أساسي للحكومة الليبية الجديدة ونجاحها وكذلك إمكانياتها في حسن

تسيير إدارة شؤون البلاد منها :

2/ الدعم الإقليمي و الدولي :

فالأمم المتحدة تهتم بالقضية الليبية من مختلف جوانبها، بحيث قامت بمراعات الحوارات السياسية الليبية في بداية 29 سبتمبر 2014 في مدينة "غدامس" في طرابلس ، جنيف و كذلك في دولة الجزائر وبركسيل و الصخيرات المغربية أي إنها راقبت كل جولات الحوار السياسي من إنجاحه و تحقيق التوافق بين اعضاءه هذا من ناحية أما من ناحية أخرى نجد الدعم الإقليمي كبير من قبل¹ الدول العربية المجاورة كالجزائر، تونس، المغرب وكذلك مصر للحل السياسي للأزمة الليبية ، ضمن الدعم المقدم سيزيد فرص نجاح الحكومة الجديدة والتغلب على التحديات والتقدم بخطة ثابتة مهمتها في المرحلة الإنتقالية.

وكذلك عنصر مهم في عملية نجاح بناء الدولة وهي رغبة الشعب لتحقيق الاستقرار نتيجة المعاناة التي تعاني منها منذ إندلاع ثورة 17 فيفري 2011، فنتائج هذه الأخيرة كانت أسوء وأخطر على الوضع الأمني السائد في البلاد وبالتالي يمكن أن تكون هذه الأوضاع تدفع بالشعب الليبي لرغبة في تحقيق عملية الإستقرار بدعم ضروريات وخطط بناء الدولة بحكومة جديدة.

3/ مواجهة الجماعات المتشددة (داعش) :

كون هذه الجماعات أثرت بشكل كبير على الأوضاع الأمنية للبلاد بحيث ينشر الفوضى و العنف والدمار، والتي سعت لإنهيار الدولة بشكل اساسي وإضعافها في كل الميادين، ما دفع بالحكومة الجديدة

¹ إبراهيم منشاوي، فرص وتحديات تشكيل الحكومة السياسية الليبية الجديدة وإعادة بناء الدولة المركز العربي للبحوث والدراسات مأخوذة من <http://www.acrseg.org/39469>

متوقعة تحقيق النجاح بالمطالبة من دول الجوار تضافر الجهود معهم للمساعدة من أجل القضاء على هذه الجماعات التي تشكل خطر أولاً داخل البلاد ثم يعكس هذا على الدول الإقليمية بالانتشار والتمدد¹.

المطلب الثاني: سيناريو احتمال فشل الحكومة الجديدة وإعادة بناء الدولة.

إن سيناريو الفشل للقيام واستمرارية تشكيل الحكومة الجديدة وبناء الدولة وتحقيق الإستقرار والأمن في البلاد هو أقل بكثير من سيناريو النجاح، رغم التحديات الأمنية والسياسية التي تعاني من الدولة لأسباب سبقت الذكر وهي عديدة خاصة من خلال الدعم الكبير سواء كانت إقليمياً أو دولياً الذي تلقته هذه الدولة.

إلا أن مازالت البلاد أي بعض مناطقها تعاني نت الإنزلاقات الأمنية، خاصة منها المنطقة الشرقية التي تعتبر المشكل الأكبر والتي مازالت رافضة للحكومة الجديدة مما استدعى الحذر للتعامل مع هذه الفئة والتخوف من احتمال إنهيار الإتفاق السياسي، ما يعرقل تحقيق أهدافه. وكذلك سيطرة أصحاب النزعة الفيدرالية الانفصالية على "البرلمان" المنعقد في منطقة طبرق والذي يشكل حتى الآن عجز استكمال النصاب الشرعي ليمنع الحكومة الشرعية، مما يجعل أن احتمال الانقسامات واردة خاصة باستمرار تواجد خليفة حفتر كقائد عسكري يحظى بتأييد واسع من الشعب منطقة شرقية².

¹ إبراهيم المنشاوي، المرجع نفسه.
² عبد القادر فسوك، حكومة الوفاق الوطني الليبية : احتمالات النجاح والفشل، ص 06.

استنتاجات الفصل الثالث :

بعد وفاق القذافي وزوال نظام حكمه الديكتاتوري، لمتسلم الدولة من الفوضى في انحاء البلاد، رغم مساهمات الدول الغربية الكبرى والإقليمية من اجل تشكيل، التي أصبحت صعبة النال خصوصا في ظل ظهور الجماعات الإرهابية (داعيش) وكذلك سيادة الانقسامات، ما يصعب مسيرة وعرفلة حكومة الوفاق الوطني.

خاتمة

ان الدولة الليبية تعتبر من بين الدول المتفتحة على العالم، كونها تمتلك موقعا كان استراتيجيا بالنسبة لدول الشمال، وتستحوذ على اعظم الثروات الباطنية ونظرا لسوء تسيير شؤونها الداخلية ادت الى بقاء الدولة في حلقة مفرغة دون تحقيق اية تقدم بحيث ان معظم الشعب الليبي نجده يعاني من سوع وتهميش اغلبية الشعب، ذلك بسبب دكتاتورية معمر القذافي ونظامه التسلطي الذي مارس مختلف المآسي عليه، واستحوذه على كل مقاليد السلطة بالإضافة الى استغلال الثروات المالية الناتجة عن الموارد الطبيعية النفطية.

ما ادى الى تأجيج الأوضاع في ليبيا تظاهرا وتعبيرا على ضرورة استبدال النظام الدكتاتوري ما أدى الى ظهور الاحتجاجات الشعبية، فتصاعد هذه الاحتجاجات التي تحولت من حري أهلية بين الشعب ونظامه مما استدعى لضرورة التدخل الاجنبي من طرف هيئة الأمم المتحدة لحل هذه الازمة حيث ان هذا التدخل صحيح انها حققت حصارا لمعمر القذافي و توصلت الى انهاء ولائه في غضون اشهر عديدة ولكن لك تستطيع السيطرة على الوضع الامني المتدهور بل زاد خصوصا أن اصبحت الدولة فاشلة في كل الميادين خصوصا منها العسكري، مما فتح المجال لتهديدات الجماعات الارهابية وسيادة الفوضى في ارجاء البلاد، ورغم ذلك حاولت الدوا الغربية مرة اخرى مع الدول الاقليمية العربية برعاية الأمم المتحدة بتشكيل اجهزة سياسية جديدة يتم وفقها اعادة بناء الدولة، إلا وان سيادة الانقسامات واختلاف الآراء و تصادم المصالح الذاتية بين اعضاء الدولة أصبح من الصعب السيطرة عليه، مما يعرقل بناء دولة ليبيا الجديدة وصعوبة ارساء السلم والامن بعد هذا الانفلات.

قائمة المراجع

أ. الكتب

- (1) د. فرج عبد العزيز نجم، القبيلة والإسلام والدولة، ج1، دار الدعوة والقاهرة، 2004.
- (2) محمد نجيب بوطالب، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات الإبعاد السياسية لظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقارنة سوسولوجية للثورتين التونسية والليبية، معهد الدوحة، أكتوبر، 2011.
- (3) معمر القذافي، الكتاب الأخضر، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع، 1798.
- (4) ولغرام لاتشر، الثورة الليبية ويقظة مراكز السلطة الداخلية، لوران إيمون، نيكولاس تروفي، الكتاب السنوي EMed 1، للبحر الأبيض المتوسط، المتوسطي 2012، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، شارع الملك حسين جانب البنك الإسكان الأردن، 2013 - 13145.
- (5) جيس بيتراس، الثورة العربية والثورة المضادة امريكية الضغط. فاطمة نصر، الطبعة الاولى، رقم 12، ضيعة سقورة الجديدة، القاهرة، 2012.

ب. المذكرات :

- (6) ا.م.د. عادل حمزة، اشكالية التدخل الانساني في العلاقات الدولية، مجلة العلوم القانونية السياسية، عدد 118، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالي، بغداد.
- (7) بن سعدي فريزة، المسؤولية الجمائية الدولية عن جرائم العرب في نظام المحكمة الجنائية الدولية، أطروحة لنيل شهادة ماجستير في القانون، منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 22-02-2012.
- (8) الجوزي عز الدين، حماية حقوق الانسان عن طريق التدخل الانساني استرجاع للقانون الدولي، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص القانون، رسالة منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، 2015.
- (9) ردومي علاء الدين، التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق السياسية وقيم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.
- (10) سلابي فؤاد، الحماية الدولية وتأثيرها على مبدأ السيادة، مذكرة الماجستير، رسالة منشورة، كلية الحقوق، فرع الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 1.

- 11) عبد الرزاق علي الرجبي، السكان والتنمية البشرية في ليبيا 1954-2004 (بنية الماضي وهيكلة الحاضر، وآفاق المستقبل)، أطروحة الدكتوراه، العلوم في التهيئة العمرانية، كلية العلوم الأرض والجغرافيان والتهيئة العمرانية، رسالة منشورة، جامعة منتوري قسنطينة.
- 12) فلة زردومي، فقه السياسة الشرعية الأقليات المسلمة، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في الفقه الأصول،: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشرع، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005 - 2006.

ج. الموسوعات:

- 13) الموسوعة السياسية G1 عبد الوهاب الكيالي، دار الفاس للنشر والتوزيع، عمان ص.ب. qiov. الطبعة الرابعة 2000.

د. التقارير:

- 14) تقرير ودراسات الديكتاتورية معمر القذافي الديكتاتوري لليبيا: 40 عام تحت سيطرة العقيد: <http://www.anhri.net/reports/Libiya>.

- 15) تقرير المؤتمر: نظرية تقوية في الثورات عام 2011م في شمال إفريقيا وتداعياتها.
- 16) نورا أوعلي، لأزمة الليبية وتداعياتها على الصعيد الدولي، مأخوذة من: <http://www.stratimes.com/f.aspx?t=33733818>.

- 17) العربية ثورة المختار، ليبيا: كشف رفاة 1200 من ضحايا من من بحكم أوب سالم، مأخوذة من: <http://archive.arabic.CNN.com/2011/libya.2011/09/25/libya.Mass-grave/>.

- 18) الأمم المتحدة، مجلس الأمن القرار 1970 (2011) الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6491 المنعقد في 26 فيفري 2011.

- 19) قرار مجلس الأمن النابع من الأمم المتحدة رقم 1973. ويكيبيديا الموسوعة الحرة <http://www.c/users/documents/ليبيا>.
- قرار مجلي الأمم المتحدة رقم 1973. دور الناطق في

- 20) United nation، security concil، resolution 1973 (2011)، adopted by the security concil at it 6498th meeting on the 17 march 2011

- 21) التدخل الدولي الانساني: دراسة حالة ليبيا 2011. مأخوذة من http://www.alazhar.edu.ps/library/attachedfile.asp?id_no=0046811:

- (22) حسن الشامي، تقرير التحول الديمقراطي في ليبيا عام 2011 مأخوذة من: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp? Id=306488>.
- (23) خالد البلوشي، جارديان (Gardien) : التقارير الجديدة لإعداد الصحايا في الثورة الليبية أقل من موقع....، واعداد شهداء أقل من 5 آلاف وليس من 50 ألف، مأخوذة من : <http://www.elbidaiah.com/node/14892>.
- 24) security council internantionalcoalisation for the responsability to protect : <http://www.globalissues.org/article/793:libya>.
- 25) North atlantic treaty organisation operational unified protetorNato-Arms Emborgo against libya، October 2011:<http://www.nato-int/static/as/sets/pdf/p!r-2011/005>
- (26) المحكمة الجنائية الدولية، مكتب المدعي العام البيان الثاني للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الى مجلس الامن التابع الامم المتحدة وفقاً للقرار مجلس الامن رقم 1970 (2011).
- 27) Mpc-Migration Policy Centre، Co-financed by the European union.On the basis of CARIM South Database and publications، june 2013.
- (28) عز العرب، سارة حسن، مسارات متشابكة ادارة الصّراع الداخليّة المتعدّدة في الشرق الأوسط المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية -القاهرة RCSS.
- (29) الامم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الامين العام عن بعثة الامم المتحدة للدعم لليبيا، 25 فيفري 2016.
- (30) نزار كيركش، الحركات الاسلامية في ليبيا بعد الثورات الليبية التحولات والمستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 6 سبتمبر 2016.
- (31) كيفين كايسي، ستايسيبيولارد، نظراً الى غياب الروابط الوثيقة بين الدولة الاسلامية و المجموعات الاجتماعية الليبية، يركز التنظيم استراتيجيّة على تسريع انهيار الدولة بدل من الاستلاء على ارضيها، نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية افتتاح أعمال الدولة العادية (145) المجلس جامعة الدولة العربية على مستوى المندوبين
- :<http://www.lasportal.org/news/documents> 7
- (32) الاتفاق السياسي الليبي النسخة النهائية ، الموقع بتاريخ : 17 ديسمبر 2015 ص.
- (33) الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (v): قسم الصراع في ليبيا، تغريز الشرق الأوسط، ر 107، 6 حزيران/ يونيو 2011،.

- (34) عبد الله علي بودربالة، ما هي الإدارة الشعبية وتطبيقاتها بالجمهورية العظمى، المركز العالمي للدراسات وأبحاثا لكتاب الأخضر، فرع البيضاء، حلقة نقاش حول ... تقييم الأداء في الإدارة الشعبية.
- (35) الجماهير العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى باللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية التقرير الوطني الدوري حول (تقيد اتفاقية حقوق الطفل)، المقدم إلى لجنة حقوق الطفل بالأمم المتحدة.
- (36) تعزيز الشرق الأوسط، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (V): فهم الصراع في ليبيا، تقرير الشرق الأوسط، رقم 107، 6 حزيران، يونيو 2011.
- (37) عبد الله علي بودربالة، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، فرع البيضاء حلقة حول نقاش: تقييم الأداء في الإدارة الشعبية.
- (38) رالف شامي، احمد درويش، وجوش تشرشل، سرحان شطيك، سوزان جورج، سايمون غراي، برخا غارسيا، وسايليندرا باتا ناساك، ليبيا بعد الثورة التحديات والعرض، ادارة الشرق الاوسط و اسبا الوسطى.
- (39) عبد النور بن عنتر، الحلف الاطلسي والدول المغاربية ثورات جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، 09 اكتوبر 2011.
- (40) ابراهيم شرقية، تحقيق الإستقرار من خلال المسلحة الوطنية، إعادة اعمار دولة ليبيا، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بركنجر الدوحة، رقم 09 2013.
- 41) Library of Congress-Federal Research Division, Contry Profil :Libya, April 2005.
- (42) السنوسي البسكري، الحوار الليبي بقيادة اممية جديدة، التحديات وفرص النجاح، مركز الدراسات الجزيرة 7 ديسمبر 2015.
- (43) عبد القادر فسوك، حكومة الوفاق الوطني الليبية : احتمالات النجاح و الفشل .

هـ. المجالات:

- (44) زياد عاقل، الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهير الليبية، السياسة الدولية، م46 (المجلة)، العدد 184، أبريل 2004
- (45) خير سالم الذيابات، دول حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 1990-2013، مركز الدراسات العلوم الانسانية والاجتماعية المجلد 49، العدد 01، 2016.

- (46) مروان بشارة، اهداف الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجياتها في النظام العربي، المركز العربي للدراسات والأبحاث ودراسة السياسات، العدد 1، مارس 2013.
- (47) وليد المحامين، ياسر الخلايلة، موقف مجلس الامن من الارهاب في ضوء القرارات (731.748.1368.1373)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26.
- (48) محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، عالم المعرفة، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، الكويت (07) 1978.

و. مواقع الأنترنت:

- (49) معلومات - عن - ليبيا/EMBASSY OF LIBYA-CANADA :libyanembassy.Ca/
- Temehu,Oilend natural Gaz :https/www.temehu.com/Oil-gaz.htm
- (50) أصول قبيلة المقارحة، مأخوذة، من: Almajal 2007. Tal/c4her.com
- (51) قبائل براقه، عربي Buzz، مأخوذ من: Boazizd.yoo7.com
- (52) الأقليات الإثنية في موجة الانتقال الديمقراطي، مأخوذة من: Studies.Aljazeera.net/ar/Files/ arabworld democracy/2013/01.
- (53) الثورة الليبية وسيناريوهات المستقبل: www.democratic ac.de/ ?p=536.
- (54) موسوعة الحرّة معمر القذافي، العربية، مأخوذة من: http://ar.m.wikipedia.prg.pdf.à 10 :32
- (55) صفحات من تاريخ النظام الانقلابي في ليبيا، مأخوذة من: http://www.libiya-watanona.com/adob/mugariaf/mm270810a.htm.http://www.ahewar.org/S.asp?ad=222083&r
- (56) دنيا الأمل إسماعيل، إشكالية الإصلاح في النظام السياسي الليبي، مأخوذة من: سقوط جماهيرية القذافي، مأخوذة من (زردومي): http://www.maspolitiques.com/mas/indx.php?option=com.content&viw= article Rid=303 : -lybiyajahiria-&catid10 :2010-12-09- 22-53-49&TIMd=7.
- (57) د. محمد يوسف المقرئ، القذافي واللجان الثورية: مأخوذة من: http://archive.lybia-al-mostakbal.org/maqbalat0708/ar.Mohammad almgarief.230708.html.
- (58) حركة اللجان الثورية، وثائق تاريخية، مأخوذة من: http://rchlibya.worldpress.com/2012

- http://archive.libya-al-mostakbal.org/articles/0309/drd- والحركي، مأخوذة من: Mohammad- elmagref- saharea 0324309. Html
- (59) اللجنة الشعبية، موسوعة الحرية، pdf: http://ar.wikipedia.org/wiki/%
- (60) كتائب الأمن واللجان الثورية ليمين نيتن http://www.yeman nation.net/news 5937.html
- (61) التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي، حالة ليبيا مأخوذة من: http://www.univ-elwed.dz/rers/images/pdf.
- (62) د. محمد عاشور مصدي، قراءات في أسباب الصراع المسلح في ليبيا و مساراته المحتملة مأخوذ من: http://www.w.sis.gov.e g/newvr/S4/g.htm.
- (63) خالد حنفي علي، القذافي والثورة الليبية خيارات السقوط و الصمود، مأخوذة من: http://www.sis.eg/news/34/10.htm.
- (64) مجزرة أبو سليم، مأخوذة من: http://ar.m.wikipedia.org/wiki/%.
- (65) ردود الفعل الدولية تجاه الأزمة الليبية، مأخوذة من: http://ar.wikipedia.org/wiki.
- (66) خالد حساني : بعض الاشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الانساني . كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة بجاية. الجزائر ص 43 مأخوذة من: http://www.cous.org.lb/home/down.php?qrticleID=5070
- (67) مفهوم التدخل الدولي مأخوذة من http://ar.m.wikipedia.org.wiki
- (68) اعضاء حلف شمال الاطلسي (الدول الاعضاء) مأخوذة من: http://www.nato.into/nato- welcom/index-ar.htm1 #membres.@01.55heur
- (69) قضية لوكرابي: ويكيديا الموسوعة الحرة، P.F، مأخوذة من: http://ar.m.wikipedia.org.wiki.
- (70) سيد احمد بو محمد سالم . قضية لوكرابي، الاحداث والتصورات. مأخوذة من : http://www.aljazerra.net/specialfiles/pags/CD.BFD16-7932-425D-6C68622C4565 .
- (71) ادريس لكريني . ادارة مجلس الامن للالزامات العربية في التسعينات . ازمة لوكرابي نموذجاً . مأخوذة من . http://www.m.ahewor.org/s.asp?aid=68022or=o :
- (72) العلاقات الروسية الليبية مأخوذة من : . http://wikipedia.org/wiki/
- (73) فلاح الياس، التدخل الخارجي في ليبيا وصراع المصالح، مأخوذة من http://m.dw.com/ar/.

- (74) د. أشرف محمد كشك، حلف الناتو من الشراعة الجديدة عن التدخل في الأزمات العربية، الأهرام السياسية الدولية، 2016 مأخوذة من <http://www.siyassa.org.eg/newsQ/1502.aspx>:
- (75) محمد الحرماوي، مسؤولية الحماية المدنية، تقييم تدخل الناتو العسكري في ليبيا، الساسة و العلاقات التقليدية، العدد: 4198 - 2013.
- (76) العربية الجديدة، الخارجية البريطانية: قرار التدخل ضد نظام القذافي كان دوليا، مأخوذ من <http://www.alarabiya.ca.uk/politics/1422f20-3872-a289-898008676ee22>.
- (77) G8, declaration, Reawdcomitement for feedom and democray G8 summit of Deauvillee-may .26.27,2011
- (78) الموقف التركي من الأزمة الليبية: مأخوذة من: <http://www.dohainstitute.org/file/set>.
- (79) موقف الجزائر من الأزمة الليبية راجع من خوفها من تداعياتها عليها. <http://www.sw.com>
- (80) United nattion securityconsil, Resolution 1970 (2011) adapted by Security concil at its 497.st meeting on 26 february 2011.
- (81) محمد محمود السيد, الارتداد العسكري للتدخلات الدولية... ليبيا نموذجا مأخوذة من: <http://www.syassa.org.eg/Newson/5165.aspx>.
- (82) ستيفن بوخن، التدخل في ليبيا غير صورة الناتو في العالم العربي مأخوذة من: <Http://www.drw.com/ar/>.
- (83) كريم مصلوح، الادارة الامريكية الاوروبية لازمة الليبية أثناء الثورة، العدد 58، اصدار 15، سنة 2012. <http://www.mesj.com/58.htm>.
- (84) رسائل هيلاري ايميل بلحاج مأخوذة من <Http://www.Correspondants.org/ar/node/6659>. 08 :10h
- (85) جريدة العرب 7 الازمة الليبية، صراعات متدخلة، مأخوذ من www.alarabonline.org/pdf/2015/07/02-07/p07.pdf.
- (86) تقادير، اشتباكات في طرابلس بين مكونات "فجر ليبيا"، مأخوذة من <http://www.newlibya.net/?p=69>.
- (87) عبد البا سط بن هامل - بوابة افريقيا الاخبارية، ما هي اسباب صراع ورشفانا مع فجر ليبيا؟ مأخوذ من <http://Jamaliriyaneewsagemcy.wordpress.com/2016/03/26>:
- (88)

- (89) عبد الله الشريف, الجماعات الاسلامية في ليبيا.... الجذور والممارسات مأخوذة من
- (90) الجماعات، الاسلامية في ليبيا الجذور، والممارسات [http:// www.alaraby.co.uk/opinion/](http://www.alaraby.co.uk/opinion/) 2016/07/25
- (91) كمال القصير, تنظيم الدولة بليبيا، تمدّد عبر خيوط الازمة السياسية, مركز الجزيرة للدراسات مأخوذة من <http://Studies.Aljazeera.net/Ar/reports/2015/06/201561184354564740> :
- (92) كمال القصير, المرجع نفسه - (باحث في مركز الجزيرة للدراسات -مسؤول منطقة المغرب العربي)
- (93) فرانس 24/ رويترز, ليبيا, مجلس الشورى يأمر قائد التنظيم الدولة الاسلامية في درنة و يتحالف مع سكانها, نشرت في 15/ 06/ 2015, مأخوذة من تنظيم الدولة الاسلامية - ليبيا -سكان - درنة - مجلس الشورى www.france24.com/ar/2015/06/14
- (94) فرانس 24/ رويترز ليبيا قتلى الاحتجاج ضد تنظيم "الدولة الاسلامية" في درنة, 13 06 2015 [اتجاجات - تنظيم -الدولة - اطلاق - النار -ليبيا 06/13 /www.frane24.com/ar]2015
- (95) ميدل است, هزيمة الدولة الاسلامية في سرت لا يقلص نفوذها في ليبيا, مأخوذة من : www.Middle-east-online.com/?id=230957
- (96) اختتام الجولة الاولى من الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه الامم المتحدة, مأخوذة من : <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?News1D=22613>
- (97) فرنسيس برس ومحمد العربي فرقاء ليبيا يوقعون في صخيرات على إتفاقية المصالحة، العربية نت مؤخوذة من: <http://www.alarabya.net /au/inrth-africa/libya/2015/07/12>
- (98) دبي قناة العربية، السراج يدعو لمعالجة صعوبات تنفيذ الإتفاق السياسي الليبي <http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2016/07/18>
- (99) موسوعة الجزيرة : أهم بنود الاتفاق الليبي بصخيرات ، مأخوذة من: [http : //www.aldjazira.net/encyclopedia/events/2015/12/18](http://www.aldjazira.net/encyclopedia/events/2015/12/18)
- (100) عاطف قدارة، الجزائر تحاور مسؤوليين في النظام الليبي 13/سبتمبر 2016 : <http://www.alhayat.com/articles/17356351>
- (101) إنتهاء الحوار الليبي في الجزائر بالتوافق على تشكيل حكومة وفاق حرة مأخوذة من : <http://www.allhura.com/à/libya-dialogue-moroco/269064>

- (102) إبراهيم منشاوي ، فرص تحديات : تشكيل الحكومة السياسية الليبية الجديدة وإعادة بناء الدولة المركز العربي للبحوث والدراسات مأخوذة من <http://www.acrseg.org/39469>

الفهرس

الفهرس

شكر وعران

إهداء

خطة الدراسة

7	مقدمة
7	1- التعريف بالموضوع
8	2- أهمية الموضوع
8	3- أسباب اختيار الموضوع
8	4- أهداف الدراسة
9	5- الإشكالية
9	6- فرضيات الدراسة
9	7- منهجية الدراسة
10	8- أدبيات الدراسة
11	9- تقسيمات الدراسة
11	10- شرح بعض المفاهيم المتعلقة بالموضوع

الفصل الأول : الدولة الليبية أثناء مرحلة حكم القذافي

14	تمهيد
15	المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لدولة ليبيا
15	المطلب الأول: ماهية الموقع الجغرافي
18	المطلب الثاني: أهمية الثروات الطبيعية لدولة ليبيا
20	المبحث الثاني: طبيعة الدولة الليبية اجتماعيا
20	المطلب الأول: القبائل ودورها في عملية الحراك السياسي
26	المطلب الثاني: توزيع الأقليات في المجتمع الليبي
29	المبحث الثالث: النظام الليبي وأسباب انهياره
29	المطلب الأول: نبذة تاريخية لمعمر القذافي

32	المطلب الثاني: ملامح النظام الليبي في فترة ما بعد الاستقلال
48	المطلب الثاني: أسباب انهيار النظام الليبي
63	استنتاجات الفصل الاول

الفصل الثاني : تدخل حلف شمال الأطلسي في دولة ليبيا

72	المبحث الأول : مفهوم التدخل
72	المطلب الاول : مفهوم التدخل وتطوره
80	المطلب الثاني : مبدأ شرعية التدخل للمحافظة على الأمن والسلم الاجتماعي
82	المطلب الثالث : منظمة حلف شمال الأطلسي وأهم أعضائها
85	المبحث الثاني: حلف شمال الأطلسي وأهم إستراتيجيته في ظل الأزمة الليبية
85	المطلب الاول : دوافع تدخل حلف شمال الأطلسي وإستراتيجيته
98	المطلب الثاني : أهم المواقف الدولية من عملية التدخل في ليبيا
108	المطلب الثالث : تطور الأزمة الليبية في ضل تدخل حلف شمال الناتو
111	المبحث الثالث : تداعيات الثورة ونتائج تدخل حلف الأطلسي في الازمة
111	المطلب الأول : الاثار السلبية للخسائر البشرية
114	المطلب الثاني : النتائج الاقتصادية
116	المطلب الثالث : النتائج السياسية والأمنية
119	إستنتاجات الفصل الثاني

الفصل الثالث : انعكاسات تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا

121	المبحث الأول : الصراع - الليبي - الداخلي (مصراتة وطرابلس)
121	المطلب الأول : الاقتتال الداخلي في ليبيا
124	المطلب الثاني : مبدأ شرعية التدخل الأجنبي في دولة ليبيا
125	المطلب الثالث : تنظيم الدولة الاسلامية داعيش في ليبيا
129	المبحث الثاني : الحوار الليبي - الليبي وتأسيس حكومة الوفاق الوطني
129	المطلب الأول : الحوار الليبي - الليبي برعاية الامم المتحدة
131	المطلب الثاني : الحوار الليبي السياسي في مدينة صخيرات المغرب
133	المطلب الثالث : الحوار السياسي برعاية الجزائر

135	المبحث الثالث : سيناريوهات بناء الدولة الليبية
135	المطلب الأول : إمكانية نجاح الحكومة الجديدة وإعادة بناء الدولة
136	المطلب الثاني: سيناريو احتمال فشل الحكومة الجديدة وإعادة بناء الدولة
137	استنتاجات الفصل الثالث
139	خاتمة
140	قائمة المراجع